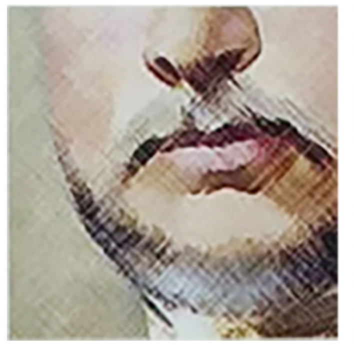
سلسلة ترجمات مؤسسة وعي (1)

الرسائل الكاملة للمفكر التركي سعيد حليم باشا


رسائل تؤرخ لحركة الفكر السياسي التركي في مطلع القرن العشرين



مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث

الرسائل الكاملة للمفكر التركي

سعيد حليم باشا

رسائل تؤرخ لحركة الفكر السياسي التركي
في مطلع القرن العشرين

ترجمة: د. رامي البنا

العنوان: الرسائل الكاملة للمفكر التركي سعيد حليم باشا

المؤلف: سعيد حليم باشا

ترجمة: د. رامي البنا

الطبعة: الأولى

السنة: 2024

الجهة: مؤسسة وعي للأبحاث والدراسات



المحتويات

كلمة مؤسسة وعي

مشروع «سلسلة ترجمات مؤسسة وعي» يهدف لجعل القارئ العربي مواكبًا لحركة الفكر في مختلف الثقافات الإنسانية، لا سيما في الثقافات المشرقية التي لطالما كانت مهملةً في ظل هيمنة الثقافة الغربية. وهذا الإصدار يستمد أهميته من طبيعة الكاتب والمكتوب، أما الكاتب فهو سعيد حليم باشا، وهو مفكّر جمع بين المعرفة النظرية والخبرة العملية، جمع بين المعرفة الغربية والمعرفة الإسلامية، وكان ذا حراك واسع في الفضاء العام، فقد كان نائبًا في المرحلة العثمانية والصدر الأعظم (رئيس الوزراء) في مرحلة الاتحاد والترقي. أما المكتوب فتكمن أهميته في أنه يؤرخ ـ دون أن يشعر ـ لإحدى أهم مراحل التأريخ الحديث، وهي مرحلة ما بعد سقوط السلطان عبد الحميد، ووصول الاتحاد والترقي إلى دفة الحكم، ويشرح الكتاب بتفصيل عن طبيعة الوعي الفكري لتلك النخبة الحاكمة.

ولا شك أنَّ مرحلة انهيار الدولة العثمانية وبروز نواة تركية جديدة في بُعديها الديني والقومي كانت مرحلة جوهرية في تشكيل المشهد الفكري في العالم العربي كله بعد ذلك، والمفارقة أنه على رغم أهمية تلك المرحلة فإننا لا نملك نحن العرب القدرة على قراءة الإنتاج الفكري لتلك الحقبة، فما يزال معظم ذلك الإنتاج غير منقولٍ إلى اللسان العربي، وهو ما جعل القارئ العربي يقرأ «عن» تلك الحقبة ولا يقرأ «لها». لأجل ذلك جاءت فكرة نقل هذا الكتاب ـ المهم في موضوعه وواضعه ـ إلى العربية، ليبدأ القارئ العربي الاطلاع المباشر على إنتاج تلك الحقبة التي لا تزال تشكّل حاضره.

تمهيد

لم تكن النهضة التي قامت في أوربا أمراً فجائيّاً حدث بين يوم وليلة؛ بل كانت نتيجةً لكفاحٍ طويلٍ للشعوب الأوربية تجاه ما رأوه من تحكُّم الكنيسة الكاثوليكيّة وتحالفها مع الملوك وأرباب الإقطاع، فكانت العصور الوسطى عصورَ ظلامٍ على الأوربيّين بسبب هاتَين السُّلطتَين، ومعلومٌ أن النهضةَ الأوربيّة قد بدأت في إيطاليا في القرن الخامس عشر، ثم انتقلت بعد ذلك إلى فرنسا وألمانيا وإنجلترا والأمم المجاورة.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر انتشرت ثورات عارمة ضدَّ السُّلطة التي جثمَتْ على صدر الإنسان الأوربيّ باسم الربّ، فكانت هذه الثورات تُركّز على الإنسان في مقابل تَمَحوُرِ الكنيسة حول الرّبّ، وقد نشأتْ الحركةُ البروتستنتية في هذا السياق، فهي حركة تمرُّد على الكنيسة الكاثوليكيّة.

وفي القرن الثامن عشر مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وغيرها من الدول؛ ظهرت الحاجة الماسّةُ إلى الموارد الطبيعية التي كان يتمتَّع بها العالم الإسلاميّ، فكان ذلك من أكبر الأسباب التي كانت وراء الاحتلال الغربيّ لبقاع العالم الإسلاميّ، وتضخّم الإمبراطوريات الأوربية، سواء البريطانية أو الفرنسية أو غيرها، وكان ثمّة سباق حول تقسيم الغنيمة.

كان العالم الإسلاميُّ –في هذه المرحلة– في حالة من الضعف الشديد، وكانت أكبر قوّة فيه تسمى الرجل المريض، فقد بلغت الدولة العثمانية أقصى مراحل تدهوُرِها، فسعت الأمم الأوربية للسيطرة عليها من الداخل فكريّاً وعسكريّاً، وقد خدم الاستشراقُ مثل هذه الأهداف[1]، إذ انطلقت جماعات من الغرب هدفها دراسة الشرق بدقيقِه وجليله،

1) أحمد درويش، الاستشراق الفرنسي والأدب العربي، دار غريب، 2004.
– إدوارد سعيد، الاستشراق، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981م.
– محمود حمدى زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى، قطر، وزارة الشئون الدينية، 1404هجري.
– محمود حمدي زقزوق، الإسلام في تصورات الغرب – القاهرة مكتبة وهبه 1407هـ/1987م.

وكبيره وصغيره. ولم يقف الأمر عند الدراسة فقط، بل لكي تكمُلُ السيطرةُ الغربيّةُ زرعَ الغربُ أفكارَه في العالم الإسلامي، وصدّر قناعاتٍ بأنَّ هذا الأوربيَّ الأشقر هو الذي سيُنقِذُ الأمم الإسلاميّة القابعة في الاضمحلال، ويبلغ بها إلى مدارج الرقيّ.

كان بريق الحضارة الأوربيّة قد سيطر على أذهان قطاع لا بأس به من رجال الفكر في العالم الإسلاميّ؛ ونشأ نتيجةً لهذا دُعاة لتغريبِ المجتمعات الإسلاميّة، يتزعَّمون آراء علمانية ضدّ الدِّين أو حُكمه في المجتمعات الإسلامية، وكان ضدّ هذا تيارات أخرى تدعو للمحافظة على الشريعة كحاكم للمجتمع، وتؤمن بأنّه لا يمكن أن تتحقَّق نهضةٌ للمجتمعاتِ الإسلاميّة إلا بهذا الدِّين، في هذا الوقت كان من أهمِّ نقاط الغليان في العالم الإسلامي تركيا ومصر والهند، فتركيا ذلك الوقت كانت تُمثِّلُ المركز للدولة العثمانيّة المحتَضِنة للجغرافيا الإسلامية[2].

في ذلك الوقت كان من أهمِّ الأفكار التي بثَّها الغرب في الجغرافيا الإسلاميّة، ولتفتيت هذا الجسم الذي يجمعُه دينٌ واحد؛ الفكرةُ القوميّة، وبثَّ مبدأ نشأة الدولة على قوميّة واحدة على حساب القوميّات الأخرى، فظهرَت القوميّةُ التركية على السطح، تزامَنَ معها دعوةٌ للقوميّةٍ العربية، وقيامُ الثورة العربية في هذا السّياق. ظهر في هذه الظروف صاحبُ هذه الأعمال التي نُقدِّمها للقارئ العربي؛ الأمير سعيد حليم باشا، حفيد محمد علي باشا مُؤسِّس مصر الحديثة، ووالدُه أحدُ أعضاء مجلس الدولة في عهد السلطان عبد الحميد.

لقد وُلِدَ سعيد حليم باشا في القاهرة 19 فبراير 1864، وانتقلَت عائلتُه إلى إستانبول في 1870، وتلقّى تعليماً خاصّاً في صغره، تعلَّمَ فيه العديدَ من اللغات كالعربية والفارسية

2) راجع في هذا:
- سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا في العصور الوسطى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959؛
عبد الفتاح حسن أبو عليه وإسماعيل ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر وديوان المطبوعات الجامعية الرياض، الجزائر، 1984
https://www.utm.edu/staff/jfieser/class/1106-/renaissance.htm

والفرنسية والإنجليزية، وأنهى تعليمَه الجامعيّ في سويسرا في السياسة. وفي 21 مايو 1888 منحَهُ السلطانُ عبد الحميد رتبة باشا مدني، وعيّنَه عضواً في مجلس الدولة، ولم يكن يتجاوز عمره الثلاثين عاماً، وما لبث إلى أنْ رُقّي إلى رتبة حاكم الروملي[3] في 22 سبتمبر 1900، ولكن بسبب وشايا إلى السراي العثماني[4]، فَقَدَ اهتمامَه بأمور السراي، وتحوَّلَ اهتمامُه إلى القراءة في الدراسات الاجتماعية والتاريخيّة.

طُرِد سعيد حليم باشا من إستانبول في سنة 1903 بسبب علاقته بجمعية تركيا الفتاة، فذهب إلى مصر ثم إلى أوربا ليُوطِّدَ علاقته بالجمعية، وفي هذه المرحلة تحوّلَ وضعُ حليم باشا من كونه رجل الدولة العثمانيّ إلى المعارضة، فانضمَّ إلى جمعية الاتحاد والترقي، وعُيّنَ مفتّشاً فيها سنة 1906، ليعود مع الاتّحاديين إلى إستانبول بعد إعلان المشروطية الثانية.

وفي سنة 1908 عُيّنَ رئيساً لبلدية يني كوي عن قائمة الاتحاد والترقي، ثم عُيّنَ رئيساً ثانياً للجمعية العامة لبلدية إستانبول في السنة نفسها، وفي 14 ديسمبر 1908 تمَّ تعيينُه عضواً في مجلس الأعيان من قِبَلِ السلطان عبد الحميد. وفي خِضَمِّ كلّ هذه الأعباء السياسية لم يَنفَصِلْ عنِ اهتماماتِه العلميّة، فعُيّنَ عضواً في المجلس الإداريّ لدار الشفقة، واستقال لاحقاً من مجلس الأعيان، وسافر إلى باريس، وأجرى دراساتٍ حول الإسلاميين. وفي سنة 1909 حضر مؤتمر جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك كعضوٍ لمجلس الأعيان، وفي 3 تموز 1912 ذهبَ إلى لوزان ليوقّعَ على اتفاقيّةِ لوزان مع القادة الطليان، وظلَّ يترقّى في الوظائف حتى عُيّنَ وزيراً للخارجيّة، كما عُيّنَ بمنصبِ الصدر الأعظم في 17 حزيران 1913.

كان من أهمِّ الأحداث التي حدثَتْ في عهده دخولُ الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالميّة الأولى، وقد كان رافضاً للاشتراكِ في هذه الحرب، ومِن هذا الوقت كانت وظيفتُه

3) اسم أطلقه العثمانيون على المنطقة الجغرافية لشبه جزيرة البلقان والمقاطعات التي تتبع لها.

4) قصر الحكم.

كصدرٍ أعظم للبلادِ وظيفةً شكليّة ليس أكثر، وبمرورِ الوقت استقالَ عن وظيفةِ الصدر الأعظم في 3 شباط 1917.

بعد هدنة موندروس سُلّم إلى الديوان العالي بدعوى أنه كان مسؤولاً عن مذابح الأرمن، وفي 28 مايو 1919 نفاه الإنجليز إلى موندروس ثم إلى مالطة، ولأنه لا يوجد أدلة على صحة اتهامه بمذابح الأرمن أطلِقَ حرّاً في 13 نيسان 1921، لكن لم يُقبل طلبُه بالعودة إلى إستانبول من قِبَلِ السُّلطة، واستقرَّ الوضع على أن يذهب إلى روما، وفي 5 ديسمبر 1921 اغتالَه الأرمنيّ أرشفير شيراجيان أمام منزلِه بروما[5].

بالإضافة لتجربة سعيد حليم باشا السياسية، فقد كان أيضاً من كبار العقول الفكريّة الإسلامية، ومعارضتُه السياسية للسلطان عبد الحميد انطلقَت من فهمه المجرّد لمبادئ الإسلام في الحكم؛ التي رأى أنّه تمَّ الجور عليها. إنَّ انخراطه مع إسلاميين آخرين في التحركات الإصلاحيّة أواخر الدولة العثمانية لم تكن مُنطلقاتها تغريبية ولا قوميّة، على أنه لاحظَ سريعاً أن مِن بين رفاق الدَّرب مَن أخذ يميلُ تجاه الدفع باتجاه التغريب والقوميّة، ولاحظ تأثُّراً بالحالة الفرنسيّة على وجه التحديد، فراح ينشر مؤلّفاته بالفرنسية ليُخاطب بها النُّخبة المروِّجة لدَورِ الإسلام في تأخُّر المسلمين، لتُتَرجَم بعدها إلى التركية بواسطة صديقِه الشاعر الإسلاميّ الكبير محمد عاكف، فتُثير بدورها موجةً جديدة من النقاش في مجتمع يفتقر إلى تحليلات اجتماعيّة عميقة.

تَرجم المستشرق البريطانيّ المعروف مارمادوك بكتال دراستَه «النظام السياسيّ في الإسلام» أو «المؤسَّسات السياسية في المجتمع المسلم» إلى الإنكليزية، فوصلت إلى يد الشاعر والمفكّر محمد إقبال[6]، كما ترجمَ له مولوي عبد الله إحدى دراساته التي نشرها

5) للمزيد من المعلومات عن سعيد حليم باشا، ينظر إلى مادة سعيد حليم باشا في موسوعة المعارف الإسلامية (باللغة التركية)،
M. Hanefi Bostan, «Said Halim Paşa», TDV İslâm Ansiklopedisi, (Ankara: TDV İslâm Araştırmaları Merkezi, 2008) 35/557-560.

6) يُنْظر: محمد الأرناؤوط، «مئوية سعيد حليم: حفيد محمد علي الذي انشغل بتأخّر المسلمين» موقع العربي الجديد، شوهد في 2022/07/4م https://2u.pw/c5Eu9

بالفرنسيّة إلى اللغة الإنكليزية، ونشرها في مجلة الثقافة الإسلاميّة التي كانت تصدرُ في الهند، ونتيجةً لذلك فقد يكون إقبال تعرَّفَ على سعيد حليم باشا من هذه المقالات، واستفاد منه في كتابه «تجديد الفكر الديني» ويتجلَّى فهم إقبال لشخصية سعيد حليم باشا وقدراته في كتابه «جاويد نامه» أو «رسالة الخلود» التي جعله فيها في طبقة جمال الدِّين الأفغاني.

وبحسب محمد السعيد جمال الدِّين يبدو أنَّ إقبال لم يرَ مَن يُمكِنُه التّحدّث عن الشرق والغرب أفضل من سعيد حليم باشا الصدر الأعظم لتركيا إبان الحرب العالمية الأولى، فهو تركي يقعُ جزءٌ من وطنه في أوربا، والجزء الآخر في آسيا، وهو متَّصلٌ بالأوربيين، ويعرف عن كثَبٍ طريقتَهم في الحياة، وأسلوبَهم في التفكير، وهو إلى جانبِ ذلك مُتضَلِّعٌ من عدّة لغاتٍ أوربية، ولذلك فقد اختارَه إقبال لكي يُسوّقُ على لسانه رسالةً إلى الأُمّةِ الإسلامية يُحذِّرُهم فيها من تقليد الغرب تقليداً أعمى.

والواقع أن كتابات سعيد حليم باشا تَحمِلُ قدراً كبيراً من استشراف المستقبل نتيجةً لسلوكيّاتِ الحاضر، ولذلك فقد تنبَّأَ بما سَتؤُولُ إليه الأوضاع في حال لم تُغيِّر الطبقةُ التغريبيّة في تركيا من طريقتها، ولذلك فقد حاول إقبال استنطاق سعيد حليم باشا بعدما تحقَّقَت توقعاتُه بعدَ أن قطعت النُّخبةُ الحاكمةُ صلةَ الدولة بالدِّين، أي: محَت الصورةَ القديمةَ، وأحلَّتْ مكانَها صورةً جديدة، فيقولُ إقبال على لسان سعيد حليم باشا: إنك يا صاحبي لن تجد حيويّةَ الكعبةِ الشريفة إذا أحضرت «ولاتاً ومناة» جديدتَين من أوربا ووضعتهما في الحرم، لقد أحضرتَ أصنام التعصُّبِ الإقليميّ التي يَعبُدُها الأوربيون من دون الله، واستقدمتَ النظريات السياسية الخاوية من المضمون الدِّينيّ ووضعتها في ديار المسلمين باسم التجديد، لكنَّكَ في هذا الواقع لا تبعثُ الحيويةَ في الدِّين بقدر ما تُحيي عبادةَ الأصنام من جديد[7].

7) للمزيد يُنظر رسالة الخلود أو جاويد نامة. محمد إقبال، ترجمة: محمد السعيد جمال الدين (1974)، الصفحات (137-138-148-150).

هكذا كانت حياةُ سعيد حليم باشا حياةً حافلةً بالأحداث السياسية التي شكّلت تركيا الحديثة، وقد كان فاعلاً أساسيّاً فيها، لكن الواضح من حياته ومن أعماله أنَّ الرجل كان يتمتّعُ بشخصية مستقلّة قويّة؛ فلم يكن تابعاً أعمى لأيِّ تيار من التيارات الموجودة في الساحة التركية ذلك الوقت؛ فبرغم أنه رجل عثمانيّ من كبار رجال الدولة، إلّا أنه كان ضدّ السلطان عبد الحميد، وكان يراه ظالماً مستبِدّاً، وأنَّ نظامَه ينبغي أن يسقط ليأتي نظام أكثر عدلاً يُنقِذُ الأمة الإسلاميّة من سباتها، لكن يعود ويقول: إنَّ الخطأ في النظام وليس في شخص عبد الحميد نفسه.

بالرغم من هذا لم يتماهى مع التيار العلمانيّ المضادّ لعبد الحميد، فقد كان على اتّصال بالعلمانيّين، لكنه أعلنَ رفضَه مُجدّداً لِمَا يعتقدونه ولِمَا يُقدِّمونه من حلول، فكان صاحبَ شخصية مستقلّة قويّة واعية. وكان واعياً بحقيقةِ الحضارة الغربية حُسْنها وقبيحها؛ في وقت أعمَتْ أضواءُ هذه الحضارة أنظارَ الكثير من نُخَب المسلمين، أما هو فيرى أنَّ ما لدينا من تراكم ثقافيّ وتراثيّ يُعد فوق أي حضارة نشأت في أوربا، لكن المشكلة فينا نحن، أننا لم نفهم هذا التراث حقّ الفهم، ولو فهمناه لما وصل بنا الوضع إلى هذا الدرك.

مؤلفاته:

كتب سعيد حليم باشا ثمانيةَ رسائل تحت اسم مُستعار «محمد»، بالإضافة لِعِدَّة رسائل كتبها ردّاً على أسئلة الديوان العالي، والرسائل التي ترجمناها، بالرغم من أنها ليست كبيرة في الحجم؛ فإنها تضمُّ آراء قيِّمة، ونظريات فريدة في سياقها، وفيما يلي قائمةٌ بالرسائل التي قُمنا بترجمتها:

1. التعصّب: عبارة عن مقالات كتبها سنة 1910، في مجلة الصراط المستقيم تحت عنوان «التعصب الإسلامي: معناه وحقيقته»، ثم جُمِعت وطُبعت سنة 1917، كتبها بالفرنسية وترجمها إلى التركية طاهر خير الدين باشا.

2.مقلدتنا: كتب في السنوات ما بين (1911–1914)، وناقش فيها مسألة التقليد الذي وقع فيها الكثير من دُعاة التغريب والمتحمّسين لاستيراد المناهج الغربية.

3. المشروطية (1911): يَعرِضُ فيها لآثار ونتائج الإدارة الدستورية/المشروطية، ويُبرهن أنَّ الدستور المترجم المستورد من الغرب لن يكون متوافقاً مع المجتمع التركيّ صاحب التجارب التاريخية والتقاليد والأعراف المستمدّة من الإسلام.

4. أزمتنا الاجتماعية: نُشرت مرّتَين: مرة في عام 1916، وتمَّ نشرها في سلسلة عام 1918 في مجلة سبيل الرشاد بتوقيع «الأمير سعيد حليم باشا»؛ وفيها يُعالِج أسباب انهيار المجتمع العثمانيّ الذي كان قويّاً.

5. أزمتنا الفكريّة: نُشرت بتوقيع «محمد» عام 1917 و «الأمير محمد سعيد حليم باشا» عام 1919، وبدأ نشرها في سلسلة في مجلة سبيل الرشاد في 9 يناير 1919، يُشرّح فيها ما أصاب الطبقة المثقَّفة من مرض التقليد للغرب، ويُبيِّن أن نهضة المجتمع العثمانيّ مُتوقّفة على التخلّص من هذا المرض.

6. لماذا تأخَّر المسلمون: بدأ هذا العمل كمقالات في مجلة سبيل الرشاد ابتداء من 12 أيلول 1918، ثم نُشر مجموعاً في السنة نفسها، وفيه يبحث أسباب تأخر المسلمين وتراجع المجتمع العثماني وكيفية معالجة تلك الأسباب.

7. الأسلمة: أحدُ أهم رسائله، كتبها بالفرنسية وترجمها إلى التركية محمد عاكف أرصوي، وبدأ نشرها بمجلة سبيل الرشاد اعتباراً من 15 نوفمبر 1918، ونُشرت مجموعة في السنة نفسها.

8. النظام السياسي في الإسلام: كتبها وهو في مَنفاه في مالطة، وقد نُشرت في روما سنة 1921، وفي فرنسا من السنة نفسها، وتُرجمت إلى الإنجليزية والأردية، كما ترجمها محمد عاكف أرصوي إلى اللغة التركية ونشرها في مجلة سبيل الرشاد في سنة 1922، وفي هذه الرسالة يصف سعيد حليم باشا النظام السياسي في الإسلام ويشرح خصوصيته وتفرُّده.

أخيراً:

أحسب أن ترجمة أعمال سعيد حليم باشا إلى اللغة العربية، خطوة متأخّرة جدّاً، ويعود الفضل فيها للدكتور نايف بن نهار الذي تبنّى مَشكوراً هذه الترجمة، وقدَّمَ بذلك واحداً من أبرز رجال الفكر الإسلاميّ العثمانيّ التركيّ للقراء العرب.

وأشكر كذلك مترجِم الكتاب الدكتور رامي البنا الذي بذلَ جهداً كبيراً في ترجمة كتاب عميق ذو لغة صعبة، وقد قُمتُ بمراجعة ترجمتِه ومطابقتها مع الأصل العثمانيّ؛ الذي نشرت فيه هذه الأعمال، وحرصنا على الإيفاء بمراد المؤلف بأحسن ما يمكن. والشكر موصول كذلك لمحرّر الكتاب إبراهيم إسماعيل الذي دقَّقَ النصَّ المترجَم، وعكف على العناية بجُمَلِه وعباراته وتراكيبه وتجلِيَة معانيها وترابط بعضها ببعض.

وبعد؛ فهذا جهدنا في ترجمة هذه الأعمال، فإن أحسَنَّا فذلك توفيق من الله، وإن لم يَسلَمْ عملُنا من القصور؛ فتلك طبيعة البشر، نسأل الله أن يكون هذا العمل باكورة أعمال مشابهة، تفتحُ المجال لاكتشافِ الجهود والشخصيات والأعمال التي لا يليق بها أن تُطوَى وتُنسَى، أو تبقى مجهولة وغير معروفة.

أ.د. رمضان يلدرم
المشرف على ترجمة الكتاب
إستانبول: 04 / 07 / 2022

الرسالة الأولى: مقلِّدتُنا

لا يقتصر اكتساب الحرية في أي أُمّة على خلع مستبدّ من كُرسِيِّه فحسب، وإنما يُقدَّم على هذا؛ وضعُ السُّبل والطرق التي تمنع ظهور مستبدٍّ آخر، فطالما وُجِدت بذور الظلم والفساد في أُمّة، وارتعد الشعب خوفاً من الاستبداد بدلاً من مقاومته، وظل خاضعاً له، فإن هذا الظلم والفساد سوف يظهر مرةً بعد مرة، فالحريةُ هي نتيجة لسعي الإنسان -في الحقيقة- لتحقيق العدالة ليس أكثر، ومستوى الحرية عند أي أُمّة إنما يُقاس بجهودها الدائمة سعياً للتقدُّم الفكريّ والمعنويّ الحضاري.

أما نحن، فقد أثبتت تجربتنا أنّ جيشنا المجيد لو لم يمنع عبد الحميد من استعادة الاستبداد والسيطرة التي انزلقت من يدَيه الدمويتَين، ولو لم تُعوَّض قلة خبرتنا وعدم كفايتنا في المجال السياسيّ، فإنّ حريتنا سوف تغرق في الدماء البشرية، وستقع بلادنا -المنكوبة أصلاً- في ساحةٍ من الصراعات المرعبة. إضافة إلى هذا فإنّه لا يزال يُطاردنا اليوم وهمٌ يدفعنا إلى ازدراء مناقشة الحقائق الاجتماعية، والبحث في النظريات الكونية، وحتى الآن فإن الحقائق الكونية المجرّدة لم تجذبنا بشكلٍ كافٍ للنظر فيها، وبقينا ندورُ حول مجموعة من الأفكار الاصطلاحية الناشئة عن بعض التعميمات العلميّة الزائفة.

إنّ الدوران حول المصطلحات والمسميات والشكليات في حقيقتها لا تُسفِر عن أي نتائج، بخلاف توجيه العقول إلى الأفكار المجرّدة المرتبطة ببعض التطبيقات العمليّة، كما أنّ القوة الفكرية لدينا لم تتمكّن بعدُ من الانتقال من عالم الأشياء إلى عالم الأفكار، بل على العكس؛ يبدو أننا نرجّح دائماً الانتقال من عالم الأفكار إلى عالم الأشياء، حيث يجد تفكيرنا بهذه الطريقة بيئة خياليّة مناسبة، يتغذى فيها على مجموعة من الأوهام التي لا حدود ولا نهاية لها، ويرتسمُ كل شيء من حولنا بما يتماشى مع أهداف وغايات ومنافع خاصة، ولهذا فلا يوجد شيء يُسعد مَن حولنا، بل أصبح كل شيء حولنا يدعو إلى اليأس وانقطاع الأمل، ويبدو أنّ مُثقّفينا وعوا ذلك فسئموا من السعي تجاه أهداف يستحيل تحقيقها.

إن تقدّم الحضارة الغربية ومؤسساتها السياسية والاجتماعية أثار شعوراً بالانبهار بهذه الحضارة، الأمرُ الذي ولّد رغبة قوية في الاستفادة من تجارب الغربيين، وقد أدى هذا السعي إلى استيراد تصورات مغايرة وغريبة إلى فلسفتنا وتصوراتنا الفكريّة، الأمر الذي أدى إلى ظهور عناصر وافدةٍ على أنشطتنا السياسيّة والفكرية.

على أننا إذا سلّمنا بأنّ أفكارَ كلِّ مجتمع واحتياجاتِه؛ فيها نمطٌ من خصوصياته واحتياجاته، فيمكن القول إنه من الصعب الاستفادةُ من تجارب مجتمعات الآخرين في الأمور السياسيّة وغيرها واستنساخها كما هي في مجتمع آخر؛ لأنه لو لم تكن ثمّة خصوصية للمشاعر والأفكار الإنسانيّة؛ لجاز للعلوم التي تَدرُس الظاهرةَ الاجتماعية أن تتشبّه بالعلوم التي تَدرُسُ الحيوان بما تُطلِقُه من أحكام وقوانين تعميميّة، ولهذا فإنه من الصعب جدّاً على أيِّ أمّة تحاول الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ألّا تقع في أخطاء يَصعب إصلاحها فيما بعد.

على أن الاستفادة من الخبرة السياسيّة المتقَنة في كثيرٍ من الأحيان للدول الأخرى بطريق استعارتها السّهل هو أمرٌ مُغرٍ، لكن هذا لا يُغفل حقيقةَ أنَّ النقاط المتشابهة والمشتركة بين طريقة التفكير والمزاج الغربي؛ وتلك التي في الشرق هي أقل بكثيرٍ مما يعتقد الكثيرون، لهذا فإن الخطورة تظهر في محاولة الاستفادة من النقاط التي يُظن تشابهها.

وفي حقيقة الأمر فإنه ثمة فارقٌ كبيرٌ بين الشرق والغرب، يتبيّنُ هذا الفارق حتى في استعمال المصطلحات البسيطة، تلك المصطلحات التي لا تُفيد معنىً واحداً في العالَمَين. فعلى سبيل المثال إن مصطلح «المساواة» لا يُثير لدينا أي مشاعر للحسد والضغينة؛ لأن مبدأ التمايز الذي ينشأ بين الناس وفقاً لقدراتهم الشخصيّة مُؤسّس بشكل طبيعي في المجتمع الإسلامي الديمقراطيّ المنفتح، ولهذا السبب فإن مبدأ «الحرية» لدينا لا يعني فكرة كسر الارتباط الاجتماعي والتخلّص من التبعيّة السياسيّة، فالشرقُ حينما نال شرف الدخول في الإسلام، لم يعرِف مزيّة خاصّة لعلماء الدِّين، ولم توجد طبقة تسمى الارستقراطيين، وأوضحُ فارق بين الشرق والغرب هنا هو أنَّ الغرب بالرغم من انتقالِه

من الوثنية إلى المسيحيّة، إلا أنه بقي تحت ظلّ أنظمة إقطاعيّة وكهنوتية، أي تحت حكمٍ يقوم حتماً على الكراهيّة والعداء للمستبدّين وللأرستقراطية وللتمييز العنصري، ولذلك فقد احتاج الغربيون -بغضِّ النظر عن الأعراق أو الطوائف التي ينتمون إليها- إلى قانون آخر يُوفّر العدالة والمساواة، غير القانون الطبيعيّ الذي يُوفّر العدالة الحقيقيّة والمساواة الطبيعيّة والأخوّة الصادقة.

والواقع فإنَّ الذين اتّبعوا الأحكام الإسلامية لم يخرجوا عن تأثير البيئة الاجتماعية التي عاشوا فيها، ولذلك فثمّة فرق بين التعاليم الإسلامية بصورتها المثالية وبين تطبيقاتها العمليّة؛ نظراً لتأثيرات البيئة واختلافاتها، على أنه وبالرغم من ذلك فإنّ المجتمعات الإسلامية لم تخرج عن اتباع هذه القوانين والتشريعات في أي فترة من فترات التاريخ الإسلامي، وفيما يتعلّق بالحرية الطائفية فإنَّ المسلمين قد أظهروا تسامحاً وإنصافاً وإعطاء مساحة واسعة من الحرية للطوائف المسيحيّة التي كانت تعيش بينهم.

لقد حمل الإسلام حبّاً لجميع البشر، ترك هذا الحبُّ آثاراً حسنة وصحيّة على المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وكان سبباً في حدوث ثورتنا السياسية الأخيرة في صمت استثنائيّ[8]، جذبَ انتباه العالَم كلّه وإعجابه.

وكما أشرنا؛ فإنه كان على المجتمع العثمانيّ -السائر وفقاً للشريعة الإسلامية- أنْ يُرسّخ الإدارة الدستورية/المشروطية[9] بحزم في محاولته التحرريّة الأولى، وقد يُعتَرض على هذا بأنَّ نجاح هذه المحاولة لم يَدُم طويلاً، لكن محاولتنا سنة (1293هـ 1876م) كانت كافية لإرساء أُسس حريتنا السياسية، حتى إن طغيان عبد الحميد الرهيب لم يمكّنِه من إنكار تلك الحرية السياسيّة علانية، ولم يكن بإمكانه إلا منع تطبيق الدستور الأول عن طريق التزوير والاضطرابات، فقد تصادفت ظروفٌ سيئة جلبها قدرٌ مؤلم في جلوس سلطان مُبتلى بالظلم والاعتساف على سُدّة الحكم، بالإضافةِ لنشوء حرب أليمة نحسة، فلو لم يكن كلّ ذلك لما وجد أي شيء يَحولُ بين تحرّر جميع مؤسساتنا.

8) يقصد الثورة الدستورية التي نتج عنها إعلان المشروطية الثاني عام 1908م.

9) سيأتي بيانها في الرسالة التالية.

لكن بسبب خصوصيات الأوضاع السياسية والاجتماعية في بلدنا، فلدينا خوف كبير من أن محاولات الاستفادة من التجارب الاجتماعية والسياسية للدول الغربية، مهما كانت جديرة بالثناء، فإنها ستمنعنا فعليّاً من أداء واجباتنا بعقلانية، لهذا ولكي تكون بوصلتُنا سليمةً ومنهجُنا واضحاً فلا بدَّ أن تكون استفادتُنا منضبطةً بالاعتدالِ والبصيرة دون إفراط ولا تفريط.

غيرَ أنه –للأسف الشديد– ليس بإمكاننا أن ندَّعيَ بأنّ هذا الاعتدال والبصيرة متوفران لدينا، فعلى سبيل المثال؛ بعدما تمَّ خلعُ السلطان ثار اضطرابٌ وقلق في الدولة، وشعرنا بحاجةٍ لتعديل قوانيننا الأساسية، فلجأنا إلى التاريخ الغربيّ وخاصة التاريخ الفرنسيّ، لنستخرج منه نظريات وقواعد لنا، وقبلناها دون أن نُدْخِل فيها أي إصلاحات توافقنا، وتبَنَّينا مجموعةً من الأفكار والتصورات التي لا تتوافق مع بيئتنا، دون أن نميِّزَ بين الصواب منها والخطأ، واعتقدنا أن مجرّد استنساخ القوانين الأوربية دون قيود كافٍ للإصلاح.

كلُّ هذه الأخطاء قد بدأت نتائجها في الظهور الآن، إذ الحاصل أنه قد نشأ نظامٌ برلمانيّ دون قيود، على أنقاض إدارة كانت مستبدّة، ولذلك فلا أحد يستطيع أن يتنبّأ بالنتائج السيّئة التي ستحدثُ في المستقبل جرّاء هذه التغييرات، هذا برغم أنه لم يكن يوجد أي مانع يَحُول دون قدرتنا على تعديل هذه الأفكار التي دخلت على قانوننا الأساسيّ، على أن سلوكنا هذا مُتولِّد في حقيقته عن تقليدٍ أعمى للمؤسسات الغربية، حيث أطلقنا العنان لتفكيرنا في تأسيس نظام ديمقراطيّ مبالَغ فيه، مدفوعٍ بالخوف من ظالم قد انتُزِع سلاحه من أن يعود تأثيرُه في أي وقت، يُضاف إلى ذلك أننا لسنا متأكّدين من أنه بإمكاننا أن نطبِّقَ هذا النظام بشكله الموجود الآن.

إن هوية المجتمع واحتياجاته تتقدَّم على أي شيء، ولا تتحمّل الأشياء المصطنعة والترقيع الفكريّ، وكلُّ شيء لا يُناسب هذه الاحتياجات أو يأتي عكسها؛ فإنه محكومٌ بزواله وفنائه، وحتى إنْ فُرض الأمر بشكلٍ قسريٍّ فإنَّ هوية المجتمع واحتياجاته ستظهر مرة أخرى على السطح، لتقضي على الألفاظ والمسميات الفارغة، وتُظهر الأخطاءَ وتمحو الأفكارَ المنقوصة.

إنَّ الشغف بإضفاء طابع أكثر تحرّراً وأكثر ديمقراطيةً على نظامنا الملكي الدستوري/المشروطي، جعل تحقيق هذا النظام في الواقع أمراً في غاية الصعوبة إن لم نَقُلْ إنه مستحيل أصلاً، ذلك لأنَّ النظام البرلمانيّ الذي قبلناه أساساً لواقعنا، يجعل السلطة التشريعيّةَ المطلقةَ له، على أن تطبيق هذا الواقع يُقبَل في دولة ترسّخت فيها الوطنية، وأما عندنا فمع الأسف حتى مصطلح الوطنية حمل معانٍ أخرى، بالإضافة إلى ما سبق؛ فإن هذا النظام يُمكن أن يُطبّق في نظام متجانس للغاية، ونحن لا نمتلك هذا.

وحاصلُ الأمر هنا أن النظام البرلماني يعتمد على عدد من الصفات والميزات التي لا يُمكِن تطبيقها في بلدنا بالنظر إلى تقاليدنا وإمكاناتنا، وعلى هذا فإنه لا مفرَّ من إدخال إصلاحات على هذا النظام البرلماني، فالدستورُ العثماني لا بدَّ أن يخضع لإصلاحات، هذه الإصلاحات وإن لم تكن في المتن فعلى الأقلّ يجب إدخالها في تطبيق هذا الدستور.

ولا يمكن لهذه الإصلاحات أن تتمَّ هذه المرة عن طريق آراء ومناقشات وأطروحات من طرف فريق من المجهولين والمشكوك بأمرهم، بل يجب أن تتمَّ هذه الإصلاحات عن طريق جماعة من المخضرمين والخبراء، وبهذه الطريقة سنتخلّص من الأفكار الأجنبيّة التي يستحيل تطبيقها، وبالتالي فإننا نخرج بنظامٍ دستوريّ يُناسب المتطلبات والاحتياجات في تركيا، ونرجو أن تتمَّ هذه الإجراءات تحت ظروف مناسبة ولا تكلفنا كثيراً، فقد ارتكبنا أخطاءً غريبة جدّاً في التعديلات الدستورية بسبب التقليد الأعمى للمؤسسات الغربية، ولم يكن ثمة تأثيرٌ إيجابيّ لأعمال مجلس النوّاب/المبعوثان على المؤسسات المختلفة.

حدثت الثورة العثمانية في صمت بمساعدة ومساهمة من مختلف الطبقات الاجتماعية في البلاد، فالشعب الذي كان صامتاً عن طلب الحق والعدالة، أرادَ أن يمحو استبداد السلطان عبد الحميد، وتوحّد للعيش تحت نظام يتمتّع فيه بالسلام والحرية، ولم يكن يعرف أعضاء مجلس النوّاب/المبعوثان تلك الأحزاب الموجودة في البرلمانات الغربية، حتى إنَّ أساتذتنا الغربيين لم يُعلِّمونا أنَّ الحرية السياسية لا تتمّ لأي أمّة إلا بوجود ما يسمّى الأحزاب المعارضة ومراقبتها الدائمة والشديدة، فنحن أسّسنا –متعجّلين– الأحزابَ معتقدين أن هذا سوف يفيد النظام الدستوري/المشروطية غير المتّصف بتعدّد الأحزاب.

ولأننا لم نستطع أن نفعل غير هذا، فقد أدى ذلك لتأسيس مجموعات متعادية، ولأنَّ الصراع طبيعة في الاجتماع الإنساني فقد ولَّدنا بسهولة بعض التيارات المعارضة المملوءة بالعداوة، وبهذه الطريقة أسَّسنا الأحزاب السياسيّة وظَنَنّا بذلك أننا قد تجاوزنا نقصاً كان يدعو للقلق، حيث إننا آمنا بأن تأسيس الأحزاب الذي أتى مع الحرية السياسية سيقوّي النظام الدستوري/المشروطية ويدعمه، وفرحنا بشكل غبيٍّ بما يقع بين تلك الأحزاب من النقاشات والمعارك الحادة كما يحدث في الدول المتحضِّرة والمتقدِّمة، وظننّا أنَّ تلك الضغينة والعدواة التي يحملها أعضاء مجلسنا الموقّرون تجاه بعضهم البعض شيئاً سيُعلي من قيمة مجلسنا.

ومع ذلك لا يسعنا هنا إلّا أن نقدم أسئلة من قبيل: إنّ الدول التي تتّخذ من الدستور أساساً لها في كل العالم، هل هذه سياستُها؟ هل تعتمد على إثارة البغضاء والضغينة في سياستها؟ هل يجب على مفكّرِينا ومتنورينا الذين تأسَّسَ المجلسُ منهم، أن ينقسموا في أحزابٍ يُعادي بعضها بعضاً؟ هل يدعو مقصدُ خدمةِ الوطن أن تُثار العدواةُ والنفاق بسبب أنَّ قسماً يتقدّم باقتراحات بحُسنِ نيّة فيُعارِضُ القسم الآخر، هل يدعو هذا إلى أن يكون ذلك باعثاً للعداوة والنفاق؟ وباختصار هل من الضروري أن تظهرَ هذه المناظر المخيفة التي تُحدِثُها الصراعات السياسيّة للناس؟

بل على العكس تماماً؛ فلو اجتمعت القوى المعنوية والفكريّة وأصبحت يداً واحدة بدلاً من التمزّق والتضاد، فإنَّ ذلك سيكون مُثمراً، فالإنسانُ يستطيع أن يؤدّي وظيفتَه بشكل أفضل إذا وجد محيطاً يتَّسمُ بالائتلاف والسكينة، بل إنه لا يتطوّر ويتقدّم إلا في مثل هذا المحيط.

إنَّ فريقاً كبيراً من مُفكّرينا يعتقدون أن الأحداث التي في الغرب كانت دائماً جيدة ومفيدة، وهم يظنون أن السياسة لا تكون في جوٍّ من الائتلاف والتضامن، وهنا أتساءل: هل عدم تطبيق مثل هذه الفكرة على الساحة السياسية يدلُّ على استحالة تطبيقها على الإطلاق؟ ألا يبدو أن التقدُّمَ العلميّ والتكنولوجيّ لا يكون إلا في جوٍّ من الائتلاف والتوحّد؟

إنَّ أربابَ السياسة عكسُ أرباب العلوم، فأربابُ العلوم بعيدون عن جوِّ المنافسة والأنانية، ونتيجةً لهدف خدمة البشرية فقد جعلوا الاختلاف والتنوّع الذي بينهم باعثاً للاتحاد، وليس للنفاق والبغضاء، وبهذا الاتحاد حصل التقدُّم الحاضر في العلوم الذي كان نتيجةً وثمرة لهذه العقول، ولو فعلنا هذا في حركتنا التجديديّة وثورتنا، وأقمناها على الاتحاد والائتلاف لكُنّا وصلنا إلى النتيجة نفسها، فبدلاً من كون البرلمان العثمانيّ مسرحاً للنقاشات والقتال، ستتكوَّنُ فيه ساحةٌ وأرضٌ خصبة للنقد والخطاب، وسيتكوَّنُ مجتمعٌ يحملُ الشعور والحماس نحو تقدُّمِ الدولة العثمانيّة.

إنَّ النظام السياسيّ لا يُبنى أبداً بناء على الرغبات الاجتماعية بشكل مباشر، بل على العكس من هذا؛ إذ يتعيَّن شكل النظام السياسيّ وفقاً لتاريخ المجتمع وأصوله الاجتماعية والسياسية الخاصّة به، والأنظمةُ السياسية التي نشأت في الغرب، فلا بدّ أن تُفهم على أنها نشأت باعتبارها نتيجة ضرورية لنظام الإقطاع الذي ظلَّ لقرون هناك، والأحزابُ السياسية حينما رأت أنظمةَ عدمِ المساواة والفوضى والتعسّف في الحكم؛ استطاعت أن تُؤسس لدستور بعد قرون من الكفاح في ذلك، ولهذا لا بدَّ أن نفهمَ بأنَّ نشأةَ الأحزابِ السياسيّة وتأسيسهم للدساتير كانت مرتبطة بهذا ارتباطاً طبيعيّاً، وعليه فإنَّ الأهمية التي اكتسبتها الحياةُ السياسيةُ ناشئةً عن هذا الوضع.

ولا شكَّ بأنَّ الوضع لدينا إذا كان مشابهاً لما وصفناه آنفاً؛ فسوف يؤدّي إلى النتائج نفسها، على أننا قُمنا بتأسيس الأحزاب السياسية المتصارعة من قبيل رسم واستعارة مظهر سياسيّ فقط، دون الاستفادة من تاريخنا المليء بالتسامح والعمل الجماعيّ، وبذلك فقد أثبتنا أننا لم نفهم احتياجاتنا العصرية حق الفهم، بل أصبح مستقبلُنا بهذا الذي ارتكبناه في خطر. لقد أفسدنا ثورتَنا التي نشأت نتيجةً لظروفٍ طبيعيّة، أفسدناها بمجموعة من المبادئ والاصطلاحات غير المفهومة، ولم نفهم حجم أخطائنا ولا قدَّرنا أهميّة تضحياتنا، ولا مدى الضرر الذي سينتج لا محالة جرّاء أفعالنا، ودخلنا في طرق محفوفة بالأخطار وغير معلومة النتائج.

إنَّ نظام النيابة البرلمانية نشأ في الغرب نتيجةً للأحزاب السياسيّة المتشكّلة خارج البرلمان، وأما عندنا فعلى العكس تماماً، أُريدَ أن يَخرُجَ من النيابة البرلمانيّة أحزاباً سياسيّة، وبهذا قد ضربنا مثالاً واضحاً على عدم البصيرة التامّة والجهلِ الواضح، ووقوعنا في هذا الخطأ الكبير ظاهرٌ في أسبابه، ونتائجُه متوقّعة، ذلك أن انتظارَ نتائج سليمةٍ من الأحزاب السياسيّة الناشئة في هذه الظروف، والحلم بأن محصّلات أحزابنا السياسية سوف تكون كما الأمر عند الغرب، هو ضربٌ من العبث، كما أن الحلم بأنَّ إضفاء نفس الخصائص والأهمية للأحزاب السياسية -التي عندهم- في الحياة السياسية العثمانية وتحمّلها نفس الوظائف أمرٌ من العبث.

وما حدث من نقاشات حادّة في مجلس المبعوثان لدينا، والعداوة التي ظهرت بين النوّاب، دليلٌ واضح على أنه لا يوجد ائتلاف في العائلة العثمانيّة، فلا بدَّ من تحديد العناصر التي تُفسِد هذا الائتلاف، وإذا كان ينظر للخلافات البرلمانية في الغرب بما فيها من عداوة وبغضاء بين النوّاب بشيء من الاحترام على اعتبار أنها نتيجة طبيعيّة لتضارب الأهداف السياسيّة والاقتصادية، فيُمكِن القولُ بأنها خطأ كبير في بلادنا.

كما يُمكِنُ القول -بأسف شديد- بأنَّ ظروف تركيا الحاليّة لا تسمح لهذه التصورات على الإطلاق، فنحنُ قد بقينا لفترة طويلة تحت الاضطرابات والمهالك، والدولة تحتاج إلى حماية وجودها السياسيّ وإثرائه، وليس إلى أفكار سياسيّة متضاربة فيما بينها -على الأقل في هذا الوقت- فالدولةُ التي عمّتها الفوضى السياسيّة من جميع نواحيها، لا تستطيع أن تُنعِش اقتصادها الداخليّ، والناسُ بطبيعتهم يعتصمون بحبال الوحدة أمام الأخطار والفوضى، لكن بالرغم من هذا؛ يفتقد مجلس المبعوثان العثماني الأفكار التي تدعم هذه الوحدة، فإذا استمرّت العدواة والبغضاء، ففي هذه الحال سوف يُؤثِّر هذا المجلس على مصالح الدولة بشكل سلبيّ.

وكما هو معلوم فإنَّ المجتمع العثمانيّ بمكوناته المختلفة قد وقع تحت التأثيرات الأجنبيّة، وحدث نتيجةً لذلك صراعات إثنيّة وزادت الشحناء بين الناس، ومثل هذا ليس في صالح

المجتمع؛ لأنه يقضي على الوحدة والائتلاف بين أبناء المجتمع العثمانيّ بعد أن توفّرت له السيّادة الوطنية.

لا يُمكِننا في الواقع أن نربط هذه العداوات والتنافسات البينيّة بالحق والعدل بأيّ حال، والنظرة الموضوعيّة للتاريخ تقول بأنَّ المجتمع العثمانيّ لم يكن فيه امتيازات خاصّة لفئة معينة في أي وقت من تاريخه، كتلك التي كانت في أوربا عند آل هابسبورغ أو عائلة رومانوف، كان يوجد ظلم واستبداد، لكن هذا الظلم كان على الجميع بلا تفرقة، ولهذا فما نحن فيه اليوم من أنوار الحرية التي عمَّت فيوضاتها جميع العثمانيين دون استثناء، بالرغم من أن الأمّة لم تتخلّص بعد من تأثير المخططات الأجنبية، وأطماع بعض الفئات الداخليّة وأفكارها الساذجة.

من ناحية أخرى كان الأمل في نهوض الأمّة والتجديد يتبدَّد في عهد السلطان عبد الحميد، وكان هذا سبباً في انقطاع التسلسل الحضاريّ بين العثمانيين الذي استمرّ قروناً، ولا شكَّ بأن هذا الاستبداد نشر كرهاً للدولة العثمانية، وسهَّل قيام حركات مُضادّة لها تُهدّد وجودها، وساعدَ في نهوض الحركات التي تسعى إلى تجزئة الدولة العثمانيّة، وكل هذا تمَّ برعاية أجنبية، وزرعت بذورَ العداوة والتفرقة بين العثمانيين على مرأى ومسمع الجميع، وكان الشائع على ألسنة الناس أن الأمل في النهوض والسعادة الدائمة إنما يكون في القضاء على الاستبداد العثمانيّ.

بالرغم من أنَّ إعلان المشروطية قد وضع نهاية لهذه التحرّكات، فإنَّ الآمال بالتقدُّم والنهوض التي ظلَّت تُغذَّى على مدى سنين قد انمحقت، والدليل على أن هذه الآمال قد نُسيت تماماً هو تلك الفوضى في مجلس المبعوثان، وما دام لا يظهر على السطح غير تلك المنافسة والتحاسد، فإنَّ المعارك التي تحدث بين نوّاب الأمة _نتيجة الأهداف والمصالح الخاصة لعناصر مختلفة_ ستكون سبباً لاضطراباتٍ أخرى في العصر الجديد.

ونتيجة لما سبق فإنَّ المعارك المذكورة ليست سوى صراعات بين العثمانيين، وجهودنا في تأسيس أحزاب سياسيّة لا تزال تصبُّ في مصلحة أولئك الذين يسعون وراء مصالحهم

الخاصّة على حساب المصالح العثمانية العليا، والذي يسمح لهؤلاء بتحقيق مصالحهم الخاصة بأريحية أنهم يفعلون ذلك تحت ستار القوانين مستمتعين بالحصانة البرلمانية.

وحاصل الكلام: إنَّ البرلمان القائم اليوم وصل لدرجة غير طبيعية؛ فالأغلبيةُ التي فيه هم في الحقيقة أقليّة في البلاد، وحتى وإنْ تغيَّر أسلوبُ الإدارة الحالية بشكل كامل الآن، فإنَّ بقاء هذا الواقع يَظَلُّ كافياً لاحتمال التعرّض للخطر على الدوام.

ولو أجرينا فحصاً ونقداً للدراساتِ الاجتماعية التي أتتنا من طرف أولئك المفتونين بالغرب لدينا؛ لَمَا نهضت هذه الدراسات أمام البحث والفحص، ولسقطت قيمتُها بسهولة، والأمرُ نفسه ينطبق على المؤسسات السياسيّة، فإننا قد أصبحنا أسرى تحت المصطلحات المبهمة التي استوردناها افتتانًا بالغرب، ووقعنا في خبط عشواء، وخلطنا بين الحسن والقبيح، وأصابتنا زلزلة فكرية في فهمنا لأخلاقنا؛ جعلتنا تلك الزلزلة في مواجهة وإعلان خصومة –دون رحمة ولا صبر– مع الشخصية العثمانية العفيفة والمنصِفة، ولم نستطع أن نكبحَ جِماح أنفسنا وسعينا في تدمير الأسس العثمانية كليةً.

والحاصل أن بلادنا أصبحت مسرحاً فسيحاً للعديد من الأنظمة الاجتماعية والنظريات البشرية، وهو ما أدّى إلى وقوع العقول في حيرة، وإلى نشوء اضطرابات نفسيّة تُهدّد بالخطر الشامل، ومآلاً سنجدُ أن كل هذه النظريات والأفكار الوافدة سوف توجّه المجتمع العثماني نحو طريق مجهول؛ وستقضي على النموذج الاجتماعي العامّ له، ليحلَّ محلّها اضطرابات اجتماعية شبيهة بالكوزموبوليتانية.

والواقعُ إن المجتمع العثمانيّ –الذي يعاني أصلاً من اضطرابات داخلية– قد يواجِهُ الانهيار الكامل بهذه الطريقة؛ نتيجةً لتفريطه بعناصره وسماتِه الخاصّة أمام التأثيرات الوافدة، ومن نتائج الافتنان بالغرب والهوس به أن جزءاً من المجتمع العثمانيّ تسرَّب إليه نوعٌ من الفكر العدميّ، وأصبح لدينا فريقٌ يعتنق فكر الهدم لا فكر البناء، ويسعى لتدمير كلّ شيء، والعمل على تخريبه دون أي إحساس بمسؤولية الإصلاح، فحِسُّ الإصلاح توأمٌ للمحافظة على ما هو قائم، لأنَّ الإصلاح لا يأتي إلا بتعديل ما هو موجود وليس بهدمه من أساسه.

إنَّ أيَّ عاقل يَعرِف بأنَّ تغيير الأعراف والعادات والمعاملات في مجتمع ما لا يكون في يوم واحد، وعليه؛ فيجب علينا أن نُدرك الآن أنَّ مثل هذه المحاولات إنما هي وليدةُ الجهل بالقوانين الأساسية التي تُهيمِنُ على تطوُّر هذه التقاليد والعادات، وأنَّ انهيار المجتمعات إنما يرتبط بتغيُّر هذه العادات والتقاليد، لهذا فقد حان الوقتُ لإدراك أنّ السعي لتغيير هذه العادات سيكون خطأ غيرَ مسبوق، ودليلاً على اللامبالاة، كما أن دعوى أنَّ تغيير التقاليد والعادات التي سار عليها المجتمع إنما هي علامةٌ على تقدُّمه؛ لا تتحقّق إلا في ظل ظروف معينة، وهي في الحاصل لا بدّ أن تكون استجابة لحالة المجتمع الروحية والفكرية ومراجعاته الذاتية، وبناء على هذا فإنّ تجدّد العادات والتقاليد لا يتمّ قبل تجدد الأفكار؛ فهي نتيجة لذلك، ولهذا فالتجديد في هذا المضمار لا بدَّ أن يكون تدريجيّاً، وعليه فلا بدّ أن تجتنب تلك التغييرات التي تتمّ بشكل متعجّل بناء على أهواء خاصة، وتحت تأثيرات ذاتية، لأنَّ هذه الأهواء والإرادات الشخصية ترجعُ في العادة إلى سوء فهم لمبادئ العلوم الاجتماعية أو المواقف التي نريد تغييرها.

على أنه يمكننا القول إنَّ كل هذه المسائل الاجتماعية الناشئة إنما نشأت في أوساطنا نتيجةَ وقوعنا في أحضان الفكر الغربيّ، ونتيجةَ الرغبةِ في إضفاء الديمقراطية الغربية على مجتمعنا. ولو تأملنا قليلاً لوجدنا أنَّ مجتمعنا منذ حدوثِه قد عاش في ظلّ الديمقراطية، وأن مجتمعنا إنما هو مجتمع ديمقراطيّ، والديمقراطيّة الغربية التي نريدُ أن نطبّقها على أنفسنا -تلك التي وُلدت بالأمس- هي نفسها محاطة بالعيوب والمساوئ، ولا أحد يدّعي بأنّها تستطيع أن تدوم، بل هي مؤقّتة، ومبدأ المساواة الذي يسعون في تطبيقه جبراً إنما هو أحد التدابير التي يتّخذونها نتيجةً لتاريخهم الأرستقراطيّ.

أما الديمقراطية العثمانية فإنما هي ديمقراطية متأصّلة وثابتة بخلاف ما سبق، وميراثُنا التاريخيّ في ذلك ليس كلاماً يقال؛ إنما هو ثابت متجذِّر فعلاً ومنطقاً، وهذا الميراث التاريخيّ غير قابل للانقطاع، فنحن متّصلون به اتّصالاً لا انفكاكَ فيه، ولا يحقُّ لنا أن نقطع هذه الروابط بالمجّان، وعلى هذا فإنَّ الوظيفة التي تقع على عواتقنا ليست إنشاء ديمقراطية من جديد في بلادنا، بل السعي نحو إصلاح وإكمال ديمقراطيتنا الموجودة.

فالشعب الذي لم يتطوّر في ظروف طبيعيّة، ولم يُشارك في الحياة الاجتماعية والسياسيّة بِحُرّية، حينما يأتي الوقت الذي يُتاح له فيه القيام بواجباته القانونية والسياسية، لا بدّ أن يقع في أنواعٍ كثيرة من الأخطاء، والسبيلُ الوحيد لتجنُّبِ هذه الأخطاء ومنعها، هو أننا قبل أن نستفيدَ من تجارب الآخرين أنْ نستفيدَ –ولو قليلاً– من تجاربنا، ونحن الآن وصلنا لحالة من الانسحاق أمام الحضارة الغربية العقيمة، لدرجة أننا لم نقف على أسباب نشوء وتطوّر الحركات السياسيّة في الغرب، ونبدو عاجزينَ عن فهم تلك الأسباب، لقد وقعنا في أخطاء حجبَتْ عنّا فهم الأسباب التي تصنع الحضارة، وبدلاً من أن نصنعَ مثل الأمم الغربية المتقدّمة صنعنا العكس تماماً؛ إذ إنه لم توجد أمّة من بين هذه الأمم قد نقلت من جيرانها وهي تبني مؤسساتها السياسية والاجتماعية كما فعلنا نحن.

كما لا توجد واحدةٌ من هذه الأمم سعت في تشكيل خصائص مجتمعها النفسيّة والاجتماعية وفقاً لأمّة أخرى، ولا توجد أمة من هذه الأمم تخلَّت عن الشخصيّة المعنوية لمجتمعها لتسعى في نقل شخصيّة معنوية لمجتمع آخر، وتنقادُ له تمام الانقياد، بل سعت الأمم الغربية للرقي والحضارة عن طريق مواجهة سوء استعمال مُقدّرات أُمَمِهم والوقوف أمام الجهل والظلم، وجاهدوا دون تردُّدٍ ضد تلك المساوئ التي هي الخصم الطبيعيّ للرقي البشري، وبذلوا في كل ذلك –إذا لزم الأمر– أرواحهم وأموالهم وكل غالٍ ونفيس، وهذا يعني أنَّ رُقيّ هذه الأمم لم يكن بتقليد كلّ أمة للأخرى، بل كان ثمرة مساعي كلّ أمة على حِدَة، فحلُّوا كلَّ المشكلات في بلادهم بأنفسهم وفقاً لقُدراتهم وإدراكاتهم وبوسائلهم الخاصة، مع المحافظة على ميول كل أمة واعتقاداتها، والتنوّعُ الذي يُرى في هذه المؤسسات إنما شُكِّل بهذه الطريقة.

لهذا السبب؛ فإن الواجبَ عملُه لأجل مستقبلنا؛ أن ننظرَ إلى تلك الخصائص التي نَغبِط عليها الأممَ الأوربية، والمبادئ التي اتّخَذَتْها واعتنقَتْها بكل احترام، وننظر إلى الأساليب الفريدة التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم، وأكثر الأشياء التي يُغْبطون عليها هي طريقة عملهم وتعليمهم ووطنيتهم الصادقة، هذه هي جوانب الدُّول الغربية المذهلة حقّاً والتي تستحقّ أن يُحتذى بها.

فالمؤسّسات في بلد ما ليست منتجاتٍ للتصدير، واستيرادُها من طرف بلادٍ أخرى هو عمل مُخزٍ، وأمّا أولئك الذين يواصلون سعيهم لهذا الهدف؛ فإنما يُثبِتون أنهم غير قادرين على فهم ما تَعنيه مؤسسات الأمة، ولا يعرفون واجباتهم تجاه بلدهم، كما أنَّ مثل هذا المسعى يُظهِر لنا أيضاً أننا غير قادرين على حلِّ المشكلات والوصول إلى أهدافنا بوسائلنا وجهودنا الخاصّة، وهذا مدعاة للشعور بالعار.

إنَّ من الممكن للفرد أو للمجتمع أنّ يتقدّم ويترقّى روحيّاً وفكريّاً، لكن يبقى السبيلُ الوحيد لهذا الهدف هو جهودُه الخاصّة نحو تلك الغاية، والواقعُ أن هذه حقيقةٌ واضحة يُفترَض ألا تتطلَّبَ نقاشاً حولها، وعلينا أن نتفق أيضاً بأنَّ الجهود التي يبذلها شخص ما لنفسِه ولحساباته الخاصّة؛ لا تعودُ على المجموع بالنفع والفائدة.

وعلى هذا: فهل يجوز لنا أن نتجاهل كيفيّة بناء مؤسسات الأمم المتقدّمة وتاريخ تطورها؟ الجواب على ذلك: بل يجب علينا أن نبحث مثلَهم تماماً ونسعى إلى تطبيق أفضل نظام يُناسبُنا، بشرط ألا تكون الغاية من هذا البحث والتعلّم استيراد ما عندهم ونقله كما هو، وفي حال استحضارنا لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا؛ فإننا حين ذلك نفيدُ من تجارب الآخرين بأحسن شكل ممكن.

وخلاصةُ القول: إنّ تقليدَ الآخرين واستيرادَ مُنتجاتِهم؛ يَحولُ بيننا وبين إدراكنا لأنفسنا، ويسبّبُ أكبر تذبذب اجتماعيّ تُصاب به أيّ أمة، وبالتالي فإنه يَحولُ بينها وبين الإصلاح، ولا بدَّ أن نكون على يقين بأنَّ سبيل التقليد هذا لا يُنتج حياةً سياسيّةً صالحة لنا على الإطلاق.

الرسالة الثانية: الملَكيّة الدستورية – المشروطيّة

إنَّ أحداث يوليو (1324هـ–1908م) التي وقعت في ذلك اليوم الاستثنائيّ، تُعدُّ من الأحداث التي يفخر بها التاريخ العثماني، فثورة يوليو لم تخلع السلطان فحسب، بل أعطت اتّجاهاً جديداً للبلاد، واستطاعت أن تربط مصير البلاد بحكومة دستوريّة قائمة على فكرٍ جديد، وكما هو معلوم فإن الملَكية الدستورية كانت ثمرةً ونتيجةً للدستور الذي كتبه الوزراء ومجموعة من البيروقراطيين (كبار الموظفين) بخفاء شديدٍ وسِرّيّةٍ تامّة في عام (1876م – 1293هـ) في فترة تُعَدُّ من أقسى فترات الحكم المطلق.

وكان غرضُ ذلك الدستور تقييدَ الحكم المطلق، وضمانَ الحرية، ومنافسةَ هذه السلطة منافسةً حقيقيّة، ذلك لأنّ السماح بجعل مصير الدولة بيد شخص يحكم بهواه إنما هو عامل أساس يُعيقُ تقدُّم هذه الدولة، ولهذا فإنّ دعاة التجديد لدينا سعوا إلى تغيير هذه الإدارة البالية، وغايتهم من وراء ذلك التجديد صنعُ واقع من شأنه نقل السلطة من يد الحاكم المطلق إلى الشعب، كي يُنقذوا الدولة من عواقبَ غيرِ محمودة، وبالتالي فقد ضمنوا للشعب العثمانيّ الحقَّ السياسيّ والحريات، وبعبارة أخرى: فإن دُعاة التجديد لدينا سعَوا لتأسيس دستور على طريقة الفكر الأوربيّ وفقاً لتقديراتهم، وكانوا قانعين أنّ ذلك سيكون كافياً لتقدُّمِ الأمّة.

وبالرغم من هذا فإنَّ التنويريين والرجال البيروقراطيين (كبار المسؤولين) كانوا يعرفون بلادهم حقّ المعرفة، ومِن ذلك علمُهم بأن تطبيق هذا الدستور وما يُمليه من واجباتٍ لن يتحقَّقَ حتى على المدى البعيد، وعليه فإن الحقوق التي وُهِبَت للشعب لن تعودَ بالنفع عبر هذا الدستور الذي أُعِدَّ بعيداً عن سمعه ودون علمه، والأهمّ من ذلك أنَّ هذا الدستور لن يكون سلاحاً ناجعاً أمام السّلطة الديكتاتوريّة.

إنَّ النتيجةَ التي وصل إليها التنويريون سنة 1876 بعد أن عرفوا أن هذا الدستور لن يكون صالحاً، ولن يستطيع أن يحقِّقَ ما التزم به من أهداف، وأنَّ فوائدَه لن تعودَ على

الشعب العثمانيّ، وإنما ستعودُ على رجال البيروقراط العثمانيّ، وعليه فإن دعوة أولئك الذين يحملون صفة ممثّلي الدولة إلى الحرية ودفاعهم عن حقوق الشعب ستكون نتيجتها النهائية استخدام الشعب في مواجهة السلطان تلبيةً لمصالحهم الشخصية، وبذلك جعلوا التخلُّصَ من الحكم التعسُّفيِّ للسلطان من جهة، والجهلَ والغفلةَ التي يعيشها الشعب من جهة أخرى؛ مُبرّراً لهم لوضع دستور يستحيلُ تطبيقُه بين الناس.

إنَّ دستور المشروطية العثمانيّ الصادر في 1876 كان قصير العمر جدّاً، لأنَّ دعاة التنوير لدينا لم يرضوا بالدور الذي لعبه الشعب ولا بالسلطان، إضافة إلى هذا؛ فإنّ الحاكم قد دخل في عِراك مع هؤلاء التنويريين، وأما الشعب المغيّب فلم يُساند التنويريين ولم يُعِرْهُم أي اهتمام على الإطلاق، وبذلك فإنّ هذا الدستور لم يكن في صالح واضعيه أنفسهم بل أصبح ضدَّهم، ولا أدَلّ على ذلك من أنَّ معظم دعاة التنوير قضوا نَحبَهم في المنفى، بعد أن مكثوا يدعون البيرقراطيين إلى الاستقلاليّة، غير أن السلطان استطاع أن يُحجّم كُلّاً منهم بأكثر الوسائل طواعية وتبعية، وبهذا فإنّه بدلاً من أن تبدأ فترةٌ جديدة من التقدّم والرُّقِيّ للبلاد، كان ما حدث ذكره من إدارة السلطان عبد الحميد.

وممّا يُثيرُ التَّساؤلَ هنا، لماذا عادت ثورة 1908 إلى دستور 1876 الذي كان مَنسِيّاً وأَحْيَتْهُ من جديد؟

إنَّ ما حدث لا يُعَدُّ من البلايا التي تُروى تفاصيلها ثم تُطوى بعد ذلك، إذ لم يستطع السلطان عبد الحميد أن يتخلَّص من هذا الدستور في أيّ وقت من الأوقات، وهو السلطان الذي يُنكِرُ أيّ حقّ وحرية باستثناء حقوقِه وحرّيّتِه الشخصيّة، على أن هذا الدستور بقي وكأنه غير موجود بالفعل، ومعلومٌ أنَّ الذين يتحدّثون في هذه الأمور يكونُ مصيرُهم إما السجن أو النفي والإبعاد. ومع ذلك نعيدُ القولَ بأنّ هذا الدستور كان ظاهريّاً بجانب قوانيننا ومبادئنا، ولهذا فقد نتجَ عنه أن وقعت إدارة السلطان عبد الحميد فيما كان يحلم به الأعداء، وأصبحت في حيرة من أمرها، وأصبح ذلك الدستور هو المخلَصُ الوحيد لكلِّ هذه الأزمة، والمنقِذُ للبلاد من جحيمِ الاضطرابات والاحتلال، فكان حلّاً دستوريّاً قادراً على إنهاء الأزمة.

لقد أحاطت بالبلاد مخاطر حقيقيّة أوشكت على الوقوع، وتمثَّلَت في إمكان حصول اضطرابات شعبية أو حتى التعرّض للاحتلال، فالدُّول الغربية كانت مستعدّة على الفور للتدخل في شؤوننا الداخلية بدعوى تحقيق الأمن والسلم في البلاد، وكنّا قد أعطيناهم فرصة جاهزة تُمكِّنهم من تحقيق ما أرادوا، ولهذا السبب خاصة فإنَّ ثورة تموز قامت على أساس دستور 1876، فما كان يُريده ثوّارنا، وما أخذوه من الحاكم؛ كان التطبيق العاجل والتامّ لهذا الدستور.

إذن: عاد هذا الدستور إلى الحياة مرّة أخرى بعد عدّة حوادث متكرّرة وغريبة، ونجا من يد أعداء أقوياء، كما لقي قبولاً بين أوساط أولئك الذين يرغبون في واقع جديد للبلاد يَملؤه التقدّم والسلام، على أن المفارقة العجيبة هنا أن ممثّلي الشعب بدؤوا في السير على خُطى ممثلي الاستبداد.

وبالرغم مما لهذا الدستور؛ فإنّ التنويريين المتأخرين رأوا بأنه ليس كافيّاً في تحقيق الحريّات، إذ لم يساعدهم في الوصول إلى ما كانوا يطمحون إليه من قوة صلبة وصلاحيات واسعة، لهذا فقد نادوا –بغرور مطلق وخبرة معدومة– إلى إجراء تغييرات وتعديلات على دستور 1876، ولتحقيق ذلك لم يجدوا غير اللجوء إلى الغرب واستيراد ما عنده من نظريات بعُجَرِها وبُجَرِها، وظنوا أن نقل هذه النظريات إلى بلادنا هو السبيل الوحيد لبناء مجتمع يتمتّع بالحرية، إضافة إلى هذا فإن التغييرات والتعديلات الدستورية التي أرادوا وضعها، ونتيجة لخوفهم الشديد من ولادة ديكتاتورية جديدة صلبة، فقد بالغوا في فكرة الديمقراطية. ونتيجة لكلِّ ما سبق يتبيَّن لنا أن دستور 1876 قد تعرَّض لتغييرات كثيرة وجوهرية غيَّرت شكلَه، وخرجت به عن طبيعة المشروطية العثمانيّة.

الآثار والنتائج:

صحيحٌ أن الآمال التي عُقِدَت على ذلك الدستور في القضاء على إدارة السلطان عبد الحميد لم تَخِبْ، فقد قضى إعلان الدستور على هذه الإدارة من أساسها، غير أنّ الآمال التي عُلّقت عليه في الوصول إلى سعادة البلاد لم تتحقّق، فلِكَي يَسحبَ مجلسُ

المبعوثان تلك السلطة والقوة التي اجتمعت في يد السلطان القديم، جُرِّد مقام السلطنة من أهم أُسُسِه مع اعتلاء السلطان الجديد للعرش، وسُحِبَت منه أبسط الحقوق التي كان من المفترض ألّا يُنكَرَ عليه امتلاكها.

فالذي حصل أنّ السُّلطة التنفيذية سُحبت من يد سلطان مستبِدّ، إلى مجلس ضعيف لا قوة له ولا احترام، ولا يمتلك الخبرة اللازمة، فراح يتعدّى على الحقوق بالامتيازات الممنوحة له، هذا التمزُّق والوصاية الضاغطة على السُّلطة التنفيذية؛ انحطَّ بها إلى مرتبة أدنى من تلك المرتبة التي كانت في زمن إدارة السلطان عبد الحميد، ونتيجةً لذلك فقد أصبحت سبباً في كل فتنة وعصيان يحدثُ في البلاد، مما أدّى في نهاية الأمر إلى فوضى عارمة في المجالَين المعنوي والماديّ على السواء.

لقد أوصلتنا المشروطيّة إلى مساوئ غير محدودة، وهذا أمر يدعو إلى القلق بالرغم من أنها في عامها الثّالث، والذي ينبغي أن يحدثَ هو البحثُ الدقيق والدؤوب لمسبِّبات هذه المساوئ، والواقع أن الطابع المريع، والأبعاد المخيفة لهذه الأخطاء المرتكبة؛ قد عرفنا مصدرها في نهاية المطاف. فمبدأ هذه المساوئ في الحقيقة هو مجلس المبعوثان، حيث وقع هذا المجلس في التّشرذُم، وشُرع على الفور في انتخابات المجلس الثاني، وكانت نتيجة هذه الانتخابات أن خرج مجلس أكثر وطنيّة مُتفوِّقاً على مَن سبقه. وعُقدِت الآمال على هذا المجلس في أن يستفيد من التجارب المرّة التي كانت في المجلس السابق عليه، وأن يؤسس لدستور أكثر جديّة وتماسكاً، ويُنشِئ الإدارة الدستورية/المشروطية الجديدة التي لم ينجح المجلس السابق في إنشائها، لتدبّ الحياة والنشاط في السلطة من جديد.

بيْدَ أنَّ هذا لم يحدث مَرّة أخرى، بسبب أولئك الذين يشاهدون البلاد وهي عاجزة بلا حيلة، واقعة في المصائب، والواقع أنهم لم يكتفوا بالمشاهدة، بل جعلوها فريسة لهذه المصائب، ولم يسمحوا لها أن تستفيد من التجارب السابقة، وأن تُحقّق أبسط الآمال التي كان يُرجى تحقيقها من وراء هذا المجلس، فعقب اجتماع المجلس الثاني مباشرة، حدث انقلاب فجائيّ، ساق البلاد إلى مصائب وبلايا قاسية.

والسؤال هنا: ما الذي كان يُؤمَل من إعلان الدستور؟ ما الذي كان يُوقظه من أحلام متعلقة بهذا الوطن؟ لقد ظنَّ الجميع أنه بإعلان الدستور سوف تتحقّق لهم الدولة التي كانوا يحلمون بها. ظننا أن الثلاثين سنة الأخيرة التي حدث فيها تخريب للأخلاق بسبب إدارة تحكُم بأهوائها، سوف يتمُّ إصلاحها بهذا الدستور، وأنه سيحقِّق لنا ما كنّا نتمنّاه من وجود الإنسان الحرّ الخلوق الأبيّ.

عقدنا الآمال على هذا الدستور في أن يأتيَ بمعجزة يصلُحُ بها الاقتصاد والبنية السياسية والاجتماعية لدينا، ويُنسينا صراعاتنا الداخلية، وأن يجمع العائلة العثمانية الشريفة ويُوحِّدُها لإعلاء شأن جيشنا العثمانيّ. لكن –ومع الأسف– فمِن أول سنة من تأسيس هذا الدستور تبخَّرت كلُّ هذه الأحلام الجميلة، وكانت النتيجة أن سمح لنا باستخدام كل العادات السيئة دون استنكاف ولا ترفُّع عنها، تلك العادات التي زادت لأقصى حدٍّ في إدارة السلطان عبد الحميد، وهذه النتائج الاجتماعية في حقيقتها هي إلغاءٌ للأُسُس الاجتماعية وللعادات والأدوار الوظيفيّة وحدود الصلاحيات، وإلغاء للتمايز بين هذه المكونات حتى وصلنا إلى فوضى عارمة بالمجتمع.

لقد تملَّكَتنا رغبةٌ قويّة في أن يقودنا هذا الدستور إلى مستوى الأمم المتقدّمة والسعيدة، لكن الجشع والطمع قضى على كل آمالنا، وأصبح وضعنا الاقتصادي أسوأ مما كان عليه في أي فترة من الفترات السابقة. وبينما كان الجميع ينتظر أن يعيش في أمن وأمان؛ سُلب منه ما أراد، بل أصبح الوضع أكثر قلقاً واضطراباً مما كان عليه، وأصبح الجميع أسوأ مما كانوا عليه من قبل، نتيجة لصراعات المتنفِّذين الجُدُد وجرأتهم على بعضهم، وصراعاتهم البينية؛ حيث يسعى كلُّ واحد منهم –دون استحياء– أن يضرَّ بالآخر.

لقد دمّرت الصراعاتُ الوطنية الوحدةَ المثالية التي كانت بين العثمانيين من خلال زيادة الصراعات العرقيّة، وظهر مرتشو وصحفيو الأمس في صورة أبطال الحرية الوطنيين ودعاة التجديد، كما أصبح عاطل الأمس المحامي الثرثار من الدرجة العادية أكبر محامٍ عن حقوق الشعب، والموظف المرتشي آكل الحرام أكبر سياسي متحمّس، وكأن ريحاً جنونيّة هبّت على هذه البلاد قاطبة. هنا خابت كلّ المحاولات في تحقيق نهضة على

غرار تلك النهضة التي قامت عند الغرب، خاصّة تلك المحاولة الأخيرة التي كان يُؤمّل لها أن تكون مختلفة عن سابقاتها، فأتت بنتائج معاكسة، فإذا هي أشد بلاء مما كان قبلُ.

ولا شكّ أنَّ كلَّ هذه المحاولات الفاشلة والسعي الدائم الذي لم يأت بنتيجة، وكل النظريات والتجارب التي أريد من تطبيقها نهضة الأمة وعلاج أمراضها خلال نصف قرن، أثبتت أننا كنّا طوال هذه المدّة نطبّق طرقاً ومناهج خاطئة.

فعلى مرّ سنين متطاولة اعتقد البعض أن تخليصَ البلاد من الأزمات التي فيها، وإيصالها إلى السعادة، طريقه الوحيد هو ترجمة المتون الدستورية لدى الغرب، ومحاولة فرض قبولها العام بين الناس، وتحريف بعض نصوصها حتى تطبّق على الأرض، بينما كان من الواجب أن نعي أن هذا ليس كافياً في تحقيق النهضة!

ولكي نحصلَ على دستور يُوفّر العدالةَ، ونؤسّس لنظام قضائيّ، ذهبنا إلى مجتمع لا يُشبِهُنا على الإطلاق، لا في الأصل، ولا في البنية الروحيّة، ولا في العادات والتقاليد، ولا في الثقافة والحضارة، ولا في غير ذلك، ذهبنا إلى دستور فرنسا وغيرها من الأمم، لنلتمس مِن عندها قوانين نؤسّس عليها نظامنا العدليّ.

جذبتنا بنية النظام القضائيّ وكماله في نظرنا، واعتُقد أننا لو قبلنا هذا النظام فإن ذلك سوف يكون كافياً بالنسبة لنا، على أن أحداً لم يتساءل في ذلك الوقت أنَّ نظاماً يُستَورَدُ من فرنسا التي لا تُشبهنا من أي ناحية من النواحي، هل سيصلُحُ تطبيقُه لدينا أم لا؟! ولهذا فليس غريباً أن تكون الاصطلاحات القضائيّة التي هي في حقيقتها معاكسة للممارسات القضائية الموجودة في بلادنا على مدى عقود، ليس غريباً ألّا تأتي بأي نتيجة إيجابية على الإطلاق.

وقد اتّبعنا نفس الطريق لنُؤسِّس لنظام تعليميّ في بلادنا، وكانت النتائج أن ظهرت أضرارٌ أكثر مما كان عليه الوضع في السابق، وربما سنلجأ بعد أجيال إلى إزالة ما فرضناه من قبل، لكن بعد فوات الأوان.

والغريب في الأمر أنه بعد هذه النتائج العكسيّة التي تتعارض مع التجربة والفطرة السليمة؛ ما زالت هذه الطريقة التي يتّبِعها هؤلاء تحظى بتقديرهم واحترامهم، ومنذ خمسين سنة وحتى الآن نُعلّق فشلنا الدائم على عدم وجود رجال دولة يُطبِّقون برامج الإصلاحات التي نَستورِدُها من الغرب! إنَّ القول بأنه لا يوجد في هذه الأمة على مدى خمسين سنة مَن يُعالِج أمرها ويرسم طريق نهضتها؛ يُظهِرُ أننا ضَعيفو الحيلةِ خاسرون، فليس منطقيّاً أن تخلو أيّ أمّة من الأمم من طبقة مثقّفة وعلميّة تُدير شؤون مجتمعها، وترسمُ لها طرقاً آمنة وحيويّةً للنهضة، ذاك أمرٌ يأباه العقل، ومجرّدُ اعتقاد أنّ تلك الطبقة المثقّفة ليست موجودة بيننا؛ هو أحد أسباب فشلنا الواضح.

إنّ الإصلاحات التي أردنا تحقيقَها وفشلنا، إنما يرجع فشلُنا في ذلك أننا سعينا دائماً في تطبيق النظريات والآراء التي تعود على مجتمعنا بالضرر، أو تلك التي يُعد تحقيقها أمراً مستحيلاً، وجوهرُ المشكلة في أننا لم نستَفِدْ من الطبقات المثقّفة القادرة على المساهمة في هذا الميدان بأيّ شكل من الأشكال، فالحادث اليوم هو استيراد مناهج وأفكار من الخارج تحت مسمّى الإصلاحات، ورغم أن هذه المناهج عديمة الفائدة فقد سُعي بشكل أبلَه إلى تطبيقها على المجتمع، وكانت النتيجة أن ذهب كلُّ هذا السعي هباء منثوراً.

إنَّ دعاة التجديد لدينا لم يفهموا أنّ الدساتير والقوانين ليست هي التي تصنع الإنسان بل العكس، الإنسان هو الذي يضع هذه الدساتير والقوانين. ولتسألوا فرنسا: «ماذا سيكون حال فرنسا إذا قام رجال دولتها بنقل دساتير وقوانين جارتها إنجلترا وسعوا إلى تطبيقها على الناس؟» لا شكّ أن جواب هذا السؤال: «إنّ هذا كان سيقضي على فرنسا».

لأنّ رجال الدولة الفرنسيين يعلمون جيداً أن هذا الفعل سيقضي على التطور الطبيعيّ لفرنسا النابع من الذات الفرنسية، وسيقولون إنّ مثل هذا لو حدث؛ سيؤدي بفرنسا إلى الهلاك. أما نحن فكأنه لا عقل لدينا ولا فكر حين سلكنا ذلك الطريق؛ عبر أولئك الذين اعتلوا السُّلطة بعد الثورة، والغريب أنهم بعدما قضوا على البلاد والدستور، راحوا يُعلّقون فشلهم على هذا الدستور!

قبل لومهم لأيِّ أحد كان الأجدرُ بهم أن ينظروا إلى هذا الدستور: هل هو متوافق مع بنيتنا الاجتماعية أم لا؟ لا بد أن يتبيَّنَ لهم أولاً إن كان هذا الدستور يصحّ تطبيقه في هذه البلاد أم لا، وهل يُمكِن أن يتّخِذَ شكلاً يتوافق مع الشكل العام للمجتمع في هذه البلاد أم لا؟ وهل يحمل المقوِّمات السليمة لكل ما سبق أم لا؟!

وطالما أن ذلك لم يحدث؛ فلا بدّ أن يَعِيَ العارفون بهذه البلاد والدستور أن إعدادهم لهذا الدستور كان خطأ كبيراً، فدستورٌ كهذا لم يكن متوافقاً مع البنية السياسيّة والاجتماعية للدولة، بل ومُضادّاً لعقيدتها وأعرافها وتقاليدها، وهو بذلك يَسوقُ الشعبَ العثمانيّ قاطبة إلى الهلاك، عسى أن يُدركوا فداحة الأمر.

لقد صاغوا الدستور وتجاهلوا الوطن! كانوا يتوهمون أنّ بعض المعرفة المتناثرة والنظريات التي مرَّت على مسامعهم ورسخت في أذهانهم يُمكِنُ أن تقودَ البلاد إلى السعادة، فابتعدوا عن القِيَمِ الحقيقيّة والحقائق المجتمعيّة، وما جلبوه لنا هو عمل لا قيمة له؛ لأن ما فعلوه هو أنهم ذهبوا إلى الغرب، واستنسخوا ما عنده وجلبوه لنا، ولم يفعلوا شيئا آخر غير هذا.

لهذا فكلُّ المساوئ كما يبدو واضحاً راجعة إلى شيء واحد، وهو أننا علَّقنا التقدُّمَ والتجديد في أُمّتنا على استيراد دساتير ومفاهيم أجنبية. والسؤال هنا؛ كيف وصَلَنا هذا الفِكرُ الضارّ الذي كان سبباً في كل مصائبنا؟ الجواب في اعتقادنا أنَّ كلَّ المساوئ التي أحاطت بنا إنما تولّدت عن تطبيقنا لِمَا وصلت إليه الحضارة الغربية، في الوقت الذي لا نعلم فيه أي شيء عن قوانين تقدّم المجتمعات، لهذا ظننّا أنه بمجرّد أن نستنسخ قوانين ودساتير الأمم والمجتمعات المتقدّمة، سيكون ذلك كافياً لتقدُّمنا.

وهذا الفكر المشؤوم فتحَ الباب أمام عددٍ غير محدود من المساوئ التي نراها، وقد صحبَ هذا الفكر اعتقادٌ بأننا غير قادرين على أن نصنع أدوات نهضتنا بأنفسنا، وفقدنا بذلك ثقتنا بأنفسنا، وبالتالي فقدنا احترام الآخرين لنا.

فليتنا نعتبر من تلك التجارب الحزينة والمؤلمة التي عشناها، ونسعى بقدر الإمكان لإزالة المساوئ التي أحاطت بنا قبل فوات الأوان.

استحالةُ توافق بنية الدستور مع بنيتنا الاجتماعية

إنَّ الدستور العثمانيّ -بفهمه التحرُّريّ- منح حقوقاً وحريات سياسيّة لا تملكها حتى أكثر الشعوب تحضرّاً وعراقة في شؤون الدُّول في عصرنا، وشملت الحقوق والحريات السياسية مختلف الشعوب التي تعيش في البلاد العثمانية الممتدة إلى الصحارى العربية، ولم يكن واضحاً لأولئك الذين يقودون المجتمع أنَّ غالبيّة المجتمع لديه هيكليّة اجتماعيّة متكاملة أصلاً، ولعلّ مشكلة الشعب تجلَّت في خضوعِه خضوعاً أعمى لسيادة وسلطة زعماء دينيّين ودنيويين، وقد استغلَّ هؤلاء ذلك الخضوع أسوأ استغلال، وحوّلوه إلى مصالحهم الخاصّة دون رحمة، وسعَوا في تجهيل الناس أكثر.

ولهذا يمكن القول إن شعباً هذا حاله وصل إلى ذلك الواقع الاجتماعي؛ فإن الحقوق والحريات السياسية المهمة التي يتمتّع بها لأول مرة في تاريخه الإنسانيّ، تعني بشكل واضح أن هذا الأمر لم يكتسب بشكل طبيعي، ولو تُرك الأمر مفتوحاً؛ يعني لو كان هناك وسطٌ حرٌّ للانتخابات وتُركَ للجميع الترشّح دون قيد، لتكوّن شكل غريب لمجلس المبعوثان العثمانيّ من أغاوات وسادة وشيوخ وقساوسة وممثّليهم، وفي حاصل كلّ هذا يكون قد عاد الأمر إلى الحكم الإقطاعيّ غير المسبوق؛ حيث لم تجد الحرية أي مكان لها، وقد حدث هذا باسم أكثر المبادئ والنظريات تقدُّماً للحريّة والسيادة الوطنية.

ومن أجل حماية البلاد من هذه العواقب غير المرغوب فيها، والتي هي نتيجة طبيعيّة جدّاً لهذا الدستور، تمّ استخدام بعض الوسائل والتدابير التي كانت إلى حدٍّ ما تعسُّفيّة وغير متوافقة مع الحكومة الدستورية، وبفضل هذه الحِيَل نجحوا في إيصال الناس إلى قناعة مَفادُها أن هؤلاء الليبراليين هم القادرون على إنقاذ الموقف إن مُنحوا الثقة ووكلهم الناس، حتى وإن لم يعرفوا أسماءهم.

لكن تخطِّي هذه المساوئ بهذا الشكل ولّدَ مساوئ أخرى، لأنه -وبهذه الطريقة- قد حوّلت هوية المجلس الوطني، وأصبح مجلس المبعوثان العثماني شكلاً خالياً من المضمون، بدلاً من أن يكون مجلساً حقيقيّاً يقوم بوظائفه، وباستمرار هذا الخلل في التوازن بين البنية الاجتماعية للبلاد والحقوق السياسيّة، سيبقى الأمر على حاله دون أي تغيير؛ لأن القوانين التي لا تضع في الاعتبار الاحتياجات الأساسية للمجتمع، سيُلجأ في آخر الأمر إلى تغييرها قسراً، لتتشكّل وفقاً لهذه الاحتياجات.

ومهما كانت القوانين كاملة من الناحية المنطقيّة والتخصّصيّة، فإنها إذا كانت بعيدة عن الحقائق المجتمعيّة فهي سيئة وضارّة، والقوانين الضارّة تُمهِّدُ الطريقَ إلى الفساد والأساليب الملتوية، وتكونُ سبباً أساسيّاً في ولادة نظام هشٍّ غير متوازن، ولن يتوقّفَ ضررُ هذه القوانين عند هذا الحدّ، بل سيتعدّى الأمرُ إلى إفساد أخلاق الشعب.

وما دام الدستور لا يعكس -حتى ولو جزئيًا- حقيقةَ ما عليه الأمة، ولا يسهم في تكوين مجلس يُمثّل الأمة، فلا شكّ أن هذا الدستور لم ولن يعكس المبادئ والقِيَم التي عليها المجتمع، والحقيقةُ التي عليها هذا الدستور أنه لا يتوقّف على مخالفته للقِيَم المجتمعية وحدها، وإنما -مع الأسف- يتعدى إلى عدم مناسبته لمؤسّسات المجتمع ونظامه بشكل كامل.

إن مفهوم «النبلاء» التاريخي الموجود في المجتمعات الغربية ليس له وجود في المجتمع العثماني على الإطلاق، والطبقة التي تُسمى بالبرجوازية بين الشعب، بالرغم من أن لها أهمية قصوى في المجتمعات الغربية، ولها تأثير وقوّة بالغة، غيرَ أنه ليس لها أهمية على الإطلاق في العالم العثمانيّ، نعم لدينا مصطلح «الموظّفين» في المجتمع العثمانيّ، والموظفون هم الذين يكونون رجال التأثير والفكر، فالتوظيف بما يحملُه من جاذبيةٍ كوَّنَ -على مرِّ عصور التاريخ العثمانيّ وحتى يومنا هذا- النموذجَ التنويريّ الدائم.

غير أنه لا يصحّ مهما كان الأمر أن تُستبدَل هذه الطبقة بطبقة البرجوازية التي عند الغرب؛ بدعوى أن هذه الطبقة أصبحت لا صفة لها، وتعمّها التواكلية والهروب من

المسؤولية التي على عاتقها، لأن طبقة الموظّفين عندنا في حقيقتها تستطيع أن تكون أكثر حرية واستقلاليّة، ولديها الجرأة المدنية، وتتمتّع بروح المبادرة أكثر من طبقة العائلات الشريفة والنبلاء التي عند الغرب، وطبقة الموظّفين تحمل مسؤولية العمل الوطني، وتحبُّ العمل في ذلك، وتؤدّيه بإخلاص.

ومن الطبيعيّ ألّا يحمل أولئك الموظّفون الذين يَعملون لحساب البلاد على اختلاف مِهنهم ومتطلّباتها، القِيمَ والمبادئ التي يحملها أولئك النبلاء والبرجوازيون في بلادهم ودُوَلهم الخاصّة بهم، وخلط طبقة الموظفين بطبقة النبلاء البرجوازية خطأ كبير يُشبه خلط مبدأ الاستهلاك بالإنتاج في المجال الاقتصاديّ.

ولما كان الأمر على هذه الشاكلة فثمّةَ ما يدعونا للتساؤل؛ ما الفائدة التي تعودُ علينا في تكوين مؤسّسات سياسيّة تعكس طبقات مختلفة عما لدينا؟! فبالتجربة ظهر لنا بشكل لا لَبس فيه أن النظام السياسيّ الذي تكوّن لدينا حتى الآن لا يتوافق مع نظامنا المجتمعيّ بشكل من الأشكال.

إنّ الخطأ الفادح الذي وقع فيه دعاة التجديد لدينا هو أنهم بعد نجاحهم في تغيير النظام السياسي ظنوا واهمين أنهم كذلك قادرين على تغيير النظام الاجتماعي. لقد ظنّوا بسذاجةٍ أنهم سيستطيعون بمجموعة من القوانين ومتون الأحكام المستوردة أن يغيّروا البنية الاجتماعية وفقاً لأهوائهم. كان الأولى بهم أن يدركوا أنّ القضاء على عيبٍ مُعيّن يقتضي أولاً أن يُعْرف بشكل كامل ما نوع هذا العيب؟ وما حقيقته؟ وما أسباب ظهوره؟ وما الطرق التي ينبغي اتّباعها في القضاء على أضرار هذا العيب؟ فإذا عُرف هذا فيجبُ حينها أن تتّخذَ كلّ الوسائل والسُّبلِ لإزالة العيب على الوجه الصحيح والمؤثّر.

ولما كان الأمر كذلك؛ فإننا لم نفهم الانحطاط الذي وقعنا فيه تمام الفهم، ما نوعه؟ وما حقيقته؟ وما الأسباب التي أدّت إليه؟ والدليل على ذلك أننا اتّخذنا التدابير والسُّبل الخاطئة للقضاء عليه.

من الواضح أنَّ مردَّ ما وقع فيه مجتمعنا في الأساس هو الاستبداد، وهذا واضح للغاية، والاستبداد ليس نموذجاً واحداً في كل مكان، ولا نستطيع أن نقول: إن أسباب هذا العيب وحقيقتَه واحدة في كل زمان ومكان، فالحكم الاستبداديّ في العالم العثمانيّ مختلف تمام الاختلاف عن ذلك الذي وُجِد في بلاد الغرب، والأمر نفسُه ينطبق على مسبِّبات هذا العيب والانحطاط وظهوره، فالأسباب مختلفة في العالم العثمانيّ عنها في الغرب.

إنَّ النظام القضائيَّ في الإسلام إنما هو نابع عن الإيمان بهذا الدِّين، والمجتمع المسلم عاش بفضل هذا النظام القضائيّ أقصى درجات المساواة والحرية، وبفضل هذه القوانين والقواعد وصل المجتمع إلى مستوى سياسيّ يتمتّع فيه بالقدرة على ممارسة هذه الحرية والمساواة بنفسه باستقلاليّة تامّة.

كما لا يوجد في الأمة الإسلاميّة امتيازات عرقيّة أو شخصية لأي فرد أو أسرة، سواء أكانت هذه الامتيازات لشخص بعينه أو لوظيفة بعينها، وكان المتبّع دائماً في هذه الأمّة هو اعتمادُ مبادئ العدل والحقّ، وتنفيذ التطبيقات المجتمعية استناداً لهذه المبادئ.

وبينما كانت مجتمعات الغرب غارقة في الدماء والظلم باسم الدِّين والمذهب، كانت المجتمعات غير المسلمة تعيش بفضل هذه المبادئ براحة وسعادة في العالم الإسلاميّ، والتركيز على هذه المبادئ وتطويرها بفكر مَرِنٍ وتنويره يساعد حقّاً في تقدّم المجتمع المسلم، ويُوصِلُه إلى السعادة المرجوّة، أما إذا حدث العكس؛ وتُركت هذه المبادئ أو فُسّرت وأُعيد تأويلُها وطُبِّقت بشكل خاطئ، فستكونُ وسيلةً إلى تكوين إدارة حكم مُستبِدّة.

ولهذا السبب تحديداً لم يرَ المجتمعُ الإسلاميّ في أي مرحلة من مراحل الانتقال والتغيُّر التي عاشها؛ تلك الصراعات الداخليّة والفوضى التي كانت مستمرة في العالم الغربيّ دون انقطاع، ولهذا السبب أيضاً؛ كان الاستبداد في البلاد الإسلامية مخالفة شرعيّة، وكان الشخص المستبدّ في حكم مَن يفعل شيئاً خارجاً عن الشريعة.

إنّ أكثر ما يلفت الانتباه في بلاد الغرب وجود شعوب تنتمي لنفس الدِّين والعرق، ومع ذلك تجد من بينهم فئات تمتاز بمزايا سياسية واجتماعية لا تتوافر لبقية الناس، والنتيجة الطبيعية لوجود مثل هذا التمايز أن يظهر مبدأ المساواة، وأن يُؤَكَّد عليه باستمرار بشكل مبالغ فيه، وأن تظهر القوانين والدساتير ناضحة بهذه المبادئ كي تقضي تماماً على هذه المساوئ.

من ناحية أخرى؛ ولما كان المجتمع نفسه يضمّ طبقات نخبوية من مصالحها أن تدمّر طبقات نخبوية أخرى، كانت الصراعات الداخليّة تستمر لوقت طويل، بل وتتحوّل في أحايين كثيرة إلى ثورات دمويّة، ففي الغرب كان يوجد بشكل واضح فروق اجتماعية وعدم مساواة، واستبداد ناتج عن تلك الامتيازات الطبقية، ولهذا تجد أن الاستبداد كان مؤصَّلٌ له قانوناً، وهذا كافٍ في بيان أن حقيقة الاستبداد وأسباب ظهوره في المجتمعات الغربية مختلفة تماماً عن حقيقته وأسباب ظهوره في المجتمعات الإسلامية، وبالتالي فإن إزالة الاستبداد ووضع التدابير التي تَحُولُ دون عودته تختلف في بلادنا عنه في بلاد الغرب.

حينما أرادت الأمم الغربية أن تحقّق العدالة الطبيعيّة التي من الواجب أن تتوفَّر بين الناس، وتضع نظام يضبط العلاقات والروابط الاجتماعية، ويُحدّد الأنشطة التي يقوم بها المجتمع والفرد على السواء، وفي سبيل الحصول على حقوق سياسيّة وحريّة أكثر، ومساواة تُطَمِئن جميع أفراد الشعب، استبدلوا قواعد النظام الأرستقراطي بإدارة ديمقراطية في النظام الاجتماعي والسياسي، وصرفوا جهوداً غير منقطعة في سبيل إنشاء هذا النظام، ولا نستطيع أن نقول: إنه يجب علينا تقليدهم في هذا الشأن، ذلك لأنه ليس من العقل أن يوجد مجتمع ليس عنده نظام ارستقراطي[10] أن يتحوّل إلى نظام ديمقراطيّ، ومثل هذا يكون –في رأينا بلا شك– نتيجةَ التقليد الأعمى فقط، ولو كان نتيجةُ تقدُّمنا هو أن نحصل على مساواة أكثر وحرية أكثر لكنا سلكنا هذا الطريق بشكل أكثر جدّية مما عليه الآن.

10) يقصد المجتمع الإسلامي عموماً والعثماني على وجه التحديد.

إذن فهمنا أنه إذا تَركَ مجتمعٌ مبادئَه وأصوله الاجتماعية والسياسية، واستبدلَ بها مبادئ وأصول اجتماعية وسياسية لمجتمعات أخرى فقد وقع في أمر خاطئ يُنذِر بالوقوع في المهالك، وإن كان يبدو مناسبًا في ظاهره. وفهمنا أيضاً أنه ينبغي علينا أن نفهم مبادئنا الاجتماعية، ونعطي الأولوية لحماية هذه الأصول، فإنْ لم نفعل ولم نعتمد على أصولنا الاجتماعية بشكل مستمرّ؛ فإننا نحكم على مجتمعنا بالفناء.

استحالة مناسبة الدستور مع بنية مجتمعنا السياسية

واضحٌ أشدّ الوضوح أنَّ الدستور المصاغ الآن كما أنه في تناقض كبير مع بنية المجتمع لدينا؛ فهو في تناقض كبير مع بنية المجتمع السياسية. إنَّ المبادئ التي أُسِّست عليها الدولة العثمانية تحمل خصائص خاصّة جدّاً، فمن الصعب أن يبلغ الغرب ما بلغته الدولة العثمانية في بنيتها التأسيسية؛ سواء مفاهيمها لقضايا الأمة أم النسب بين الناس أم واللغة والهوية ونحو ذلك.

فالوحدةُ السياسية في المجتمع الغربيّ تنبني على العلاقة بين الناس بتشاركهم في النَّسب واللسان والمذهب، لكن الوحدة السياسيّة عند العثمانيين لا تتوقف على التشارك في النسب واللغة، ولا حتى بالعادات والتقاليد في كثير من الأحايين، ولهذا فإن الوحدة السياسية العثمانية ليست كما هي عند بلاد الغرب المسيحيّ مبنية على القوميّة، وإنما هي مبنية على الوحدة والأخوة الدِّينيّة، وعليه فإنه بالانتساب إلى الإسلام وبواسطة هذا الحسّ يُعدُّ المسلمون كلهم في العالم إخوة.

وقد ادّعى الكثير من المثقفين استحالة أن توجد مثل هذه الوحدة على المدى الطويل، لكن التاريخ العثمانيّ يُثبت خطأ ادّعاء هؤلاء، وإذا تمّت هذه الوحدة السياسية على المفهوم والتطبيق الصحيح لها، فلا معنى ألّا تحمل هذه الوحدة السياسيّة قيماً ومبادئ مثل تلك التي قامت في المجتمعات الأخرى.

لكن مع الأسف ما حدث أن الكثير من مثقّفينا يعتقدون أنَّ الوصول إلى سعادة المجتمع المستحقّة إنما يكون حصرًا بتقليد أنظمة الأمم الغربية الاجتماعية والسياسية،

وتقليدنا للأمم الغربية بهذا الشكل في حقيقته هو انسلاخ عن هويتنا وعاداتنا وتقاليدنا وعقائدنا، بل انسلاخ عن وجودنا التاريخيّ والفعليّ بأكمله.

إنَّ تقدُّم الإنسان لا يكون إلا بجهودِه وذكائه الذاتيّ، وفهمه للبيئة المحيطة به، والاحتياجات التي طرأت في الزمان والمكان، ويكون تطبيق كل ذلك عن طريق ذوي الأهليّة. ووظيفتنا اليوم هي أن ننحّي التقليد جانباً، ونسعى جاهدين في تقوية الوحدة العثمانيّة، ونسلك كلّ السّبل المادية والمعنوية في سبيل تحقيق هذه الغاية، ولهذا فإنَّ استيراد دساتير غربية ومحاولة تطبيقها –إضافة إلى أنها تُضادُّ تماماً الوحدة السياسية لدينا وكلَّ مبادئنا– يُعَدُّ مِن أكبر الأخطاء الفاحشة التي نقع فيها، فدساتيرُ كلِّ أُمّة إنما تعكِسُ وحدتها السياسية من خلال الجمع بين العناصر الاجتماعية وتجاربها عبر القرون، واستيراد مثل هذه الدساتير وتطبيقها على مجتمعنا لا يُفيدُنا بحال.

إن تقليد مؤسسات الأمم الغربية إنّما هو في حقيقتِه تجاهل تامٌّ للميّزات الخاصة بمؤسّساتنا السياسية، ويعني في المحصلة تمزيقَ الوحدة السياسيّة العثمانية، وأول شرط لتحقيق دستور قوي إنما هو تقوية الوحدة السياسية للمجتمع، ولهذا فعلينا الاعتراف أننا قد خُدِعنا في انتخابات هذا الدستور.

الخاتمة

يظهرُ واضحاً مما ذُكِرَ أعلاه أنَّ النتيجة التي وصلنا إليها من استيراد ونقل الأنظمة والقوانين الغربية إلى الدولة؛ هو أن شعوبنا وصلت إلى نقطة لا تستطيع أن تَعِيَ فيها أنَّ الدستور يجب أن يكون عملاً وطنيّاً خاصّاً، وأنه محصِّلةٌ للتطور الطبيعي للأمّة، وفي الحقيقة من الأخطاء النادرة أن يصلَ مجتمع إلى مرحلة يَجهل فيها واجباته واحتياجاته.

إننا نخشى أن يُؤدّي فشل مجتمع _مثل مجتمعنا الذي غرق في إقامة حكومة دستورية_ أن يعود إلى الماضي؛ أي إلى الحكم المطلق مرة أخرى، الذي هو السبب الرئيس لكل الكوارث التي واجهها، والعودة إلى هذا الماضي المشؤوم تعني انتحاراً لهذا المجتمع، فمهما قيل؛ لن ينفعَنا من الأنظمة غير النظام الدستوري/المشروطية، ولا بدَّ للدستورية/المشروطية

كي تنفعَنا أن يتوفَّرَ فيها هذه الصفات: أن يكون النظام مناسباً لشَرَفِ هذه الأمة، وأن يكون متناسباً مع هويتها وعاداتها وما تحمله من ميراث سياسيّ واجتماعي.

وقبل أن نُنهي كلامَنا لا بدَّ لنا أن نذكر ما يتعلّق بمبدأ المسؤولية؛ فلا شكَّ أن أكبر مسؤولية تقع على عاتق رجال دولتنا في آخر مئة عام، أولئك الذين استوردوا الأنظمة والإصلاحية الغربية، وأرادوا أن يبنوا عليها مؤسساتنا، وما فعله رجال دولتنا من نقل وتقليد الأنظمة السياسية والاجتماعية لهذه الدول، إنما هو نابع من جهلهم بتكوين الدساتير وهوياتها.

إنّ لجوءَهم للأجانب طلباً لدعمهم ومساعدتهم بالرغم من معرفتهم المسبقة أن تقليد الغرب سيجلب عليهم عداوة الناس وغضب السلطان، فكشفوا باعتمادهم على الغربيين أنهم مجرد وكلاء للحضارة الغربية، وكانت النتيجة المحتومة لفعلهم أن تحوَّلوا إلى أعداء لأكثر مؤسّسات الدولة التي لا تزال محافظة على عادات وتقاليد هذه الأمّة، على أن محاولاتهم لم تنجح بشكل تامّ، والذي انتهى إليه الأمر أنهم كانوا سبباً في تقسيم مؤسّسات الدولة؛ فقسمٌ منها محافظٌ يرعى تقاليد هذه الأمة، وقسمٌ آخر ليس أكثر من ممثّلٍ للغرب، وهذا الأمر واضحٌ للعيان خاصّة في مجالات التعليم والقضاء.

لا أحد يَعِي أن المسؤولية الحقيقيّة في وصول هذه البلاد إلى ما وصلت إليه من مصائب وبلايا تقعُ على عاتق هؤلاء الرجال، والإشكال أنَّ أسماء هؤلاء الرجال لا تزال تُذكَر باحترام بيننا، وهو ما يُظهر افتقادَنا للقدرة الكافية للتمييز ولإدراك المساوئ الحقيقية التي أحاطت بنا، ومعرفة مَن قام بها؟ ومَن يتحمّل مسؤوليتها؟

إنَّ هذه الرغبة في التنصُّل من المسؤولية الكاملة من المشاكل التي حلَّت بهذه الدولة الفقيرة أمر ظاهرٌ للعيان منذُ ثورة حزب الاتحاد والترقّي، إذ يَلوم الجميعُ هذا الحزب في أنه قد قضى تماماً على النظام الدستوريّ، بالرغم من أن هذا الحزب هو الذي أسَّس لهذا النظام، وكما لم تَصِل هذه الدولة الفقيرةُ إلى إدارة جيدة حتى الآن، يُلام هذا الحزب على فشلِه في هذا الأمر وحده، لكن مع الأسف يتناسى الكثيرون أن الإدارة الجيدة ليست

ناتجة عن شخص واحد، ولا عن حزب بعينِه، إنما هي حصيلة جهود الجميع، وإدارة السلطان عبد الحميد التي كان يُطلَقُ عليها الإدارة الحميديّة؛ بالرغم من أنه كان فيها أكثر عنصر فعّال؛ إلا أنه لم يكن المؤسّس الوحيد لها، ولو لم يكن السلطان عبد الحميد موجوداً في هذه الدنيا، لظهرَ عبدُ الحميد آخر في عصره.

إنَّ الدستورية/المشروطية إنما هي ثمرةُ جهود هذا الجيل، أما حزبُ الاتحاد والترقي فليس إلا حزبٌ قد أسهم في تطوير هذا الدستور واستحقاقه، ولهذا فإن المسؤولية الناتجة عن فشل الإدارة الدستورية، إنما هو الانقسام الداخليّ الذي هو العنصر الأهم من بين العناصر التي أدّت إلى فشلها، وعليه فالمسؤوليّة تقع على هذا الجيل بأكمله.

على أنه يُمكِنُ القولُ بأنَّ حزب الاتحاد والترقّي كان عاملاً أساسيّاً في تحقيق انتخابات مجلس المبعوثان العثماني، كما كان عاملاً فعَّالاً أسهم في التغييرات التي طرأت على هذا الدستور، لكن في المحصِّلة، ماذا يُنتَظَر من مجلس مُكوَّنٍ من جماعة من المقلّدين والمستوردين للأفكار الغربية، عديمي الخبرة والعلم، مَدفوعينَ بعواطف جيّاشة حول حبّ الوطن؟!

ولو حدث هذا الأمر في أيّ بلدٍ آخر، وأُسِّس مجلسٌ بهذا الشكل، لوُجِدَ في ذلك البلد جماعةٌ من الذين يتمتَّعون بالجرأة المدنيّة، ويتّصفون باتّزانِ العقل ورجاحته، ولاستطاعوا تعديل المجلس ووضعه على المسار الصحيح، وتحقيق التوازن المطلوب فيه، أما ما حدث في بلادنا؛ فإنه يتمثّل في كتابة دستور اتّسم في كثير من نواحيه بالمبالغة والغلوّ، وهو ما يُظهِر جليًّا أنه ليس لدينا تلك الجماعة المتّصفة باتّزان العقل ورجاحة الفكر، فلا أحد من الأعيان ولا العلماء ولا رجال الدولة استطاعَ أن يرسمَ طريقاً واضحاً لنفسه.

والحقيقةُ أنَّ الحكومةَ وقعت في أيدي عديمي الخبرة المنسوبون للاتحاد والترقيّ، نتيجةً لعدم أهليَّتِهم، ويُضاف لذلك تقاعس رجال الدولة وكبار الشخصيات فيها، لأنَّ هؤلاء إذا قاموا بوظائفهم حقَّ القيام في عصر السلطانِ عبد الحميد، فلماذا وصل الأمر إلى أن وقع في يد فريقٍ من عديمي الخبرة من الاتحاديين وهم يُشاهدون؟

كما يبدو واضحاً: إنَّ تَحميلَ مسؤوليّةِ وقوعِ البلاد في المصائب التي نراها على هؤلاء الرجال ليس سهلاً؛ لأن وقوع القصور البشريّ في مثل هذه المواقف الأليمة أمرٌ وارد جدّاً، ولو كنّا استطعنا تمييزَ مَن تقع على عاتقه مسؤولية ما حدث، لكُنّا استطعنا أن نحمي دولتنا من كثير من البلايا التي أحاطت بها.

إنّنا نكرِّرُ هنا قبل أن نُنهي كلامنا بشكل واضح؛ إنَّ المسؤولية واللومَ كلَّه يقع على إدارة السلطان عبد الحميد بأكملها، وليس عليه هو وحده، كما أن مسؤوليّة ما وصلنا إليه الآن في الإدارة الدستورية لا تقع على عاتق الاتحاد والترقي وحده، بل تقع على عاتق الجيل بأكملِه، ذلك لأن الذين عاشوا في هاتَين الإدارتَين لم يقوموا بوظائفهم حقّ القيام.

وحاصلُ الكلام أن الملامَ حقّاً، ومَن تقع عليه المسؤولية قطعاً إنما هم رجالُ التنوير، وأصحابُ التجربة في بلادنا.

الرسالة الثالثة: أزمتنا الاجتماعية

المؤثّرات الأجنبية –المؤسسات التاريخية– الأسس الاجتماعية – المساواة– أهمية الظروف الاجتماعية– حرية المرأة

يمرُّ المجتمع العثمانيّ بأخطر الأزمات الاجتماعية في تاريخه، فيبدو أنّ هذا المجتمع عاد إلى حالة المجتمعات البشرية البدائيّة، إذ تتعرّض بنيتُه إلى تفسُّخ داخليّ، وحالة من الهدم؛ سببُها إفسادُ العادات والتقاليد والعقائد، مع حالة من الفوضى العارمة التي تؤثِّر على الانسجام الداخليّ للمجتمع.

فكلُّ إنسانٍ في هذا المجتمع صار يفعلُ ما يحلو له، وتُحاول مجموعة فيه أن تفرضَ الواقعَ الجديد الذي تُفاخِرُ به وتُروِّجُ له ليلقى قبولاً عامّاً، ساعيةً لتكريس قناعةٍ عامّة مَفادها بأن هذه العيوب والنقائص إنما هي من ضروريات التمدُّنِ والحضارة الجديدة القادمة، ولا يوجد في مقابل هذا صوتٌ يردُّ عليهم، ويُنادي بالعودة إلى الضمير والأخلاق الاجتماعيّة، وإلى دائرة الحقّ والصواب.

سنبحثُ في هذه الرسالة أسبابَ وأنماطَ هذا الفساد الذي وصل إليه المجتمع العثمانيّ اليوم.

أولاً: المؤثّرات الأجنبيّة

كان فقدانُ الدولةِ المستمرُّ للقوّة في القرن الماضي، في الوقت الذي كان أعداؤها التاريخيون يكتسبون القوّة والشوكة باستمرارٍ؛ مصدرَ قلقٍ للرأي العامّ، وكانت التأثيراتُ الأجنبيّة تتزايد مع الضعف التدريجيّ للدولة بمرور الوقت، وبشكلٍ خاصٍّ فقد كان النفوذُ السياسيّ والاقتصاديّ لكل من فرنسا وانجلترا يزداد داخل المجتمع، وانتهى إلى واقع أتاح لهم التدخُّل في أمور الدولة الداخليّة والخارجيّة.

كان وضعنا يزدادُ سوءاً يوماً بعد يوم، مما وجّه اهتمامَ وانتباه رجال دولتنا وقادتنا السياسيّين بشكلٍ جدّيّ إلى أوربا، وقد انبهر هؤلاء بأضواءِ حضارةٍ أوربيّة تملؤها المتع

والملذّات، وأزاغَ أنظارَهم جمالُ هذه الحضارة، وخلطوا بين مظاهرها وبين الأسباب والمؤثرات التي بُنيت عليها، وذُهلوا عن هذه الأسباب والمؤثّرات وتطبيقاتها في الأخلاق والمعاملات في البلاد الغربية.

ونتيجة لذلك فقد تكرَّست قناعةٌ بأن التقدُّم والرقيَّ بكل مفاهيمه إنما يكون باتّباع الحضارة الغربية بأنوارها ونموذجها الفرنسيّ بشكل خاصّ، وبعبارة أخرى فَلِكَي يصلَ المجتمعُ العثمانيّ إلى التقدّم والحضارة؛ فإنَّ السبيل الوحيد هو الفرْنسة، وبناءً على هذا أُولِيَ الاهتمامُ بنقل الأخلاق والعادات الفرنسيّة وتقليدها بكل ما فيها من مزايا وعيوب.

فمَن تحدَّث الفرنسية بدلاً عن التركيّة، ومَن أصبح بلا دين يقضي حياته في الملذات ويُضيع أمواله في القمار، ومَن اتّخذ عشيقةً فرنسيّة، فهو شخصٌ قد بلغ أعلى درجات الإنسانيّة في نظر هؤلاء، وصار هذا المقياسُ هو الذي يُميّزُ الإنسانَ المتحضِّرَ عن غير المتحضّر.

دخل هذا المجتمع المتفَرْنِسُ تحت سيطرة الذهنيّة اللاتينية، مما سبب فساداً وانحطاطاً لدِينِ الدولة وأخلاقها وعاداتها وتقاليديها التي كان يُنظر لها على أنها مُعوِّقات أمام الحداثة، ونتيجةً لذلك فقد اتُّخِذت هذه المبادئ الاجتماعية هدفاً لاعتداءات عنيفةٍ باسم الحضارة والتنوير الوطنيّ.

بدأ نموذج الحضارة الفرنسية يتحوَّل إلى شكل من أشكال التقليد والتشبُّه بالأمم الأخرى، وذلك مع انتشار المنافسة الأوروبيّة ومشاركة الدول الغربية الأخرى، وقد تمَّ تقسيم السُّلطة الاجتماعية الفرنسية –التي كانت محتكَرة حتى ذلك الحين بين منافسين جُدد– فاز كلٌّ من هؤلاء المنافسين بأتباعٍ من العثمانيين، فكثير من الشباب الذين ذهبوا إلى الدول الغربية من أجل التعليم أو الالتحاق بالبعثات التمثيلية وما إلى ذلك؛ عادوا باكتساب الأخلاق والعادات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت الدول الغربية المختلفة مؤسّسات مالية وتعليمية لاجتذاب المؤيّدين، وقابلي الانتداب، والمبشّرين والداعمين والمروِّجين لثقافة تلك الدول وسلطتها.

لكن هذا التشبُّه والتقليد الذي حرصَتْ عليه أعلى فئات المجتمع وأغرقَتْ فيه، مع اعتمادٍ تامٍّ على الثقافة والمبادئ اللاتينية؛ دمّر كرامة هذه الفئة وأهدر قيمتها، وجرّ عليها عداوةَ الناس وكراهيتَهم لها، وبذلك حُرمت البلاد من الطبقة الراقية التي تحمي تقاليدها وحضارتها وأخلاقها وتنميتها الاجتماعية وتنظيمها الواعي، ونتيجة لذلك فقد انقسم المجتمع العثمانيّ إلى قسمَين: قسم بعيد عن مراكز التأثير التي يُمثّلها القادة والمرشدون ورجال الفكر الحقيقيّون، وقسم عاجز عن تلبية احتياجات المجتمع في ظل انبهاره بالحداثة طوال هذه السنين.

انقسم هذا المجتمع إلى قسمَين: قسم يدعو إلى كل تجديد، ويفتحُ الباب أمام كلِّ وارد من الأفكار، وهؤلاء يُمثِّلون أكثر الطبقات العليا «رجال التنوير»، أولئك الذين يتزعَّمون فكرة تقليد الأمم الأخرى بشكل مبالَغ فيه.

وأما القسم الآخر الذي يتكوَّن من مجموعة من المتنوِّرين ومن الشعب العاديّين، فهم على العكس من سابقيهم، إذ يُعارضون أي حركة من حركات التجديد، ويَنفرُونَ منها، وسادت هذه المعارضة جميعَ أنحاء البلاد، وقد كان هذا الانقسامُ حالةً للمجتمع العثمانيّ مع افتتاحِ أي مؤسّسةٍ تعليميّةٍ جديدة.

فأثناء إنشاء النظام التعليميّ الجديد، والذي يعد الحلُّ الوحيد لأبنائنا ليكتسبوا القوة والكفاءة اللازمتَين في عصرنا، كان السائد العلم والتقنية في سياقها المادي وحده بعيدًا عن الحضور الأخلاقي، لقد تأسَّست المؤسساتُ التعليميّةُ فقط على المبادئ الرائعة للعلم والتقنية والعقليّة الحديثة، على أنَّ التّشبُّه عقيم بطبيعتِه يجعلُه لا يخرج عن دائرة التقليد، ولذلك لم تَعُدِ المخرجات التعليميّة كافيةً لتشويه سمعة هذا النظام التعليمي، فقد أنشأ دعاة التجديد عندنا هذا النظام بدافع تحسين التدريس، على أن نتائجَه كانت أبعد مما ظنوا؛ مما أدّى إلى اضطراب المجتمع والحياة العامة على حدٍّ سواء.

فمع الفهم الذي أوجدَه نظام التعليم الجديد، والذي يُعَدُّ النموذجَ الأمثل في الوصول إلى المعلومة الجديدة، عُوِّد الشبابُ على قبول الأشياء الماديّة، والتي يقبلها العقل فقط لا

غير[11]، وهو ما أثَّر في تربيتِهم وأخلاقهم التي أصبحت قاصرة وغير مكتملة، ولم يستطع الجيلُ الجديدُ الذي نشأ على مثل هذه العقليّة أن يُقاوم الرغبةَ في المعرفة والفهم على هذا النحو، أما الجوانبُ الأخرى الأساسيّة في المجتمع مثل التقاليد والهوية الاجتماعية والتربية والاحترام والطاعة وغيرها من الأخلاق فقد تمَّ تنحيتُها.

أصبح هؤلاء الطلاب في منزلةٍ أحطّ من منزلة الجهل الذي عاشه آباؤهم؛ نتيجةً لتعليمٍ غير مكتمل وغير ملائم، وزال تماماً ما كان يُعرَف باحترام الأبوة وبرّها، وفي النهاية ظهرت نتائج لم تكن من قبل؛ وبعضها تجلَّى في قوانين صدرت بدعوى الدفاع عن الأطفال وحماية حقوقهم، أدَّت إلى رفع سلطة الوالد عن ولده، فبرزت ملامح جديدة لربِّ الأسرة.

لقد أفسدَ النظامُ التعليميُّ المجتمع العثمانيَّ الذي صمد وجاهدَ قروناً طويلة، وتغلَّبَ على العديد من الكوارث، على أنَّ الأجيال الجديدةَ التي خرّجها هذا النظام لم تُبْقِ من الماضي إلا الذكريات. وبالرغم من إدراكِ مجتمعنا طبيعةَ الوضع الحاصل، إلّا أنه لم يَعرف ماذا يفعل بسبب ضعفِه وإرهاقه، فقد سقط مجتمعُنا في فوضى عقليّة واجتماعية نتجت عن نمطِ العلم والمعرفة للجيل الجديد، الذي سعى وسط هذا التفكُّك لإنشاءِ بنية اجتماعية جديدة على أنقاض الماضي.

لقد توجّه التنويريّون إلى تقليد الأمم الأجنبيّة ونقل ما لديهم؛ بسبب هذه الحالة التي وصل إليها المجتمع، وقد كُنّا نعيب هذا ونُنَدِّدُ به في زماننا، وما فعلَتْه هذه الطبقة المتنوِّرة كان من نتائجه الانسياق إلى منحدر فساد الأخلاق وانحلالها.

ثانيًا: المؤسّسات القديمة

يُمكن القول إنَّ ما أصاب المجتمع العثمانيّ، سواء ما كان من تفكُّكِه الداخليّ الحاضر، أو ما كان من عجزه العجيب في الدفاع عن نفسه؛ إنما هو نابعٌ بالأساس من الأخطاء التي ارتكبت في إصلاح مؤسّساته.

11) يشير للعقلانية في إطار الفكر المادي.

كانت تركيا -مثل أي دولة- محكومةً بنظامٍ إقطاعيّ استمرَّ طالما استمرَّت أسبابُ وجوده، لكن بسبب الحاجةِ إلى إعادة تنظيم الدولة وتصحيحها في إطار مبادئ جديدة، تحوَّلت الإدارة الإقطاعيّة إلى نظام مركزيّ إداريّ وسياسي، وقد أسَّس المرحوم حضرت السلطان محمود خان جعل الله مثواه الجنّة إدارة مليئة بكوادر الموظّفين كي يسدَّ هذه الثغرة، وهؤلاء الموظفون تمَّ تنظيمهم في تسلسل هرميّ قوي يجمعُ كلّ أنواع الواجبات، وجميع وسائل القوة والصلاحية، وجميع الرُّتَب والأوسمة في أيديهم.

ونظراً لأنَّ هذا الكادر المتميّز من موظّفي الخدمة المدنيّة قد تمَّ تشكيلُه من خلال طبيعة احتياجات الحكومة المركزية، فلم يكن في حقيقته سوى أداة مطيعة للسلطة المركزة في شخصية الملك، لذلك؛ على الرغم من أنه تمتَّع بجودة إدارية، فإنه لم يكن له بالضرورة قيمة اجتماعية حقيقيّة؛ لأن هذه الطبقة من موظفي الخدمة المدنيّة لم تكن تمتلك الفضائل الفكرية والروحية حتى تثبت الاستقلال الضروري لخَلْقِ طبقة اجتماعيّة راقية بالصفات المرغوبة.

كانت الشهرة والشرف اللذان نالتهما هذه الطبقة بمثابة مكافأة على تمسّكها المطلق بالسلطة، وما فيها من نفوذ وثروة ورفاهية، لذلك كانوا يفتقرون بطبيعة الحال إلى الاستقلال اللازم في الإدارة، وكان مصير الموظف الحكومي يتوقَّف على موقف رئيسِه، أو الحكم التعسّفيّ للحاكم، والذي كان يَحدُث أنه مع تغيير الحاكم ومجيء بديل جديد؛ كان يستبدلُ المعيّنُ حديثاً أقاربَه بالقدماء، لذلك كان هذا الكادر يفتقر إلى الاستقرار أيضاً.

كان تقليد هذا الكادر في حقيقتِه يتألّف من المنافسة الحرّة والخضوع والأنانية المبتذلة، لا سيما فيما يتعلق بشخصية خدمته المدنية، كانت مستوياتهم الفكرية متوافقة بشكل أو بآخر مع درجة موظفي الخدمة المدنية، وكانت هذه هي القيمة الاجتماعية لهؤلاء الموظفين المدنيين المتميزين الذين مثلوا الطبقة العليا والأكثر ذكاءً في المجتمع العثماني في ذلك الوقت، وعلى الرغم من بروز أشخاص متميّزون جدّاً في هذه الفئة بين الحين

والآخر؛ إلا أنهم لم يتمكّنوا من خدمة البلد وفقاً لقوّتهم وقدراتهم بسبب أجواء المنافسة العدائية والحقد والغيرة.

لسوء الحظ، لم يكن عدم كفاية هذه الطبقة المتميزة -التي سيطرت على مصير البلاد لما يقرب من قرن من حيث إدارة الدولة- مختلفاً كثيراً عن قيمتها الاجتماعية، وبسبب الإحباط الناجم عن طبيعة بيئة الخدمة المدنية، لم يكن لديها الشجاعة لتحمّل أي مسؤولية حقيقيّة، وكانت نتيجة عدم كفايتهم العلميّة، وحالة الفوضى، وعدم الاستقرار الذي كانوا فيها؛ أن فضلوا إنشاءَ مؤسّسات على النمط الأجنبيّ.

حدث هذا بالرغم من أن مؤسسات الدولة هي التراث الوطني الأكثر احتراماً وقيمة.

لم يستطع هؤلاء المسؤولون أن يفهموا أن تركَ المؤسّسات الوطنية يعني التخلّي عن الوجود الوطني، ولذلك لم يكن البيروقراطيون في الحكومة المركزيّة أصحاب فكر تجديديّ في الحقيقة، بل كانوا مجموعة من المبتدعين الذين يتمتّعون بشجاعة نابعة عن جهلهم، وكان هذا أكثر ما يستطيعون فعله، ولأنه لا توجد كفاءة حقيقية تتطلّب أي جهد جاد، ولا وسيلة ولا فهم عالٍ لتلبية احتياجاتهم، فقد عُدَّ كافياً أن تثني الأجيال القادمة على تبنّي جميع الأفكار التي أدخلت من الدول الغربية.

إضافة إلى ما سبق فقد اعتُبر أن هذه الإجراءات كانت تتناسب مع الاحتياجات والمسؤوليات الموجودة، والحاصل المستقرّ في هذا البلد أنه يكفي في قبول الأفكار التجديدية والاحتفاء بها أن تكون غربية، فمجرد كونها من الغرب يُضفي عليها سحراً ورواجاً، وفي الوقت نفسه كان استيراد الأفكار يعفي قطاعاً كبيراً من تحمُّل المسؤولية وتحمُّل الفشل، ويرفع عنهم اللوم، كما كان يعطي في الوقت نفسه آمالاً أخرى في تقدُّم هذه البلاد.

لكن ومع الأسف فلم تكن هذه الآمال مبنيةً على أسس قوية، فكانت سريعة الزوال، وتحوّلت إلى خيبة كبيرة، لكن المحافظة المستمرة على أسلوب القبول، والتشجيع على الأفكار التجديدية؛ ساعد في الحفاظ على أملٍ غامض ما، وبالرغم من خفوت هذا

الأمل باستمرار، فإنه سهَّل على البلد تحمّل ذلك الوضع المحزِن، وصبّرها بشكل من الأشكال، وبهذه الممارسات، كانت الحكومة العثمانية القديمة، التي لم تستطع التخلّص من النفاق حتى في أشدّ فترات الحكم المطلق قسوة، تكتسب عن غير قصد شخصية تغريبية بسبب عدم وفائها بواجبها الطبيعي الناتج، وهذا ناتج عن ضعفها، بالرغم من تمثيلها حكومة سلطة مطلقة، لهذا السبب كانت تفقدُ دعم المجتمع، ولم تتمكَّن من إثبات نفسها إلا من خلال استخدام النفوذ الواسع للحاكم المطلق.

ثالثًا: المبادئ الاجتماعية

دمّر السلطان عبد الحميد منهج المركزية للإدارة والسياسة التي أقامتها المشروطية الأولى مكان الإدارة الإقطاعية، واختفت الطبقات الاجتماعية المتميزة التي كانت قد تشكّلت، وسقط الهيكل الاجتماعيّ للبلاد في حالة من الفوضى المطلقة.

لقد كان الشعب العثماني في كل فترات تاريخه يُنتج طبقة متميّزة تساعد في تلبية احتياجاته الاجتماعية، وكان على النظام الدستوري/المشروطية الذي أوجدته ثورة 1908 أن يبحث عن الوسائل التي يمكن أن تلبّي احتياجات لحاق هذا الشعب بركب الحضارة والإدارة السياسية والتقدُّم. إنَّ هذا الاحتياج الضروري الذي جلبته الحكومة الدستورية المقيدة التي تؤدي واجباتها السياسية والإدارية تحت رقابة البرلمان، كان يُوجِبُ عليها اجتراح وسيلة مناسبة للشعب تُمكّنه من المساهمة في تقدّم البلاد ولحوقها بركب الحضارة، وبمعنى آخر كان واجباً على الحكومة أن تُؤسّسَ نخبةً من الموظفين المتميّزين بصفاتهم الأخلاقية والعقلية الخاصة، وأولئك الذين لديهم ثروة مادية وروحية، والصناعيين الذين يُمكِنُهم الاستفادة من الثروات الطبيعية غير المحدودة للبلاد، والفضلاء الذين يريدون الوفاء بواجبهم الإداري من خلال تطوير أدائهم لضمان التنمية المتوسطة.

لكن هذه الطبقة المختارة لا يمكن أن تنشأ بسهولة كطبقة موظفي الدولة أو ندماء الحكّام، فتكوُّنُ هذه الطبقة لا يكون إلا بمرور الزمن، ولهذا فإن البلاد لن تنجو مما وقعت فيه حتى يأتي الزمن التي تنشأ فيه هذه الطبقة، ولهذا السبب وحتى لا يقع الهيكل

الاجتماعي الحالي في كارثة لا يمكن إصلاحها؛ علينا -على الأقل- المحاولة لمنع تكرار الأخطاء التي ارتكبت في الماضي والاهتمام بتصحيحها.

ولهذا فإننا نحتاج قبل كل شيء إلى الابتعاد عن المشاكل السياسية والإدارية، ولنعلم أننا مسؤولون عن الوفاء بواجباتنا الاجتماعية التي لم نفكّر فيها على الإطلاق، كما يجب العلم بأن العكوف على حَلِّ هذه المشكلات الاجتماعية أكثر أهمية من أي شيء آخر، على أنَّ فهم هذه المشكلات وتلبية الواجبات الاجتماعية التي ستساهم في حلِّها إنما يعتمد على استيعاب المشكلة الاجتماعية من كل أطرافها.

وبمعنى آخر، فلِكَي يتحوّلَ جموعٌ من الناس إلى مجتمع منظّم، فلا بدَّ من أن يكون بين هذه الجموع علاقات تربط بعضهم ببعض من خلال التقاليد والأفكار والمعتقدات والمشاعر المشتركة، ويجب أن نعلم أن القطيعة مع هذه العلاقات سيؤدي حتماً إلى تدمير المجتمع والقضاء على جميع أنواع فُرَص التنمية المتاحة له.

باختصار: لا بدَّ أن ندرك بأن الروابط الاجتماعية هي التراث الروحيّ والفكريّ لِمَن سبقونا، وحياة مَن عاشوا معاً في الماضي، وقد نشأت نتيجة للتقاليد والممارسات التي هي نتاج مشترك للإنسان والتاريخ، ولا شيء آخر يمكن أن يتخيَّلَه المرءُ يُمكِنُ أن يحلَّ محلَّ هذه الروابط.

بعد فهم هذه الحقائق، يجبُ أن نعيَ أيضاً أنّ احترام التاريخ والتقاليد والأخلاق والعادات الخاصة بنا هو أحد واجباتنا الاجتماعية الأساسية، فإذا جُرِّد المجتمع البشري من الروابط الاجتماعية فإنه سيتحوَّل إلى كتلة بدائية من الناس.

إنَّ العقيدة والأخلاق المشتركة إنما تشكِّلُ المُثُلَ العليا المشتركة النابعة من المبادئ الأساسية للدِّين، لذلك يجب أن نعلم أن تطبيقَ القواعد الدّينية باحترام وإخلاص أمرٌ من واجباتنا الاجتماعية الأكيدة، إضافة إلى هذا؛ فإنّ الفنون الجميلة التي تضمنُ وحدةَ العاطفة والذوق بين الناس، يجبُ أن تُحسَبَ أيضاً من أهم العوامل والأسباب

الاجتماعية؛ لأن المنتَج الفنِّيّ إنما هو انعكاس لعاطفة وذوق أي مجتمع، لذلك فهي اجتماعية بطبيعتها، ولذلك يجب أن نتعلَّم أنَّ من واجباتنا الاجتماعية أن نسعى دائماً في حماية فنوننا الجميلة، وموسيقانا الخاصة، وأسلوبنا المعماري الخاصّ، وأدبنا الخاصّ، ونشجّع على كل هذا.

وبعد التعرف على العوامل والأسباب الاجتماعية ذات الصلة بنا، يجب أن نسعى لتلبية متطلباتها، بهذه الطريقة وحدها ستكون الدولة قادرة على اكتشاف ظهور طبقة النخبة التي ستعالج المرض الاجتماعي الحادّ الذي أصابها. والواقع أن عدم قدرتنا على التمييز بين المشكلات الاجتماعية والتفريق بينها وبين المشكلات الأخرى، إنما هو دليل على أننا لم نَقُم في أي وقت من الأوقات بواجباتنا الاجتماعية، وإذا كان الأمر على هذا النحو؛ فلن يكون من الممكن بالنسبة لنا إثبات وجودنا الوطني والاجتماعي.

وبما أن مسؤولياتنا الاجتماعية تنبع من المبادئ الأساسية لديننا، فإن واجباتنا الاجتماعية تتجمع في إطار واجباتنا الدينية، لهذا السبب، فما دمنا نؤدي واجباتنا الدينية بوعي، فإننا سنكون قد قمنا بواجباتنا الاجتماعية دون أن ندري، لكن الحادث أننا بدلاً من البحث عن النجاة والخلاص في قيمنا الدينية والروحية، لجأنا إلى الماديات مباشرة في كل شيء، وبالتالي أهدرنا فُرَص القيام بواجباتنا الاجتماعية.

إنَّ فكرة المادية هذه هي التي وجهت الضربة القاضية والنهائية للمجتمع العثماني، والغريب أن التصور المادي يظهر في الدول الإسلامية لأول مرّة الآن منذ 1300 عام، ولو لم تستورد نخبة المفكّرين هذه الفكرة من الدول الغربية وينقلوها إلى بلادنا باعتبارها أكبر خدمة للوطن، لَكان هذا الواقع -الذي لم ينشأ بنفسه- بعيداً عن بلادنا إلى الأبد.

إن سبب ظهور الفكر الماديّ وتصوراته في الدول الغربية؛ هو عدم توافق المعتقدات المسيحيّة مع المعتقدات الناشئة عن التطورات العلميّة الجديدة، وعلى العكس من ذلك؛ فلا يوجد مثل هذا الصراع في المعتقدات الإسلاميّة، لذلك كان فكر وتصوُّر المادية غريبَين على المجتمعات الإسلامية لفترة طويلة.

إن العقيدة الدينية في الإسلام لا تنفصل بحال عن العقيدة العلميّة، فضلاً عن أن تحمل شيئاً مخالفاً للعلوم، وهذه المادية ليست جيدة وغير طبيعية في بيئتنا، وقد برزت نتيجة تقييم خاطئ واضح للوضع لدينا، ويمكن شرح الوضع الذي صرنا إليه كالآتي: إنَّ علماء الدِّين لدينا، وكلُّ مَن اضطروا إلى إرشادنا وتنوير أفكارنا؛ لم يتمكَّنوا من متابعة التطورات العلميّة والتقنية التي ظهرت بسرعة في الغرب، وحدث كل ذلك بسبب الواقع التاريخي الذي أصابنا، واغترابُ مجتمعنا عن هذه التطورات العلمية والتقنية أدّى إلى توقُّف تنميتنا الوطنية، والنتيجةُ أنْ سقط مجتمعُنا في تخلُّفٍ واضح مقارنةً بالأمم الغربية، ولهذا فإنه بدلاً من تحميل علماء الدِّين وأصحاب الفكر والتنوير مسؤولية تخلُّفنا؛ فإنه قد حُمِّل الدِّينُ هذه المسؤولية، وكما أن قِيَمَنا الأخلاقيّةَ والروحيّةَ مرتبطةٌ بديننا، فقد أُحيلَت الأخطاء إليها بالتَّبَع.

وبشكل ما خُلِص إلى أنَّ الإسلام كان عقبةً في طريق التنمية، وبسبب هذا الفكر، الذي نتج عن خطأ في التصور، نُسِي أن الإسلام أسَّس الدولة العثمانيّة بقفزة فريدة من نوعها، واستطاع أن يربِّي جيلاً من الإنسانيّة أنتجَ حضارة رائعة، وحتى الحضارة الغربية التي يُعجَبون بها اليوم، تَدينُ بما لا يَدَعُ مجالاً للشكّ لهذه الحضارة.

أدَّت الكوارث التي عانت منها البلاد بسبب الاضطراب الاجتماعي الذي حدث إلى ظهور بعض دعاة التجديد، لكن دعاة التنوير الجُدد هؤلاء لم يكونوا أكثر استنارة من العلماء الذين أغرقوا مجتمعنا في ظلام الجهل والفجور.

أما حالُ علماء الدِّين والمفكرين فلم يفعلوا شيئاً سوى تكرار نفس الاتهامات غير المبرّرة التي تَعرَّضَ لها الدِّين بسبب فساد طبقاتنا وجهلها، في حين ظنَّ دعاةُ التجديد هؤلاء بأن تحقيق التحرر الوطني والرفاهية يعتمد على تطبيق فهم المادية -التي عَدُّوها المصدرَ الحقيقيّ لتقدّم الغرب- على بيئتنا، ومجتمعُنا لم يفعل شيئاً لهذه الأفكار سوى أن غضَّ الطرف عنها تماماً.

وكما اعتُقد أن الفكر المادّي الفكر الوحيد الذي ستتقدَّم به أمّتنا ويضمن وحدتَها، فقد كان هذا الفكر هو مفتاح الحصول على مساعدة الدول الأجنبية الكبرى ودعمها، لهذا السبب، بدأت جميع الممارسات – قلَّتْ أم كَثُرَت – التي تمت باسم الإصلاح منذ ذلك الوقت تكتسب طابعاً معادياً للدِّين، وإن كان هذا يتمّ في الخفاء، وبشكلٍ غير مُعلَن إلى حدٍّ ما.

لكن الحاصل اليوم هو اعتقادُ دعاة التجديد لدينا بأن الفكر الماديّ هذا ونتائجه هي أساس التقدّم، ووسيلة لحضارة أمتنا، وبذلك تتجلى مرة أخرى القيمة الحقيقة لإصلاح بلادنا، وخاصة بعد ما وصل إليه وضعنا الاجتماعي، وهي أنَّ الأدلة الواقعية تُظهِر بأنَّ الدِّين له أهمية حيوية في البلدان الإسلامية، وأنه يحكم بشكل غير محدود أكثر مما هو عليه في البلدان غير الإسلامية.

إذن يكمُن الداءُ في استيراد الفهم المادّي –الذي لم ينشأ عندنا– وتطبيقه في بلادنا، وهذا يكشف عن خطأ جوهريٍّ لم يؤدي إلّا إلى تفكُّكِ مجتمعنا العثمانيّ إلى ما فيه نهايته.

رابعًا: المساواة

إنَّ الهدف الرئيسَ لكلِّ مجتمع هو توفير المساواة السياسيّة وعدم المساواة في الحياة الاجتماعية، والنظام الملكي الدستوري/المشروطية، الذي أخذ على عاتقِه مهمة توفير المساواة السياسية، يُواجه الآن المهمة الحتميّة المتمثّلة في تطبيق عدم المساواة الاجتماعية بين الناس، وإذا لم يتمّ إنجاز هذه المهمة، فلن يتمكّن مجتمعنا من تحقيق قفزة وطنيّة، ولن يصل إلى النموذج التقدّميّ.

إنَّ المرض الذي يجعل المجتمع يعاني الضيق؛ كما يمكن أن ينشأ من عدم المساواة بين أفراده؛ يُمكِن أيضاً أن يَنشأ من المساواة السائدة بينهم، وذلك إذا وصلت المساواة إلى مستوى غير عادل من خلال منع ظهور وتنمية القدرات الشخصيّة في حرية كاملة، فإنها تصبح مرضاً اجتماعيّاً.

إذا تحققت المساواة في الحقوق بأي مجتمعٍ فهذا يعني اختفاءَ التفوّق الشخصيّ للأفراد في هذا المجتمع، وبعبارة أخرى: إذا فشل الأفراد في ممارسة حقوقهم والوفاء بواجباتهم، أصبح تطوّر المجتمع مستحيلاً، لذلك فإنَّ تحقيق المساواة سيكون كارثة اجتماعية، ومع أن الأزمة الاجتماعية في الدول الغربية ناتجة عن عدم المساواة، فإن الأزمة الاجتماعية في الدول الإسلامية الشرقية ترجع إلى المساواة، لهذا، تتّجه المجتمعات الغربية نحو الديمقراطية، في يتعيّن على المجتمع العثمانيّ أن يُشكّل النُّخَب من خلال الحفاظ على التفاوتات الطبيعية وتشجيعها، أي الحفاظ على التباينات الاجتماعية.

لهذا السبب، مِن واجب حكومتنا الدستورية الديمقراطية السعي لدعم الأشخاص المؤهّلين تأهيلاً عالياً، وتنمية معارفهم ودعم الموهوبين من جميع النواحي، بحيث تضمن تنميتهم وترقِّيهم بحُرّية، وتبذل الجهود ليكونوا طبقة راقية يُمكِن أن تفيدَ البلاد قدر الإمكان.

أيا كان شكل الحكومة المطبَّق في البلاد، فمن الواجب أن يكون رئيس الدولة هو الحامي الأكبر للقِيَم الأخلاقيّة والمعنوية، ولهذا، فإنَّ الداعمَ الرئيسَ لطبقةِ النخبة، هو الحامي الطبيعي للعلم، والتقنية، والفنون، والدِّين، والأخلاق، والعلوم والثقافة، والمواهب المتفوقة في كل بلد، وهو رئيس الدولة، لأن المهام الرئيسَةَ لرئيس الدولة هي السعيُ في تحسين الظروف الاجتماعية للبلاد ومراقبتها باستمرار، وتشجيع العناصر المتفوقة الموجودة في المجتمع.

إنَّ المهمة السياسيّة والإدارية لرئيس الدولة في حقيقتها أهم من أيِّ مهمة أخرى، لأن استمرار الوجود الوطنيّ مرهون بتحقيق هذا الواجب لإدارة البلاد على أحسن وجه، وسيادة هذه المهمة كافٍ لدحض أولئك الذين يقعون في سوء الفهم القائل بأن الرقابة البرلمانية تختزل الرئاسة إلى شخصية رمزية بشكل أكيد، وهذا يُفسِّرُ عدم وجود ذلك الانسجام الطبيعي للرغبات الإنسانية الموجودة لدى أفراد المجتمع وبين نظام الدستورية/ المشروطية.

خامسًا: أهمية الظروف الاجتماعية

جميع أوجه القصور والمتطلّبات الإدارية التي نلاحظها هي بشكل مباشر أو غير مباشر نتائج طبيعيّة لظروفنا الاجتماعية، وهذا ما لم نفهمه حتى الآن بشكلٍ واضح. والمجتمع المنظَّم إنما ينشأ بواسطة العلماء والوطنيّين ورجال الدولة البارزين والبيروقراطيين في هذا البلد، فتعليم الأبناء وسعادة العائلة، لا يتحقَّقان إلّا عبر المجتمع المنظم، ولم يتحقق الوعي حتى الآن بأنّ أكثر الحضارات تقدماً ستختفي مع الفوضى الاجتماعيّة.

تُظهر الحالةُ الراهنة لمجتمعنا –والتي تُعدُّ إحدى النتائج الطبيعيّة لهذه المبادئ– طبيعةَ عيوبنا الأخلاقية والعقلية، وقيمة أنشطتنا السياسية والإدارية، فهي من حيث المنطق لا يمكن أن تكون أعلى من أنشطتنا الاجتماعية؛ لأن الخصائص الأخلاقيّة والعقلية الخاصة بنا تَسُودُ في كل موضوع، وتُؤَكِّدُ الأحداثُ والحقائق على الأرض هذه الاستنتاجات المنطقيّة، ولفهم ذلك يكفي أن ننظر إلى الوضع المؤسف الذي وقع فيه بلدنا، رغم كلّ الثروة والسعادة التي تجلَّت لنا في الطبيعة.

وبالرغم من كون هذه هي الحقيقة، غير أننا ما زلنا نُصِرُّ على إسناد كلّ كوارثنا إلى الجهل، وكأننا نرى أنفسَنا نَقيّةً لا تَشُوبها شائبة، ولا يمكننا العثور على عيوب أخرى غير قلّة المعرفة، ونظنُّ أنّ أصحاب المعرفة بمنأى عن الشرّ والأذى، ونعتبر العلمَ هو الدواء لكلّ داء.

كأنَّ فَهمَنا للمعرفة يُشبه شغف الشخص الفقير الذي يعتقدُ أن جميع الأثرياء سعداء، وأن الثروة هي الشيء الوحيد الذي يرفع الناس إلى أعلى مستويات السعادة التي يُمكِن أن تصل إلى أعلى نضج يبلغُه الإنسان. هذا الرجل الفقير، الذي كان فقره بسبب احتياجه للصفات الأخلاقية، ولم يتمكَّن أبداً من كسب الثروة، لكنه يحترق بشغف الثروة حتى نهاية حياته، ولما كنا لا نمتلك سمات مثل العزيمة الحاسمة، والمثابرة والإرادة والتضحية بالنفس، وهي متطلّبات الصفات الأخلاقية، فلا يُمكِننا أبداً تحقيق نجاح جادّ، وسنستمر في إحراق أنفسنا بالرغبة في اكتساب المعرفة.

إنَّ النقص في الجانب الأخلاقي هو الذي جعلنا نقع في الأخطاء دائماً، وهو الذي يجعلنا لا نستطيع أن نقوم بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بنا، وكبرياؤنا وأنانيتُنا يمنعاننا أيضاً من إدراك الطبيعة الحقيقيّة لنقائصنا، وأنفسنا تُلِحُّ علينا في الوصول إلى مطالبنا بِغَضِّ النظر عمّا إذا كنا نستحقُّ ذلك أم لا، لا تسمح أنفسنا -بطبيعتنا اللامبالية الكسولة الباحثة عن المتعة- لعلمائنا بتخليص الجهلة من جهلهم واكتساب المعرفة والثقافة إلى الحدّ الذي يمكن أن يكونوا فيه أشخاصاً نافعين.

لهذا السبب، فإنَّ أهم واجب وطني لكلّ فرد ينتمي إلى المجتمع العثماني؛ هو التخلُّص قدر الإمكان من عيوبه الأخلاقية، فيسعى قدر الإمكان للتخلُّصِ من النظر إلى الآخر بعينِ النقص والعيب؛ منساقاً إلى ذلك بمشاعر الأنانية والغيرة، وأن يشعر بكلّ كيانه، بأنّ لكل فرد، من الأكبر إلى الأصغر، نصيبٌ من المسؤولية يتناسب مع الأهمية الشخصية لكلّ فرد للوضع الحالي في بلدنا، فالسببُ الرئيسُ لجميع الكوارث التي عانى منها بلدنا هي النقائص الأخلاقية لأفراده.

يجب أن يفهم الهائمون بالتصحيح والتجديد الآن أنّ التصحيح الأفضل والأسرع هو محاولة تصحيح أخطائهم، كما يجب عليهم أن يقبلوا أن التجديد الأكثر فائدة هو التجديد المتعلق بسماتهم الخاصّة.

يكاد يُؤمن كل مَن حولنا بالكمال الشخصيّ بشكل أو بآخر، لذلك لا يُتوقع أن يحاول أي شخص إزالة عيوبه الأخلاقية، لأن قناعتهم المستمرة في الكمال الشخصيّ تمنعُهم من رؤية الحقيقة، ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا البيان فلا ندَّعي أن للوعي بذلك تأثير يسهم في التعافي المفاجئ والسريع، إلا أنه لن يكون بعيداً عن الوفاء بواجب لا يمكن الاستهانة به لتنوير الضمائر.

باختصار، ستُتخذ خطوة كبيرة نحو الخلاص والرفاهية في اليوم الذي يُدركُ فيه كلُّ فرد أنه مسؤول عن هذه الأزمة العامّة، بما يتناسب مع نصيبه منها، وأنّ هذه الأزمة لا يُمكِن القضاء عليها إلا من خلال تصحيح المرء نفسَه. فما دمنا نسمع ونفكِّرُ مثلَ الأجيال

القديمة التي تسبَّبت في انهيار البلاد، وما دام الفرق بيننا وبينهم هو بالألفاظ والعبارات، لا بالمعاني ولا الأفكار والمشاعر، فمِن الواضح حينها أنّ جيلَنا لن يتمكَّنَ من فعل شيء أفضل مما فعلَتْه الأجيالُ السابقة.

إنَّ إنجازاتنا العلميّة لن تكون مفيدة إلا بالقدر الذي نتخلَّص فيه من عيوبنا الأخلاقية، وإنْ لم يَحدُث هذا فلا يُستبعدَ أُن تكون هذه الإنجازات مصدراً لإلحاق الأذى بنا، لأنها لن تُؤدي إلا إلى زيادة أفعالنا القبيحة التي لن يردعَها وازع أخلاقيّ.

إنَّ الأخلاق –وليس العقل والمعرفة– هي التي تُحدِّدُ الطريقة التي يتصرَّفُ بها الناس، نرى دائماً أن الرجل المتعجرف يتصرّفُ وفق غروره وكبره، وليس وفقاً لضميره الأخلاقيّ، والإنسان الخائن لا يكتسب صفة الخيانة إلا بوجود أسباب ونوازع تدفعه لاكتساب هذه الصفة، فهو يستخدم حكمتَه ومعرفتَه لخداع الناس لغاية تمكُّنِه من النجاح فيما يُحيكُه من شرّ، ويُخرِج نفسَه بريئاً من التهمة.

كما أن الشخص الذي لم ينجح في الحياة بسبب تردُّدِه وقلّة إرادته؛ يحاول دائماً إخفاءَ عيوبه الأخلاقية، وغالباً ما يستخدم ذكاءَه ومعرفته لتعزية نفسه، ولسرقة القرارات من الآخرين، ولإخراج مجرمين وهميّين للادّعاء بأنه ضحية الظلم.

إذن الأنظمة الروحيّة والاجتماعية هي التي تُحدِّدُ سلوك الفرد وتمنعُه من الوقوع في الشرّ، من خلال غرس القيم في أفعاله، أمّا الذكاءُ والمعرفة فهما مجرد أداتين، لا يؤثران عليه إلا في المقام الثاني.

حرية المرأة

أحدُ أخطر جوانب الانهيار الاجتماعي لدينا هي شعارات نساء اليوم اللاتي يرغبن في التخلُّص من الحجاب، والاختلاط دائماً مع الرجال، والحصول على الحرية والاستقلال والعيش مثل النساء الغربيات، فلا تريد المرأة المتزوّجة الاعتراف بمبدأ القوامة التي لزوجها عليها، ومثلها الفتاة العزباء فهي لا تريد الخضوع لأي نوع من الحماية التي يَفرضها مقام

الوالدين، فالنساء يُرِدْنَ أن يكُنَّ مُتحرِّرات، وأن يتحرَّكنَ كيفما شِئْنَ، وألّا يتدخَّل أحدٌ بنقد تصرفاتِهِنّ وأخلاقِهِنّ.

إنَّ مشروعية مثل هذه المطالب لم تَعُدْ مقتصرةً فقط على النساء المطالبات بها، بل أصبح الرجال أيضاً ينادون بهذا، إذ يَرَونَ أنه من الواجب الأخلاقي أن تُقبل رغباتُ المرأة كما تُريدها، وأنَّ تحقيقَ الحضارة والتنمية في البلاد، وإقامةَ الحياة الاجتماعية؛ لن تتحقَّقَ ما لم يتمَّ تلبية مطالب النساء، ووضع حدٍّ لسيطرة الرجل على المرأة.

يُؤمِنُ الرجالُ المنادونَ بمثل هذه الأطروحات بتلك الادعاءات المتخيلة؛ فقد رأوا التفوُّق والحرية المطلقة التي تتمتَّع بها المرأة في المجتمع الغربيّ، على أن التاريخ يشهد بتكذيب هذه التصورات، إذ لم تبدأ أي حضارة من الحضارات بحرية المرأة، بل إن الحقائق التاريخيّة تُؤكِّدُ أنَّ الحضارات جميعها قد انهارت بسبب الحرية المطلقة للمرأة ومنح سلطة مطلقة لها.

يُسهم كلُّ عنصر في الحضارة بما يتناسب مع صفاته وقدراته، ولا شكّ هنا أن المرأة هي عنصر أساس في أي حضارة لا يُمكِنُ إنكاره بأي شكل من الأشكال، وحتى الحجر العادي إذا استُعمل في بناء مدرسة أو مستشفى فإنه يسهم في الحضارة الإنسانية وفقاً لطبيعتِه، لذلك فإنَّ استخدام أيّ شيء لغرض التقدُّم والحضارة؛ يعتمدُ على المعرفة والمهارة الخاصة به.إنَّ المرأةَ عنصرٌ هامٌ في أي بناء حضاريّ لأيِّ أمّة، ورُكنٌ من أركان سعادتها، لكنَّ الاعتقاد بأنَّ طريقَ الاستفادة من المرأة هو استقلاليّةُ المرأةِ التركيةِ التامّةُ، والحصولُ على حرّيتها المطلقة، إنما هو دعاية مشبوهة.

والواقعُ إنَّ الدعاية بالحرية والاستقلاليّة لطالما كانت -مع الأسف- دعايةً خدّاعة، وإن نُظِرَ لها على أنها عمل نبيلٌ يستحقُّ التقدير والتشجيع؛ لأن مثل هذه المطالب تُؤدي في حقيقة الأمر إلى وضع الأشخاص الأقوياء في المجتمع في حالة من الخمول، لا يمكن الاستفادة من مؤهّلاتهم وآرائهم، والمجتمعُ الذي يُنادي بالحصول على السعادة دائماً؛ تضيعُ فيه جهودُ أكثر طبقةٍ يُمكِنُ أن يُستفاد منها نتيجةً لهذه الدعايات، والواقع إن هذا

خطأ تصوّري جسيم؛ لأن من لديه حاجة طبيعية لمزيد من الحرية، يُمكِنُه أن يحصل عليها دون التعرّضِ إلى الآخرين، فعنصرُ الحرية اللازم إنما ينشأ في المجتمع من أجل تحقيق التوازن بين العمل المرتبط به وإمكانية القيام بهذا العمل، ولم تظهر الحرية والاستقلال اللذان يُحدِّدان الوضع الاجتماعيّ للمرأة في الغرب إلا بهذه الطريقة. أمّا في بلادنا فلم تتحقّق حرية المرأة في الريف -على سبيل المثال- من خلال المطالبة بين المرأة والرجل، فالرجلُ والمرأة في الريف يقوم كلاهما بنفس الأعمال دون تمييز، بطبيعة الحال، تنشأ الحاجة إلى الحرية على نفس المستوى لِكِلا الطرفَين، وتتحقَّقُ حريةُ المرأة التي نراها في حياة القرية بشكلٍ عفويٍّ كشرط من متطلّبات طبيعة الحياة العملية.

لهذا السبب، فإن اللامساواة الموجودة بين الرجل والمرأة من حيث الحريات في مجتمعنا ليست نتاج اغتصاب حقوق المرأة دون سبب، إنها نتيجة طبيعية تُظهِرُ الاختلافَ في طبيعة الواجبات التي يتحمّلها الرجال والنساء في مجتمعنا، ومن المعروف أن هذا الاختلاف في الطبيعة يتغيَّرُ باستمرارٍ وفقاً لمتطلّبات الطبقات الاجتماعية.

هذا الاختلاف لا يُمكِنُ ملاحظتُه عند طبقات الفقراء؛ حيث تعمل المرأةُ بقدرِ ما يعمل الرجل لتلبيةِ احتياجات الأسرة، ويزدادُ الاختلاف تدريجيّاً نحو الطبقات العليا، ويصل إلى أعلى مستوياته في أكثر الطبقات ثراء، حيث لا تعمل المرأة إطلاقاً.

إذا كانت طبيعةُ وضعنا الاجتماعيّ على هذا النحو، وإذا كانت المرأة -التي تريد حرية مساوية لحرية الرجل- في حاجة حقيقيّة إلى الحرية، فيجبُ على الفلّاحة الفقيرة أن تحصل على هذه الحرية في إطارٍ طبيعيّ متوافق مع المتطلّبات والاحتياجات والظروف سالفة الذِّكر.

وبالرغم من أن حرية المرأة الفلّاحة القروية هي موضع تقدير؛ فإنّها لم تُمنَحْ حريةً كتلك التي مُنِحت لنساء أُخرَيات، وهذا يقوم على عدة أسباب وقائيّة؛ أحد هذه الأسباب أنّ حقيقة هذه الحاجة التي يدَّعيها الرجال والنساء الذين يُدافعون عن حرية المرأة؛ إنما تنبع من تعليمٍ أجنبي غير ضروري، فهي دعايةٌ مزيّفةٌ وغيرُ طبيعية في مجتمعنا.

وفي الواقع: مَهما كانت طبيعة البيئة الموجودة، فبإمكانها فقط تلبية الاحتياجات الموجودة في هذه البيئة بشكل طبيعي، وهذا هو السبب في أنَّ مطالب نسائنا بالاستقلال والحرية، والتي هي نتاج حاجة زائفة ليست ضرورية، لا يُمكِن أن تلبّى في بيئتنا.

علاوة على ذلك، فإنَّ كلَّ أنواع الفساد -من أبسطها إلى أفظعها- وكل التطرّف في المواقف والسلوكيات؛ إنما تنبع من حقٍّ غير مستحق أو غير مشروع، وعندما يؤخذ ذلك في الحسبان، فمن السهل أن نفهم العواقب الخطيرة للوفاء بالمطالبات والمطالب من أجل الحرية التي يُنادى بها للمرأة العثمانية، ومن أجل الحصول على فكرة أوضح عن هذه المشكلة المهمة؛ من المفيد بحث المسألة من منظور أعمّ.

لقد ذكرنا سابقاً أن الواجبات الاجتماعية للناس؛ إنما هي الأهم من بين الواجبات العامّة المنوطة بهم، ومَن يستعمل كلمة الواجب هو أيضاً يُعبِّر بها عن معاني الحقوق والحريات، لذلك فإنَّ هناك حقوقاً وحريات سياسية، وهناك أيضاً حقوق وحريات اجتماعية، ومثلما نشأت القوانين السياسية في المصادر؛ نشأت أيضاً القوانين الاجتماعية، وبينما تُؤسّس القوانين الاجتماعية المجتمع وتحميه، تضمنُ القوانين السياسية تطوُّر المجتمع من خلال تنظيم ظروف وجوده.

من الواجبِ استخدام السِّمة المميزة للحريات الاجتماعية بالقدر المستحقّ، أي يتمّ الحصول عليها مقابل أداء واجب اجتماعي، وتُؤكّد الواجبات الاجتماعية على الحريات الاجتماعية، والقدرة الأكبر على أداءِ هذه الواجبات تجلِبُ المزيد من الحرية، هذا هو السببُ في أنّ الحرّيات الاجتماعية هي مُؤشّر على تقدير الكفاءة المثبتة، وتعودُ هذه الحكمة الاجتماعية إلى حقيقة أن الحريات الاجتماعية تُؤثِّر بشكل مباشر على وجود المجتمع، وأن الأخطاء التي يُمكِن ارتكابها في هذا الموضوع ذات طبيعة يُمكِن أن تُؤدّي إلى كارثة في المجتمع.

أمّا في حالة الحريات السياسيّة فينقلبُ الأمر، إذ لا يوجد التزام لكسب الجدارة من أجل الحصول على هذه الحرّيات؛ لأنها لا تنشأ من قدرة الفرد على القيام بهذه الوظيفة

أو تلك، ولكن من الحاجة أو الرغبة في الحصول على الحقّ والحرية للقيام بها، لكن حرية القيام بعمل ما لا تمنحُك القدرة والقوة للقيام بذلك العمل، وهي في أحسن الأحوال تُهيِّئُ لإمكانية اكتساب تلك الكفاءة والقوة، لكن هذه الفرصة ليست كافية دائماً لتوفير اللياقة اللازمة لهذا العمل؛ لأن هذه الكفاءة والقوة إما مكتسبة أو لا، فإذا كانت مكتسبة؛ فإن الحرية التي يتمُّ الحصولُ عليها بشكل تعسّفي إلى حدّ ما، ستُسبّب الكثير من الفساد، وعندما لا تُكتَسَب القوة والكفاءة اللازمتين، ستضيع هذه الحرية في وقت قصير.

تتعلق القضايا السياسيّة بشكل حصري بوجود المجتمع وظروفه، وعليه فإنّ انتهاك الحريات السياسية لا يؤثر بشكل مباشر على وجود المجتمع بطبيعة الحال، فالقضايا السياسية لن تكون مؤهلة وفعّالة في نطاق الحريات الاجتماعية، كما أنه إن كان لدى المجتمع القدرة على أداء واجباته الاجتماعية بشكل صحيح، فيُمكِنه إذن إزالة المساوئ التي تنشأ بسبب الفساد السياسي، ولما كانت الحريات السياسيّة لا تتطلّب استحقاقاً فيُمكِن الحصول عليها بالقوة والإجبار، لذلك هي مثلُ كلّ ما يمكن تحقيقه بالقوة حينما تكتسب، فتكون لمصالح بعض الناس وتكون في الوقت نفسه ضد مصالح البعض الآخر، والنضالات والجهود السياسية المسجّلة في تاريخ الأمم تنبعُ من طابع الحرية السياسية هذه، ومع ذلك، لا يوجد مثال واحد يوضح مدى الكراهية والخلاف بين الحريات الاجتماعية للناس، فعلى العكس من ذلك، لطالما ربطت الحريات الاجتماعية الناس ببعضهم البعض، في كانت الحريات السياسيّة تفرّق بينهم.

نتيجةً لذلك، يُمكِننا أن نستخلص من هذه التفسيرات أنَّ حرية الواجب في الحياة الاجتماعيّة تتطلّب حرية الواجب في الحياة السياسيّة، والأصل أنَّ الحرية الاجتماعية إنما هي شيء مستحَقّ بالضرورة، في حين الحريةُ السياسيّة بشكل عام ليست شيئاً مستحَقّاً بالضرورة، وبينما تُوفّر الكفاءة والأهلية الكبيرة في المجال الاجتماعيّ حريةً أوسع؛ فإنَّ الحريةَ التي يتمُّ الحصولُ عليها في المجال السياسيّ تخلُقُ مسؤوليةً والتزاماً يتطلَّبُ الوفاء

بالعديد من الواجبات السياسيّة، فمن الواضح إذن أنَّ الفرق بين الحريات الاجتماعية والسياسيّة مُتجذِّر وأساسيّ، وأيُّ خلط بين هذَين النوعين من الحرية يُؤدّي إلى أخطاء عميقة لا يُمكِن إصلاحها.

أما بالنسبة للواجبات الاجتماعيّة؛ فيُمكن أن تكون شديدةَ التنوُّعِ وفقاً لرقي الأخلاق أو فسادها في المجتمع، لكن الأساس الذي تقوم عليه الحرية الاجتماعية لا يتغير، مثل طبيعتها الأساسية فهي لا تتغير أيضاً، ولهذا ربما يرغب المجتمع من المرأة سلوكيات جذّابة، كأن تكون وسيلة للترفيه والملذّات، كما يمكن أن يرغب في الفضائل الأخلاقية والفكرية، ومع ذلك، فإنّ تلبيةَ احتياجات المجتمع غير الأخلاقيّ المحب للمتعة أسهلُ من تلبيةِ احتياجات مجتمع جادٍّ وسليم وفاضل، لذلك تتمتَّعُ المرأة بحُريّات واسعة في مجتمع يُحِبّ المتَع، بعكس المجتمع الجادّ، وعليه فإنَّ مستوى حرية المرأة في المجتمع لا يُحدِّدُ عظمةَ ذلك المجتمع، ولا القيمة الاجتماعية للمرأة، ومِن أجل قياس قيمة وطبيعة المرأة والمجتمع كلاهما، فمِنَ الضروريِّ معرفة ما هي الحرية؟ وما المقابل في اكتسابها؟ وذلك للتفريق بين ما إذا كانت هذه الحرية فضيلة أم مكافأة لعدمِ كونها وسيلة للمُتعة والترفيه.

إن أطروحات النساء الغربيّات التي تتَّبِعُها نساؤُنا ليست سوى مطالبة بالحقوق السياسية، وعلى العكس من ذلك فإنَّ طبيعة أُطروحات نسائنا اجتماعية، وهذا الاختلاف لم يُتمكّن من إدراكه، وقد أدى هذا الالتباس إلى ظهور أطروحات لا أساس لها من الصحة. إذا نظرنا التغييرات في حياة النساء داخل المجتمع العثماني، يُلاحظ أنها توسّعت كثيراً في السنوات الخمسين الماضية، بحيث تتمتَّع نساء اليوم عموماً بحرية أكبر مما كانت عليه قبل خمسين عاماً، لكن هذه الحرية المعنيّة ليست حرية المرأة التي تعيش في الخفاء مثل المرأة الأوروبية، بل هي حرية المرأة المسلمة التي لا تتعرَّض لأي اتّهام أو انتقاد في الوقت الحالي، فالمستوى الحالي لحرية المرأة لا يحتاج حتى إلى شرح، أي إنه ليس سوى نتائج تطوّر المشاعر والأفكار الناشئة عن متطلّبات نمط الحياة.

إن الحرية التي حصلت عليها النساء اليوم في مجتمعنا لا يمكن ربطها بأطروحاتهنّ؛ لأن تلك الأطروحات لم تظهر من قبل، بل هي نتاج الحرية التي اكتسبناها نحن، ولو تركنا تطوّر المسار المجتمعي بشكل طبيعي، فإنه سيضمن بالطبع قدراً أكبر من الحرية للمرأة، ومع ذلك، فإنّ هذا التطوّر سيُحقّق الحريات وفقاً لمراحلها الخاصة، وعليه فإن حرية كل جيل ستقتصر على مقياس المستوى الذي يستحقّه، بالإضافة إلى ذلك، سيجعلها أكثر ملاءمة للأخلاق والتصور الذي سيُمثِّل الأجيال القادمة، لذلك، فإنَّ هدف ورغبة نسائنا في تحديد أوضاع المرأة في المجتمع العثماني المستقبلي -أي الوصول إلى وضع مساوٍ ومماثل للمرأة الغربية بشكل تعسُّفي- ليس سوى خطوة أنانية سيئة تتجاوز حدود القانون والسلطة.

واليوم نرى الفردَ غيرَ قادر حتى على فهم واجباته الاجتماعية العادية جدّاً والوفاء بها، ولذلك فمن الممكن أن نفهم بسهولة ما العواقب السيئة التي قد تترتّب على مثل هذه الخطوة الخاطئة، خاصة أثناء تفكُّكِ المجتمع الذي وصل إلى درجة بعيدة في تفكُّكِه.

يجب أن نستيقظ ونعي أننا نجعل مستقبلنا صعباً للغاية؛ وذلك أننا نحاول حلَّ أصعب المشكلات بسطحية وخفّة لا يُمكِن تصورها، دعونا هذه المرة لا نسعى لإرضاء النزوات -الضارة والمتغيرة بسرعة- التي يصوّرها خيالنا المريض، فإن فعلنا ذلك فإننا سنوجِّه ضربة قاتلة أخرى لوجودنا الاجتماعي، الذي يتمُّ سحقُه تحت وطأة أخطاء لا حصر لها، يرتكبها أولئك الذين يعتقدون أنَّ لديهم القدرة على إحياء المجتمع وتجديده.

إن أطروحة نسائنا هي إلغاءُ منطق الحريم، وخلقُ اتصال وعلاقة بين الرجل والمرأة على غرار المجتمعات الغربية، لذلك لا يمكن أن يُشك في أن الأطروحات المعنية ذات طابع اجتماعي بشكل خاص، وبناءً على المبادئ الموضحة أعلاه، فإننا نقول: إنّ هذا الاتصال والعلاقة يتطلّبان احتياجات اجتماعية حقيقية، وإذا تم اكتساب الكفاءة الكافية في مجتمعنا الذي يعتمد على تلبية هذه الاحتياجات؛ فإنَّ الثورة التي تُريدها المرأة في العلاقة الحرّة بين الجنسَين ستحدثُ بشكل عفويّ كما أوضحنا سالفاً.

تطالبُ النساءُ بحقوق جديدة ويعتقِدْنَ أنَّ ذلك سيجلبُ سعادة أكبر للمجتمع، على أنه لا يمكن للمجتمع أن يوافق أو يمنح حقّاً لأي شخص بخلاف الحقوق المستحَقّة الطبيعية له، ومن خلال رفض هذه المطالب اليوم؛ فإنَّ مجتمعنا لم يفعل شيئاً سوى تكوين شعور بالدفاع المشروع عن نفسه، وممارسة حقوقه التي لا تقبل الجدل.

وبما أنَّ غالبية المجتمع يُؤمِنُ بأن هذه المطالب ذات طبيعة من شأنها أن تُعرِّضَ وجود المجتمع للخطر، فسيتعيَّنُ على مجتمعنا رفضُ هذه المطالب، إذ ترى هذه الأغلبية أنَّ تلك المطالب تتعارض مع فهمها الاجتماعي والأخلاقي ومشاعرها وأفكارها وتقاليدها، ومن خلال هذا الرفض، لم يُؤدي مجتمعنا إلا واجبُه.

إنَّ العمل على تغيير أو تصحيح فهم وأفكار ومشاعر المجتمع العثمانيّ هو عملٌ يتشارك فيه العلماء والمفكرون وعلماء الاجتماع، وهذا أمر يجب أن تعرفه نساؤنا، لذلك لا ينبغي أن تتفاجأ النساء والنسويات من المجتمع الذي لا يقبل نصائحهنّ وتحذيراتهنّ التي لم تُفْضِ إلى نتيجةٍ تمنحهنّ ما طالبن به من الحقوق.

وبالرغم من ذلك فإنَّ نساءنا يُظهِرنَ ردّة فعل عندما لا يُوافق على أفكارهنّ، فلا يتردَّدنَ في معارضة الجمهور، حتى في مثل هذه الفترة التي تمرُّ فيها البلاد بأزمة نادرة وخطيرة، على أنَّ الأفكار والمشاعر الصادرة منهنّ تجاه المجتمع، والمندِّدة برفض المجتمع منحهنَّ ما أردْنَ من حريات، لم تَسلَمْ من إثارة الاضطرابات، فمن الواضح أنه لا شيء يمنعهنَّ من نشر أعمالهنّ الدعائية/ البروباجندا، وتنفيذ أفكارهن كما يحلو لهن، داخل الأسرة وخارجها[12].

يشعر الجمهور بالغضب من رؤية تهوُّر غير مبالٍ في طريقة لبس النساء وبالطريقة التي يتصرَّفنَ بها، فذلك سلوك صريح يُعاكِس مفهومهم للشرف والأخلاق، وأولُ واجب اجتماعيّ على الفرد هو طاعة واحترام الإرادة الاجتماعية، ويبدو أن النسويات غير

12) الحديث هنا عن المطالبات النسوية عموماً بنسائها ورجالها.

مدركات أن أولئك الذين يرتكبون جريمة اجتماعية من خلال انتهاك قواعد وتقاليد وقانون المجتمع العثمانيّ يستحقُّون العقاب.

إن ما يُقدِّمه أصحاب الفكر النسوي[13] لا يتوقف عليهم فحسب، فقد تقوم مجموعات أخرى ترفضُ الانصياع للدولة بحجة أن القوانين ليست عادلة أو أنها قاسية للغاية، وقد تدّعي أنها لن تطيع غير القوانين التي ستضعُها هي بنفسها، فكيف سيتعامل أصحاب الفكر النسويّ مع هذا الواقع؟ هل سيسمحون لمثل هذه المجموعات الأخرى؟ وهل سيعترفون بأحقِّيّتهم في تغيير القوانين وفقاً لأهوائهم، وأحقِّيّتهم في رفض سلطة الدولة التي يُفترض أن لها الحقّ في عقابهم بما تراه؟!

وبنظرة عابرة على الأحداث التي تجري اليوم، يمكن أن نستنتج أن المجتمع العثمانيّ لم يكن على عكس دعاة التجديد في مجال حقوق المرأة كما يُعتقَد، وقد يُعتقد أن الاعتراضات على هذه الادعاءات التجديدية ليست سوى معارضة مؤقّتة لبعض كبار السنّ المتطرفين، ومع ذلك، فإنَّ الحقيقة لها جدِّيّة وطبيعة مُؤسفة أكثر مما يظنّ، لأن غالبية المجتمع العثماني يُعارِضُ بشدّة الخداع النسويّ الذي يجده قبيحاً في القلب والعقل، وبالرغم من ذلك فإنَّ هذا المجتمع البائس يعيش في حالة من الاضطراب لدرجة أنه عاجز عن إخضاع المعارضين لإرادته.

لقد فقد المجتمع العثماني قوَّته العقابيّة بسبب الفوضى والاضطراب، فلا شيء يمكن أن يمنع السلوكيات السيئة للأفراد، ولا شيء يمكن أن يُجبر الذين يُعارضون المجتمع على الخضوع والالتزام، والمشكلة التي تسمى النسوية العثمانية هي في الواقع واحدة من الانعكاسات الرئيسة لتفكُّكنا الاجتماعي، والأطروحات النسوية –التي تنبع من ضعف قوة الردع الاجتماعية– يُمكنها الحفاظ على وجودها بفضل هذا الضعف، مهما استمرّ الجدل الذي يرجعها لأصول النسوية الغربية ويظهر جذورها غير الشرعية.

13) عبّر عنها المؤلف بمصطلح «النسوانية» في نسخة الكتاب العثمانية.

إنَّ الخوف من القانون يمنع الأفراد المعارضين للنسوية من التعبير عن ردود أفعالهم، وإلّا فإنَّ سلطة العقوبات الفردية كانت ستظهر على السّطح بعنف كنتيجةٍ لغياب قوة العقوبة الاجتماعية، لذلك كان على المجتمع العثماني، الذي حُرِمَ من سلطتَي العقوبات، أنْ يطلب مساعدةَ ودعمَ السلطة التنفيذية من أجل إخضاع النسويات والدفاع عن نفسه ضدّ عناصرهم المعارِضة[14].

لا يمكن تنفيذ مهمة اجتماعية إلا من خلال أداة اجتماعية، لهذا السبب فإنَّ حقيقةَ محاولةِ السلطةِ التنفيذية القضاءَ على الأحداث التي تُعطّل النظام الاجتماعي من خلال مسؤوليها؛ زادت من السخط العام، وقد استفادت النسويات من هذا الوضع بمهارة كبيرة، والتجاربُ تقولُ بأن كثيراً من المصائب الاجتماعية التي يكون القضاء عليها مطلوباً تقوى وتنتشر في المجتمع دون وعي، ومن الواضح جدّاً أن السلطة التنفيذية –التي هي بطبيعة الحال بحاجة إلى التدخل في مواجهة مثل هذا الخطر الاجتماعي– لن تبقى غير مهتمة.

والذي يجب أن يحدث هو تنفيذُ هذا التدخل مرة أخرى بالوسائل الاجتماعية، كتشجيع إنشاء منظمة للدفاع الاجتماعيّ تتكون من الرجال والنساء الذين يُمكِنهم تولّي مهمة الدفاع عن هوية المجتمع وتوجيهه، ويمكن لهذه المنظمة أن تَحظى بالاحترام والثقة وطاعة المواطنين.

ومن الأدوات الأخرى التي يجب أن تستخدمها السلطة التنفيذية، توعية الرأي العام بالخُطَب والمنشورات، وبيان الأهمية والحاجة الملِحّة لوضع حدٍّ للخطر الذي يواجهه الوطن العثماني بسبب الاضطراب الاجتماعيّ والفوضى التي دمّرت وجودنا القوميّ، فما دامت الأخطاء التي لا حصر لها في هذا الواقع الاجتماعيّ الخطير لم تُصحح؛ فلن يكون من الممكن وضع حدٍّ لعدم المبالاة التي تواجه المساعي التعسّفية التي تُعرِّضُ المجتمع العثماني والوطن العثمانيّ للخطر، بما تحمِلُه من آثار مدمِّرة وغير أخلاقية.

14) المعنى العام: ثمة عقوبة بقانون الدولة وعقوبة أو ردع مجتمعي، وفي حال ضعف الردع المجتمع يستحسن اللجوء لقانون الدولة لإلزام المخالفين.

خاتمة

تعتمد قدرة المجتمع العثماني على استعادة قوته وحَيَوِيَّته من خلال تفضيل الصفات الأخلاقية على الصفات العلمية، وتقديم الفضيلة على المعرفة، والتربية على المعرفة، ويجب أن يُفهم أن المعرفة أداة، أما التربية فهي هدف، والمنتظر من هذا الهدف أن يتكوّن لدى العثمانيين حبٌّ راسخ لا يتزعزع، للقيام بالواجب والعمل، وأن يتثقّف العثمانيون بالفضيلةِ الفكريةِ والإيمانِ الراسخ، والمجتمعُ المنظّمُ يخلق أفراداً يتمتّعون بالفضائل الأخلاقية والنضج، كما يمكن للدول السعيدة والقويّة أيضاً أن تخلق مجتمعات مثالية.

الرسالة الرابعة: أزمتنا الفكريّة

لقد كان من المفترض علينا الاستفادة من منجزات الحضارة الغربية وتوظيفها في تقدم بلادنا وتطورها، لكن بدلاً من ذلك ظهرت لنا طبقة مثقفة ذات تأثير واسع في مجتمعنا بلا رقيب ولا منافس، لكنها ذائبة تمامًا في الوعي الغربي، فوجدنا هؤلاء المثقفين يرَون انتشارَ هذا المرض في البلد كلِّه على أنّه العلاج لتحرُّرنا الوطنيّ، ولهذا السبب فباسم النهضة والتقدّم يتسبَّبُ مثقّفونا في تعكير المجتمع من خلال إرباك الضمائر، والتشويش على الأفكار، وهم يَجرُّون البلاد نحو مستقبل مُظلِم ومجهول.

والغريبُ أن عقليّة هذه الطبقة المثقّفة المحبة للغرب، لا تُشبِهُ -بأيِّ حال- العقليّةَ الغربية التي تتّخِذُها سيّداً، فهم يَصبُّون كلَّ انتقاداتهم المتشائمة والمدمّرة على بلدهم، فيَكيلون الاتهامات، ولأنهم لا يستطيعون شرحَ القضايا ولا إثباتَها ولا فهمهما يلجؤون إلى الإنكار، وبالرغم من أنهم لا يعرفون الواقع الحاليّ لبلدنا اليوم حقّ المعرفة، فإنهم يُعلِّموننا كيف ينبغي أن نكون في هذا المجتمع!

تظهرُ العقليّة الغربية المسيطرة على هؤلاء الناس في كل قضية، ولعل فهمهم لتصحيح شؤون المجتمع هو مثال واضح على ذلك. إن ما يحصل عادة في البلاد الأخرى إذا كان هناك شعور بالحاجة إلى تصحيح خطأ أو نقص في شيء ما، فإنهم يسعون -مستعملين ما يلزم- لإصلاح هذا الخطأ، أما في حالتنا فلا يلجأ إلى تصحيح ما هو موجود؛ إنما يسعى إلى إزالته واستبداله على الفور دون تردّد.

ففي نظر «أسيادنا» المتحمّسين هؤلاء؛ الحاجة إلى التصحيح تعني الفرصةَ للتخلّي عن الموجود أو استبداله أو هدمه، أما الغربيون فالإصلاح عندهم يتمّ وفقاً لرغبتهم، وباختصار: فبينما نحاول نحن تدمير كل شيء للبدء من الصفر، فإنَّ الغرب يُحاول إصلاح ما عنده وحمايته من الزوال.

إن التغيير بدلاً من التصحيح يعني تجربةَ شيء جديد تماماً، وفي هذه الحالة يُحرَمُ الناسُ من المعرفة والخبرة التي اكتسبوها في الماضي، ويتحمّلون الكثير من المتاعب والآلام، ولا يُمكِنُهم الاستفادة من ماضيهم. وفي هكذا ظروف؛ لا بدَّ من تكرار بعض المحاولات، وبمعنى آخر: إضاعةُ الوقت القيّم في التردّد والشكّ ومحاولة إصلاح ما تمَّ ارتكابُه من أخطاء جديدة، ويترتّب على ذلك نتائج أكثر ضرراً وخطورة من الأخطاء والعيوب المراد تصحيحها أصلاً، ويتولَّد عن ذلك مشاكل جديدة.

كما أنَّ الاستبدال الذي يفعلونه؛ هو في حقيقتِه إجبار شيء ما على ترك مكانه نيابة عن آخر، وهذا نوع من الاستبداد بالقوّة، وهذا التحكُّمُ إنْ لم يكن على الحقّ ومبرّراً، فسيكون تعسُّفاً مِزاجيّاً، ومثل هذه الحركات التعسُّفية يَجُرُّ بعضها بعضاً، والمكان الذي يَسودُه الحكم التعسُّفيّ ينتج عنه حكم مطلق، ومع الحكم المطلق يغيبُ العقل، ويضيع الحقّ والقانون، ويغيبُ تأثيرُ الحكمة والاعتدال والتجربة، ففي المحصِّلة ما يفعله هؤلاء سيؤدي إلى كارثة عامة.

إنّ حالة المنبهرين بالغرب تُشبِه أولئك الذين يَقرؤون الكتب الطبّية بغرض الحماية من الأمراض والتمتّع بصحة كاملة، وفي النهاية بدؤوا يرَون الحياة على أنها عبء لا يُطاق، وعذابٌ طويل يعجزون عن تحمُّله، لأنهم يتخيّلون أنهم يعانون من جميع أنواع الأمراض.

وهكذا هم مفكِّرونا قد وقعوا في أخطر وأسوأ المشاكل في النهاية، على الرغم من أنهم يَجمعون المعلومات ويَبحثون رغبةً في توفير صحّة أفضل للمجتمع الذي ينتمون إليه، غير أن المعرفة التي اكتسبوها جعلتهم لا يرون وطنهم إلا مصدراً للألم والمعاناة، ونتيجة لذلك فليس بإمكانهم البقاء مرتبطين بهذا الوطن إلا بشعور وراثي غير مفهوم.

وهاتان الحالتان اللتان تُشبهان بعضهما البعض؛ تكشفانِ لنا أنّ المعارف التي تُكتَسب بشكل عشوائيّ لا تمنح صاحبها كفاءة ولا قوة. فالأفكار المكتسبة بلا منهج وبدون غرض ستكون ضارة؛ لأن الأفكار التي تظهر بهذه الطريقة كما أنها تُؤذي حاملي مثل هذه التصورات الخاطئة؛ فإنها تؤذي كذلك من حولهم أيضاً، كما أن مَن يَسلك هذا

السبيل لتحصيل المعرفة يُحسب أنه مريض، ولذلك فلا يتبع منهجاً وهدفاً في رحلة تعليمه، حاله كحال أولئك الذين أشرنا إليهم من قبل وهم يقرؤون الكتب الطبيّة، لا سيما أن كلّ معارفه تستند إلى وضع غير طبيعيّ، مثل «عدم معرفة الذات»، وفي هذه الحالة يتّخذ المرض شكلاً مُعقداً وفريداً.

في الواقع، تُظهِر معرفة المنبهرين بالغرب بالقضايا الروحية والاجتماعية والسياسية سِمَتَين مهمّتَين:

- الأولى: عدم معرفة بالجوانب التي تهمّنا، وعدم رغبة بالتّعرّف عليها أصلاً.
- الثانية: معرفة بقضايا وأدوات ومبادئ كثيرة، غير أنها ليست ذات صلة بنا.

وهذا الارتباك الغريب هو نتيجةُ موقفٍ آخر موجود في مجتمعنا، وهو أكثر غرابة وأكثر خطأ، ويمكن وصفه كالتالي:

لقد تشكَّل المجتمع العثماني منذ قرون وصنع حضارة عظيمة ومعروفة، وأدّى دوراً مهمّاً في التاريخ، ومع ذلك فإنَّ المستغربين لدينا يَحتقرون الحياة الروحية والأخلاقية لأُمّتِهم، لأنهم يجهلون نضج قوانينها ومبادئها الاجتماعية والسياسية؛ أي أنهم يجهلون القِيَم التي تُظهِرُ عبقرية الأمة، والتي يتكوَّنُ منها الوجود القوميّ والفكريّ والأخلاقي، ولذلك فهُم لا يأملون الاستفادة والتعلُّم من تجارب تاريخنا، ولذلك فهم يجهلون أنفسهم، وذاك أشنع الجهل.

لذلك فإنّ المعجبين بالغرب وصلوا درجة صاروا يَعدُّونَ أمّتَهم مجتمعاً حديث التكوين، يُحاولُ اكتساب وجوده القوميّ!

وما ذلك إلا لاحتقارهم لنا، ولشكِّهم في عظمة تاريخنا وأسلافنا! تمتلئُ العقول اليوم بهذه الأفكار والقناعات الغربية، وفي النهاية يُؤدي سعيهم إلى تبديل روح الأمة وهجراً لأفكارها! إن قيمةَ المعارف التي يحصلون عليها بهذه الطريقة ستبقى محصورة

بالأفراد، ويمكن تنشئة المهندسين والأطباء والعلماء والحرفيّين، لكن هذا ليس له أي قيمة اجتماعية؛ ولعل الأمر يكون مفيداً إن تمَّ الجمع بين المعرفة والقياس، لأن الإنسان يُمكِنه بالمقارنات بين الكائنات فهمها بشكل أفضل، ويُرتِّب بالتالي أفعاله وفقاً لها؛ فالمعرفة تعني القدرة على المقارنة والحكم بالقياس.

لذلك، فمِنَ الواجب أن نعرف ما يكفي عن أنفسنا لإجراء مقارنات بين مجتمعنا ومجتمعات الآخرين، فإنْ لم نفعل فإنّه -وبغَضِّ النظر عن مقدار ما نُجريه من مقارنات بين الدول الأجنبية، وبغضِّ النظر عن مدى القوة والسلطة التي سنحصل عليها من خلال النتائج العمليّة والمنطقية-، فإنه لن يُمَكِّنُنا من إيجاد وتصحيح القصور في مجتمعنا.

لقد تغيَّرت عقلية المعجبين بالغرب كثيراً، حتى إنهم أصبحوا يفهمون ويفسّرون معظم الأشياء التي يتعلّمونها من الغربيين بطريقة مختلفة تماماً عن معانيها الأصليّة، أصبحوا أجانب أكثر من الأجانب أنفسهم، وهذا يُبعِدُهم أكثر فأكثر عن بيئتنا، الأمر الذي أدّى بهم إلى الوقوع في عجز كامل عن فهم أصول هذه البيئة وأهميتها.

أليست البيئة التي وُلِدَ فيها حدث ما؛ هي الأساس الأهم لفهم ذلك الحدث؟

وبالرغم من أن هذه النقطة هي حقيقة علميّة واضحة، فإنهم لا يأخذون البيئة في الاعتبار في أبحاثهم وأفكارهم، ولذلك فإن الأحكام التي يُصدِرونها تكون دائماً سلبية ومدمّرة؛ ولا تحمل أي صفة إيجابية، ولأنهم أصبحوا أجانب عن بيئتنا فإنَّ ما حصَّلوه من معرفة وتصورات عنّا إنما هي محض خيالات وتنميطات ليس لها أية قيمة علمية.

إن الأهمية الكبرى للبيئة ليست محل تقدير عند هؤلاء المنبهرين بالغرب، فهم يعتقدون أن القوانين المدنية الغربية يمكن أن تُطبَّق في كل مكان، لكن ما يخفى عليهم أنه مع تغيُّر القوانين وشكل الأوطان فإن طبيعة الإنسان تتغير هي الأخرى، وهذا يتسبَّب لنا بخيبة أمل مريرة.

لا شكَّ أن هذه العقلية نفسها موجودة بتصوراتها الخاطئة في ميدان الأدب كذلك، فمع بعض الاستثناءات النادرة، يُمكِنُ القول إنّ ميدان الأدب اليوم بعيدٌ كلّ البعد عن الصدق والجدية، فأعمالنا الأدبية ليست تعبيرًا عن ذاتنا وروحنا، بل هي نتيجة لبعض الأفكار الأجنبية، فهي أدب مصطنع مكوَّن من أفكار ومشاعر تمَّ تهريبها إلى بلادنا. كما تمّ استبعاد الروح الوطنية من أدبنا، وبهذه الطريقة غابت شخصيتُنا عن أدبنا، وصارت في حالة يُرثى لها.

وبالنظر إلى الأدب المنتشر في بلادنا؛ فلا يمكن رؤية أي شيء يتعلّق باللغة التركية سوى الكلمات التي هي وسيلة للتعبير، استبْدل مصدر إلهامنا بمشاعر مصطنعة واستبْدلت المشاعر العميقة والمخلصة بالحِدّة والحرية المفرطة، وأطلق على كل هذه الآثار أنها من نتاج الفنّ الذكي الذي وصل إليه الأدب.

وبدلاً من تقوية روحنا الوطنية فإذا بها تَضعُف، وبدلاً من أن نُكرّسَ الإيمان القوي والحقيقي في آدابنا، أصبح أدباً ضارّاً يُثير الشبهات والتردّد وعدم الإيمان واليقين، ولن ينتج عن ذلك غير الهزيمة والانحلال المدمران.

يجب أن يكون للفنون وطن، فالفنونُ الجميلة هي التي تحمل الروح الوطنية، وتتَّخِذُها مصدراً للإلهام، ولأنَّ المستغربين لا يمتلكون هذه المشاعر، فإنَّ فنوننا الجميلة في أيدي بعض الحرفيين[15] الذين يَفخَرون بمهاراتهم، ولكن يفتقرون إلى العبقرية والإلهام.

إن الإعجاب بالغرب بدلاً من أن يعمل على نشر الحياة الفكرية في البلاد؛ تسبَّبَ في حدوث اضطراب غير عادي، لدرجة تُمكِّننا من القول بأنه لا توجد حياة فكرية في بلدنا اليوم. لقد حُرِمَ مجتمعُنا من تذوُّقِ الأفكار والأعمال الفنية، وغمرَه الكدرُ والغمّ والحَزَن، فكان التشاؤم نتيجة لذلك؛ هذا التشاؤم الذي عكّر الفكر ولطّخ الأرواح بالسوداوية، وانتشر بسرعة شديدة؛ ولّد الأنانية والنفعيّة المنحطة، وأصاب الروح الوطنية ووحدتها وأهدافها بالتسطيح والتبسيط الساذج.

15) يجيدون الصناعة الأدبية.

دعونا نتناقش حول العقليّة الغربية الإحيائية التجديدية في بيئتها بدلاً من أن نَجلِبَها كما هي إلى مجتمعنا؛ فتُحدِثُ آثاراً مدمّرة على بيئتنا، **إننا نرى أن دعاة التغريب لدينا غربيون أكثر من الغربيين أنفسهم،** لذلك فعقليتُّهم ليست أكثر من طُفَيليّ متعلق بالغربيين، كما إنهم طُفَيليُّون أيضاً على مجتمعنا؛ لأنهم يعيشون فيه وبفضله لكنهم غير مُبالين به.

والأسوأ من كل ذلك في حال لم يضع هؤلاء المثقّفون المعجبين بالغرب حدّاً للضّررِ الذي تسبَّبوا به في المجتمع بمعرفتهم الزائفة، فسوف يُحوِّلون هذا المجتمع في نهاية المطاف ليكون مثلهم طُفَيليّا متعلقاً بالأوربيين.

هل سيكون قدَرُنا دائماً السقوط من يدي متطرّف إلى متطرّف آخر؟

لقد كان أكبر عيب لطبقة مثقّفينا سابقًا عدم معرفتهم بالحضارة الغربيّة في العصور القديمة، فأشاعوا عداوتها، أما الآن، فإننا نرى المنبهرين بالغرب قد وقعوا في الموقف المعاكس تماماً لِما كان عليه الحال من قبل، فصاروا غرباء عن وطنهم قد أنستهم تبعيّةُ الغرب أنفسَهم بسبب جهلهم بوطنهم، فهم مهوسون بحضارة الغربيين دائماً حتى في شِعرِهم وخيالهم، وإذا قارنّا المثقَّفين القدامى بالمثقّفين الجُدد من حيث كونُهم عنصراً من عناصر الحضارة، فسنجدُ أن الجُدد أكثر ضرراً.

والواقعُ أنَّ الحالَ اليوم كما هو الحال الأمس؛ حيث أعاق تخلفُّنا في مجال التعليم تقدُّمَنا وتطوُّرَنا، كما اتّخذ جهلُنا شكلاً قديماً وحديثاً؛ فالقديم تمثَّل في عدم اكتراثنا بالتطورات التي ملأت مجالات الأفكار والتجارب، وأما المشكلة الحاليّة فهي عدمُ إدراكنا ومعرفتنا بعلومنا القديمة.

إنَّ السِّمة الأكثر وضوحاً لجهلنا اليوم هي أنه مغطًّى بغلاف خادع تكوَّن من الكثير من المعلومات الخاطئة، ولذلك فهو يشبِه العلم الحقيقيّ، غير أنه أكثر أشكال الجهل ضرراً؛ لأنه يمنعُنا دائماً من المحاولات الجادّة والمفيدة، ويُقلِّلُ من قيمتنا في عالم الحضارات، ويجعلُنا نعتقد أننا لا نمتلك القدرة على متابعة تقدُّم العصر.

إن تخلُّفَنا الحاليّ هو نتيجة متعلّقة بعملنا وسعينا، فمن أجل نهوض أُمَّتِنا شعرنا بالحاجة إلى الاستفادة من الحضارة الغربية، وبطريقة ما أدَّت هذه الفكرة إلى تصوُّرٍ خاطئ مَفادُه بأنه يجب أن نصبح غربيين، وهذا هو الخطأ الأساس الذي ولَّد تصوُّراً جَعلَ كل أعمالنا وجهودنا هباءً بلا فائدة، ونشأ عن هذا، الاعتقاد بأنه وحتى نتخلّص مما نحن فيه، فلا مناص من تقليد الغرب في جميع النواحي، وهذا فكر قبيح وغير لائق.

ولسوء الحظ! ونتيجةً لاتّباع هذه القناعات والتصوّرات الخاطئة، حاولنا تقليد الغرب بكل كياننا، لقد أخلصنا لهذا المسعى جيداً لدرجة أننا تَمكَّنّا من إنشاء عالم زائف يتكوّن بالكامل من معتقدات ومشاعر وعلوم مقلِّدة مستنسَخة، جعلتنا نعيشُ في نشوة، منغمسين في الرغبات والأحلام المشرقة في الظاهر، غير أن الموت في باطنها، والحقيقةُ أن ما وصلنا إليه الآن هو شبه معلومات خلقَت مُتحَذلِقين لم يخرجوا عن كونهم في حقيقتهم من أنصاف العلماء المعجَبين بأنفسهم.

ينبعُ شغفُنا بكل الأشياء الجديدة والمجهولة من جهلنا بفوائدها وأضرارها، وعلى الرغم من أننا لا نعرف مدى ضررها؛ فإننا نُقرِّرُ على الفور بأنها مثالية، وفي المقابل فإنّ ما نعرفه ولا نقبله الآن هي الأشياء التي كانت لدينا منذ عهود قديمة، وكأنَّ الشيء الذي لا نعرفه نجده مُمتِعاً وخالياً من العيوب، ونعتقد أنه سوف يُرضي طموحاتنا وآمالنا!

هذا بالرغم من أن الأشياء الجديدة والمجهولة غالباً ما تُؤدّي إلى نتائج غير متوقَّعة وسيئة، وهذ يَحدُثُ من خلال تدمير التقاليد والعادات الراسخة، وزلزلة القوى المادية والمعنوية للمجتمع، ولذلك فإنَّ الأفكار الجديدة تُثير الريبة والقلق والخوف، حتى في أكثر الدول تقدُّماً وسعادة.

على أننا نفهم هذا الشغف الغريب الذي نُظهِره ونفخرُ به تجاه كلّ ما هو جديد وغير معروف؛ على أنّه تَطَلُّعٌ شَغُوفٌ للتقدُّم، لكنَّنا في الحقيقة نعيشُ في عالم زائفٍ مبنيّ على مفاهيم وأفكار خاطئة، هذه خلاصةُ وَضْعِنا الروحيّ والفكريّ الحاليّ. وتظلُّ الحقيقةُ بعيدةٌ عن نظرتنا إلى حياتنا، وبالتالي فإنَّ ما نفعلُه هو خَلْطُ الخطأ بالصواب، والحقيقةِ

بالوهم، والهدايةِ بالضلال، ونأملُ من كلّ هذه الخطط المستحيلة أن تحقق لنا السعادة.

إنَّ الإيمان بضرورة التغريب هو الذي أدّى إلى هذه النتائج السيئة، فهو ضدّ هوية أمّتنا، فالأمّةُ تعني الحضارة، وتركُ حضارتنا يعني التنكّر لأمّتنا، وفي الحقيقة إن كلَّ ما تعلَّمناه وغرسناه لفترة طويلة كان يهدف دائماً إلى إزالة الأركان التي تُشكِّلُ وجودَنا القوميّ والتاريخيّ واستبدالها بأشياءِ مستورَدة وأعمال تغريبية.

لو قيل للألمانِ: إنَّ خلاصكم لن يكون مُمكِناً إلا بترك الثقافة والحضارة والحكمة الألمانية؛ كيف سيكون ردّ فعلهم؟ هل يُمكِنُ اعتبار أي شخص يدّعي هذا الادعاء ألمانيّاً، وهل يمكن أن يطلق عليه مصلحاً ألمانيّاً؟!

قد يكون هناك مِنّا مَن يرى أن هذا التشبيه غير منطقيّ؛ انطلاقاً من الاختلافِ الكبير الموجود اليوم بين الحضارة الألمانيّةِ وحضارتنا، مع أنه من الخطأ الاعتقاد بأنّ الحضارةَ العثمانيّة كانت دائماً متخلِّفة عن حضارة الدول الغربية؛ لأنّ حضارتنا كانت في يوم من الأيام متفوِّقة على حضارتهم في كل شيء، ولو لم نكن مُصابين بهذا المرض القبيح (مرض التقليد الأعمى) فلن يكون الاختلاف اليوم كثيراً، ما نريدُه هنا ليس مقارنة حجم المنجزات، وإنما نُناقِشُ المبدأ فقط.

إنَّ مَن يُنكر أو يحتقر ثقافةَ وطنِه وحضارته وحكمته؛ يفقدُ هويته، ولذلك ليس من حقِّه التحدُّثُ باسم الأمة وهويتها.

تُظهِرُ لنا الشكاوى والوَلْوَلَةُ التي نراها أنَّنا نعيشُ في أزمة فكرية عميقة، فالشكُّ، وعدمُ الثقة، والجهلُ العميق، والعجلةُ الشديدة في فعل الأشياء؛ هي سماتُ كلِّ سلوكيّاتِ اليوم. لا أحدَ يَعرف اليوم ما يُؤمِنُ به، ولا مَن يُصدِّقُ، ولا مَن يُكِنُّ له الاحترام، ولا مَن يُطيعُه، وكأنَّ الكلَّ يَعرف كلَّ شيء لكن لا أحد قادرٌ على فعل شيء، هذا بالرغم من أنه لا حدَّ ولا حسابَ لمدّعي الإصلاحِ الذينَ يظهرون في كل مكان، ولهم قولٌ في كلّ مسألة، هذه هي الفائدةُ التي استطعنا تحصيلها من الحضارة الغربية التي نظنُّ أننا نستعينُ بها!

ورغم أنَّ محاولاتنا للاستفادة من الحضارة الغربية قد انتهت بالهزيمة، فإننا يَجِبُ أن نعترف أيضاً بأننا مُضطرون للاستفادة من تلك الحضارة بشكلٍ كبير من أجل ضمان تقدُّمنا الوطنيّ، لكن أثبتت تجاربنا الخاصّة بشكل قاطع أنه لا يُمكِننا الاستفادة حقّاً من الحضارة الغربية من خلال تطبيقها كما هي بكاملها، حيث تُظهر تجارب الدول الأخرى التي جربت نفس المسار من قبل أنه من الممكن الاستفادة من فوائد الحضارة الأجنبية من خلال تكييفها مع حضارتها الخاصّة.

وعلى هذا؛ فإن المسار الذي كان ينبغي اتّباعه هو تأميم الحضارة الأوربية، بمعنى تشكيلها وفق هويتنا الحضارية، لقد كان من واجبنا أن تكون مهمّتنا أن نأخذ من الغرب ما هو ضروري ومناسب لتنمية حضارتنا ونطبّقه في بلادنا.

من الجيد أن نرغب في الاستفادة من حضارة مُتفوّقة، ونستغلَّ الفرصة المتاحة لنا من أجل تطوير حضارتنا الخاصة، لكن هذه الرغبة ينبغي أن تُؤدّي إلى تعزيز وجودنا الروحيّ من خلال ضمان تنميةِ عقليّةِ الملاحظةِ والمقارنة، وتنميةِ حماسنا وجهدنا للتعلّم، وتنميةِ قدراتنا مثل الذكاء والفكر، فهذه هي الطريقة الشرعية والطبيعية الوحيدة التي ستقودُ الأُمَم إلى السلام.

هذه الرغبة الجيدة هي بمثابةِ المنشّط الذي سيجعل دراساتنا وأنشطتنا أكثر كفاءة، وتزيدها وتحرّكها باستمرار، وبهذه الطريقة نكون قد تعلَّمنا ودرسنا حضارتنا وحضارة الأوروبيين.

بهذه الطريقة، ثمّة آلاف الحقائق وآلاف الأخطاء التي سنكشفُ عنها من خلال الجمع بين «العقليّة العلميّة» و«طريقة التجربة»، وهي خصائص الحضارة الغربية التي تسبَّبت في تفوُّقها، وسنتمكّنُ في هذا الوقت من إصلاح تلك الأخطاء الكثيرة، كما أنه ومن خلال هذا الطريق سنتعلَّم أيضاً الحقيقة التالية: «إنَّ مُثُلَنا وقناعاتنا الاجتماعية والسياسية نشأت بالكاملِ من ديننا».

إذن يتعيَّن علينا احترامُ ديننا، وعلينا أيضاً الاعترافُ بجميع حقوق الدِّين علينا، وحينها سوفَ نفهمُ بأنَّ ما يسمى باللادينية هي نتيجةٌ لانحرافٍ وقع فيه الفكر اللاتيني (الغربي)، وليس علامة على التفوُّقِ الفكريّ كما يُعتقَد.

وبهذه الطريقة سوف نتعلّم أن: القوانين والتقاليد الوطنية لكلِّ أمّةٍ تخلُقُ «وطناً روحيّاً»[16] أغلى من الأرض التي يُعاش عليها؛ لأن تلك الروح هي التي تجعل المجتمعات البشرية أمّة، فالأمّة الخاضعة لسيطرة الآخرين تُحرَمُ استقلالها؛ لأنها تَفقِد قوانينها وتقاليدها ولو لم تخسر أرضها، وبذلك تبقى أسيرةً بالرغم من أنها لم تغادر الأرض التي تعيش عليها، صحيحٌ أنه بإمكانها الاستفادة من أرضها بشكل أكبر[17]، فإنها تبقى أسيرةً لأنها فقدَت قِيَمَها الوطنيّة.

ومع الاستفادة الواعية –كما أشرنا– لن يبقى أي سلوك متناقض وغير مفهوم، فأمّةٌ مثلُ أمّتِنا بذَلَت دماءَها بسخاءٍ في سبيل حماية هذا الوطن، في هذا السياق الواعي ستزول السلوكيّات غير المتفهمة مثل الاستخفافِ بوطن الأمة الروحيّ وعدم احترامه.

إنَّ التجربة التاريخيّة لأُمّتِنا مصدرُ قوة لا يُضاهى، وإن تلك القوانين والتقاليد التي كانت سائدة في تجربتنا التاريخيّة، مثلها مثل أي شيء آخر تحتاج إلى تطوير، لكن هذه الحقيقة تتطلَّب منّا تقوية الروابط مع هذه القوانين والتقاليد والمحافظة عليها، لا أن نتركها ونقطع علاقتنا بها، فإنْ هجَرْناها واستغنَينا عنها فسوف يُؤدي ذلك إلى تخلُّفِنا، فإنَّ زوال قِيَمِنا الوطنية سواء بإهمالنا لها أو بانقلابنا عليها، لن يكون إلا استعباداً لنا، ولن تكون النتيجة سوى سقوطِنا، ويبقى ثمّة فارقٌ بين أن نقع في الأسارة برغبتنا وإرادتنا وأنْ نقع فيها رغماً عنّا.

سوفَ نفهمُ أخيراً أنه من الضروريِّ أن نحبَّ ونخدم حضارتنا التي احتقرناها بشكل ظالم، برزت تلك الحضارة من خلال بناء إمبراطورية بلا حدود، حوَّلَت الصحاري إلى

16) وجود معنوي.

17) أكبر من تلك التي تعرضت للاحتلال المباشر.

مدن، **وأصبح لكلمةِ تركيّ قوة تُضاهي الفرنسيّ والإنجليزيّ والألمانيّ** في الدراسات الاجتماعيّة والسياسية، واكتسبت روحُ الحضارة والحكمة التركيّة قيمةً جعلت الفخرَ لكلِّ مسلم، حيث يُعرِّفُ نفسَه بالقول: إنه عثمانيّ تركيّ[18].

إنَّ السبب الوحيد لهذه الأزمة المحزنة التي نكافحُ فيها بشدّة، والتي تتمثّل برغبتنا في دخول الحضارة الغربية دون قيد أو شرط؛ مع عدم الاعتراف بحضارتنا، لا يُمكِنُ القضاء على هذه الأزمة إلا من خلال الفهم الكامل لهذا الخطأ الباهظ، ومحاولة إصلاحه كما قدَّمنا القول، وحينها فقط نعيشُ حياتَنا بشروطنا ووسائلنا الخاصة، مُستلهِمِين ذلك من هويتنا وشخصيّتِنا المعنوية.

بهذه الطريقة فقط، تستعيدُ أرواحنا وعقولنا -التي تعيش في بؤس عميق- سلامتَها التي كانت في الماضي.

وسيكونُ من الممكن بعد ذلك أن تتطوَّرَ أهليتُنا الوطنية في تدفّق طبيعي، عندها سنكون قادرين على بدء نشاط فكري مُثمرٍ وحيويّ؛ سيُظهِرُ الاحتمالات والعلاجات في طريق الإصلاح، وكما سنعرفُ علاج الآثار التي خلَّفَتْها سنوات عديدة مؤلمة.

18) تركي هنا بالمعنى المعنوي، أي الانتماء للعثمانية التركية، ولا يقصد بها العرق التركي.

الرسالة الخامسة: التعصب

تُواصِلُ الإنسانيةُ طريق تطوُّرِها بجهود حثيثةٍ تحت تأثير القوى المسيطرة، وتُحاوِلُ القيام بوظيفتها بالقوة غير الناضبة التي تجلَّت لها في الطبيعة، وأمام هذا السعي المتواصل نحو المجهول، يُحاول الفهم البشريّ عبثاً إيجادَ أسباب الوجود في العالم، لكنّه يبحث في غير مكانِ تلمُّس هذه الأسباب. إنّ القوانين الثابتة التي تنظِّمُ المستقبل لا تتناسبُ مع أذهاننا بأشكالها اللامتناهية[19]، إذ يمكن للإنسان فقط أن يفهم أنه يعتمد على قوة مُطلقة تتحكَّم بالقَدَر، ولها نفس التأثير على الأفراد والأمم.

أليس التاريخ سلسلة أحداث انبثقت من المظاهر اللانهائية والمعقّدة لهذه القوانين؟ هل التاريخ في نظر الإنسان ليس أكثر من سلسلة حتميّة من الأحداث المتتالية، التي لا يَعرفُ الناسُ آثارها وعواقبها إلا بعد أن يحدثُ كل شيء، ويحاولون شرحها فقط لإشباع رغبتهم المتأصّلة في التعلّم؟ مَن كان يتخيَّل عداوة لا تهدأ بين الشرق والغرب أخّرت -بعواقبها المشؤومة- التقدّم الطبيعي وتطور البشرية عِدّة قرون؟

إنّ المسلمين الذين كانوا روّاد الأخوة والوحدة قدّموا خدمات عظيمة بسخاء شديد للغرب المسيحيّ، وللحضارة الغربية التي عاشت رَدْحاً من الزمن لا تعرفُ غير البربريّة، وقد ساعدت هذه الخدمة والوظيفة -التي قام بها الشرق على أكمل وجه وفقاً لِمَا يُمليه عليه ضمير الإنسانية- في تطوّر الحضارة الغربية وانتشارها بشكل فعال.

ولسوء الحظّ فقد كان مِن قَدَرِ دول الغرب أن يَصِلَ بها الحال إلى الهيمنة المطلقة لطبقة رجال الدِّين المتعصّبين الذين لا يتردّدون في الدفاع عن التعصّب والجهل، وقد وقفوا أمام رجال التنوير ووضعوا أمامهم العقبات، ليَقطعوا طريق تأثيرهم على الدِّين، نتج عن ذلك عداءٌ للدِّين بسبب رجال الدِّين، وأصبح العداء الدينيّ المجنون والمنطلِق من حالة انفعال عاطفيّ ينشر بذور الانقسام والخلاف في المجتمع، في الوقت الذي كان الواجب فيه أن يكون المجتمع مُنفتحاً على أفكار الأُلْفَةِ والتشاور.

19) يقصد أن قوانين العالم الآخر لا يمكن محاكتمها وتفهمها بقوانين العالم الحالية.

ومن ناحية أخرى، فقد تطوَّرت الحضارة الغربية في بيئة ذات مستوى أخلاقيّ أدنى بكثير من مستوى الشرق، إذ كان لهذه المجتمعات البشرية التي كانت مرتبطة بالمشاعر والمعتقدات الأكثر بدائية، طابعاً ماديّاً، ومزاجاً عدوانيّاً واستبداديّاً، فقد تغذَّوا بالضغينة والكراهية الناتجة عن الصراعات الطائفيّة.

وبمرور الوقت فقد انتقلت قدَراً مهمة تنوير العالم إلى أوروبا، وكان قادة الغرب المادّيون، أحفاداً شرعيين للبرابرة الذين شاركوا في زمن مضى في اقتسام الإمبرطورية الرومانية، وحاولوا جاهدين الاستفادة من سمعة تلك الإمبرطورية وما كان لها من مكانة متفوّقة ذات زمن، على أن صراع هؤلاء الورثة المتعدّدون حملة الفكر الماديّ لم ينجلي إلا عن إغراق أوربا والعالم بالظلام، ونشر مشاعر الكراهية لأولئك الزعماء المختصمين.

وبمرور الزمن بسط الغربيُّ الذي صار الزعيم العالميّ الجديد قبضتَه العدوانية إلى ما وراء العالم الإسلاميّ، وأغرق الشرقَ الأقصى البوذيّ والغربَ الأقصى الوثني تحت القمع والهيمنة، لقد دمّر السلام والطمأنينة في كل مكان، ودمرّ التوازنات السياسية والاجتماعية التي أقامتها العديد من الحضارات القديمة عبر جهود مُضنية على مدى قرون.

كان الشرق الأدنى أكثر مَن عانى من العدوان الغربيّ بسبب قربه الجغرافيّ، فلأن الشرق الأدنى يمتلك كنوزاً لا تنضب لحضارةٍ رائعة من خلال تَمَسُّكِه بالشريعة الإسلامية، فقد ظلَّ في موضع المحكوم عليه دائماً بجذب صاعقة الكراهية والعداء من الكهنة المسيحيين، ونظرات الغيرة والجشع من فرسان الغرب.

ونتيجة لذلك فقد عاد العالم الشرقي إلى وضعه السياسي والاجتماعي السابق بإجبارٍ غربي، وانتهى حالُه بضمور تدريجيّ لقوة التحضّر والتنوير التي كان يمتلكها، وقد أدى الخراب والنهب الذي قام به الغربيون إلى إيقاظٍ طبيعيّ لمشاعر الحقد والكراهية ضدّهم في عموم العالم الشرقي، وأصبح العالم الإسلامي في كرهٍ شديد لكل ما يأتي من الغرب، وينظرُ بشكّ دائم لكلِّ ما يقوم به الغرب تحت شعارات الحضارة والمدنية؛ لأن الشرق

قد عرف الغرب عن طريق الحملات الصليبية وحروب الرهبان، وبنفس الوقت فقد عرف الغربُ الشرقَ عن طريق الرهبان ومن أُرسِلُوا للنّهب والسَّلب إلى العالم الإسلامي إبان الحملات الصليبية.

لقد تلوّثت العقلية الغربية على مرّ الأجيال بما كان يَبُثّه الرهبان والقادة الدنيويون عبر القرون، فحينما كان يُذكر المسلمونَ عند الغرب، يُردَّدُ دائماً بأنهم أكثر المخلوقات انحطاطاً وأذيّة، وهذه الصورة في العقلية الغربية مُستمرّة حتى يومنا هذا.

لقد نتج عن التطور الفكريّ للعقل الغربي -ولا سيما بعد تجاوُزِه للخرافات المسيحيّة السائدة في الساحة الفكرية بشكل مرحليّ-أنْ بدأ عداؤهم للمسلمين -المنطلق من خلفيات دينية- بالتراجع ظاهريّاً، على أنه ومع تطوُّرِ وانتشار الفكر الماديّ الذي أنتج الاستعمار الغربيّ؛ بدأ هذا الفكر يملأ الفراغ الذي كان يستندُ لتعصُّبٍ دينيّ مسيحيّ، وبدأ يحلُّ مَحلَّ العداء المنطلق من خلفيات دينية عداءٌ جديدٌ يستند إلى فلسفة أخرى، وهي الفلسفة المادية التي غزا بها الأفكار، الأمر الذي ساعده في السيطرة الفكرية الكاملة على العالم الشرقي، وهذا أثبت أن العداء القديم عاد بثوب الاستعمار الجديد.

لقد أصبحت عساكر الاحتلال والقوى الاستعمارية هي البديل للقدّيِسين الذين ضحوا بحياتهم من أجل استكشاف الأراضي البعيدة، والبديل للفرسان الناهبين المريقين للدماء، وهذه التغييرات أظهرت أن العداء القديم قد اتخذ شكلاً جديداً فحسب، ويمكن القول إنَّ العالم الشرقي أصبح تحت هجمات الغرب باسم التحضُّر والإنسانية، بدلاً من الحملات الصليبية قديماً، وبالرغم من أن المسلمين لم يعابوا بسببِ دينهم، أو ينظر إليهم بنظرة دونية بسببه، فإن الغربيين وجدوا في الساحة الإسلامية في مجالات مختلفة ما يدعو إلى إشباع رغباتهم بالتعالي على المسلمين وازدرائهم.

إن سبب الشعور بالتعالي على المسلمين اليوم واحتقارهم ليس عائداً لرفضهم لمبدأ التثليث المسيحي، وإنما بسبب احترامهم وحبهم الذي يُكنُّونَه لدينهم الإسلامي، وحينما ينظر إلى الأمم التي سعت إلى التمدّن عبر انقطاعها عن الدِّين، يُظَنّ بأن تطور الأفكار

إنما يقضي بشكل طبيعي على الدين، ولذلك فقد سادَ اعتقادٌ بأن بقاءَ الإسلام ديناً يَدين به المسلمون وحماية اعتقاداته في القرن العشرين هو دليل علميّ لا يقبل الجدل يفيدُ بعدم قدرة الأمة الإسلامية على التطور والتقدّم إلى المستوى الذي وصلت إليه الأمم المسيحية، ومثل هذا الاعتقاد جعل الغرب المستعلي بطبيعته ينظر إلينا على أننا مخلوقات أخرى، مع التأكيد بأن التصوّر الذي يربط تطور الإنسانية بإلغاء الدِّين ليس عليه دليل ثابت.

لا يوجد دليل واحد على صحة هذه الأطروحة في خطّ تطوّر الإنسانية، بل على العكس؛ فتاريخ الإنسانية يقول بأن خطّ تطوّرها إنما كان باصطحاب تطوّر الأفكار الدينية مع الأفكار الإنسانيّة العامّة، فظهور وتعاقب جميع الأديان التي نعرفها أو التي لا نعرفها قد حدث اعتماداً على الحالات الفكرية للمجتمعات.

أثبت تاريخ الإنسانية بأنه ثمة صلة واضحة بين أفكار الإنسان والدِّين الذي يحمله، فلو أننا استطعنا أن نعرف كلَّ الأديان التي ظهرت منذ فجر الإنسانيّة ونظرنا إلى تطوّرها، لاستطعنا أن نتتبّع خطّ تطوّر الإنسان خطوة خطوة منذ بداية مجيئه إلى هذه الدنيا وحتى يومنا هذا.

وفي الحقيقة إنَّ إبطال فعالية تطوّر الدِّين المسيحيّ مع الإنسانية هو دليل آخر على هذه الحقيقة، فليست المسألة هنا بعدم الإيمان بعقيدة التثليث التي عند الغرب، بل بنشوء إيمان آخر بمبادئ أخرى قضى على الروح القديمة التي كانت لدى الغرب، ولا يعني أن حدوث التغيّر في أهداف الإيمان لدى الناس أنهم أصبحوا بعيدين عن المشاعر الدينية، فالإيمان الذي تولّد نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي والأفكار العليا والجمالية التي نشأت عنه؛ لا تَقِلُّ في الإخلاص والجديّة عن ذلك الإيمان الذي تولَّد عن المسيحيّة.

لا شكَّ بأن سلطة الرهبان المسيحيين قد تعرّضت لهزّات عنيفة في الغرب اليوم، وهو ما أدّى لفتح الطريق أمام العلماء وأصحاب الفكر والتكنوقراطيين، الأمر الذي صبَّ في مصلحة المجتمع.

نعم، لقد ظهر دين آخر مكان الديانة المسيحيّة القديمة، وهذا الدّين سوف يستمر الإيمان به في الحياة كسابقه، فهو دين قائم بما أسّسه من عادات في المجتمع وبما سيؤسِّسه من مُثُل وأوهام عليا هي الأخرى، وسيوجد مُدافعين عن هذا الدِّين ومهاجمين له أيضاً، وعليه فسيكون ثمّة العديد من المنحرفين والمبشِّرين بهذا الدِّين، الذين سيمكن مقارنة حماسهم وتعصّبهم مع أشهر القدِّيسين المسيحيين، وهنا نسأل هل سيجلب الدِّين الجديد هذا مزيداً من السعادة لأتباعه؟

وحده الوقتُ كفيلٌ بالإجابة عن هذا السؤال، ويمكن القول إنَّ الوقت الحاضر يُعطى الأمل للأجيال الغربيّة المعاصرة لا غير، وهذا سبب تفضيلهم ما هم فيه الآن على ديانتهم القديمة.

الكون عبارة عن أحداث متكرّرة دائماً، وبغضِّ النظر عن طبيعة هذه الأحداث فإنَّ الهدف دائماً يكون توفير المزيد من سعادة الإنسان في نهاية سَعيِه، والاقتراب قدر الإمكان من تحقيق أحلامِه التي لا نهاية لها، وهذا القلق الدائم الملازم للإنسان هو الذي يُحفِّزُه على مواصلة العمل.

لقد ظهرت المادية والفلسفة العمليّة نتيجة لتطوّرات العلوم الوضعيّة الحديثة، ونتيجة لِمَا أظهرته التقنيات التكنولوجية في العالم المسيحي، وبناءً عليه، فإن التطورات التي تهدف إلى تأسيس المواقف الروحية القائمة على حقائق المواقف الواقعية المادية؛ قد ألغت تعاليم المسيحية وضرورتها.

والواقع إن حقيقة كون الإسلام لم يُعانِ من هذا الانهيار لا يعني بحالٍ أنّ المجتمعات الإسلامية لم تتطوّر، ونحن لا نولي عناية بالمتنبئين بانهيار الإسلام؛ لأننا نرى أن هؤلاء الأشخاص الخبثاء يُقدِّمون ادعاءات وليسوا على استعداد لمناقشتها والتباحث فيها كما ينبغي.

ربما يعتقدون أنَّ من حقهم إصدار أحكام تعسّفية -بأكثر الطرق سخافة في التفكير- في إجراء مقارنات عشوائية بين المسيحية التي لا يعرفونها إلا قليلاً وبين الإسلام الذي لا يعرفونه على الإطلاق، وهذا نابع بلا شكّ من سوء الفهم الشائع بأن هناك تشابهاً بين جميع الأديان في حقيقتها، لأنهم يعتقدون بأن الأديان تُولَد لأسباب واحدة، وتؤدي أغراضاً متشابهة، وهم يظنون أن اشتراك المسيحية والإسلام بمسمى الدِّين كافٍ للحكم على كليهما بالطريقة نفسها، وإصدار أحكام قاطعة تخصُّ الدِّين بشكل عام.

إن هذه الأطروحات الخاطئة إنما تنشأ عن التعبير عن الأفكار بمجموعة من الكلمات والتعابير العامة ذات المعاني الفضفاضة والغامضة، وفي الأصل إن هذه الكلمات والعبارات هي التي تجعل الناس دائماً يقعون في التعميمات المضلِّلة، والمقارنات الخادعة، وتولّد نتيجة لذلك العديد من الأخطاء المختلفة، على أنّه وبتطوُّر العقل والمعرفة البشرية؛ تتَّضح تدريجيّاً مثل هذه المصطلحات، وتظهر الاختلافات والتباينات في معانيها ودلالاتها، وبهذه الطريقة يمكن تصحيح الأخطاء التي تسبِّبها، وذاك تطور جيد.

على سبيل المثال فإنَّ مصطلح العلم مرَّ عليه وقت طويل حتى تطوَّر إلى مفهومه الحالي، وقد كان مصطلحاً غامضاً خرافيّاً تَحوطُه الأساطير التي هي فوق الطبيعة، كما استغرق الأمر قروناً طويلة من التقدُّم البشريّ لإدراك الفارق الكبير بين استعمال أسلافنا لِمَا يسمّى بالتنجيم وما يُدرَس الآن من علوم الفلك، والأمرُ نفسُه واقع بالنسبة للدِّين؛ إذ حصل نفس سوء الفهم بالنظر إليه، فثمّة فرق بين فهم المسلمين لمصطلح الدِّين وبين فهم الآخرين للدِّين، فمعنى الدِّين اليوم يختلف بين فهم المسلمين وبين فهم أتباع الأديان الأخرى بما فيها المنسوبة لأنبياء قبل نبينا صلى الله عليه وسلم، ففي الإسلام ليس الدِّين شيئاً وهميّاً نسبيّاً يتمّ تعظيمه أحياناً وإهانته أحياناً بناءً على الرغبات الشخصيّة، فالدِّين في الإسلام ليس -بأي حال من الأحوال- أداة تساعد خيالنا المحبوس في صحراء الميتافيزيقيا القاحلة على كسب السعادة الزائدة، أو تخفيف الألم والمعاناة، من خلال عدد

من الدفاعات التي لا معنى لها، والتي يُكوّنها المرء حول هذا الاعتقاد، ويكون لها رؤية خطيرة، أو وعود مستحيلة التحقيق، أو مُثل مستقبلية.

الدِّين في الإسلام يُحوِّل السعادة البشرية إلى حقيقة ملموسة، فيُخرِجُها من كونها حلماً صعب المنال، وذلك يتمّ بفضل الاحترام الإلزاميّ للقوانين والمبادئ الأبديّة[20] التي يعتمد عليها التوازن الماديّ والروحي والعقلي للإنسان، وبذلك فالدِّين هو التحقيق والتطبيق المستمر لجميع الأسباب والوسائل الطبيعية والعقلانية والعلمية؛ التي يُمكِنُ من خلالها توجيه قوانين التنمية وتوجيهها بطريقة مفيدة للإنسان، فهدفُ الإسلام الوحيدُ هو إرشاد الإنسان إلى طريق الخير ورفاهية الواقع، وتمكين الفكر البشريّ من إيجاد الطريق الصحيح للتعامل مع الميتافيزيقيا، فغاية الاسلام هي تخليصُ الإنسان من الانحراف الذي يمكن أن يقع فيه في أمور الغيب.

كانت الشريعة الإسلامية دائماً سلطة لها تأثير غير محدود على حياتنا بأكملها، وصولاً إلى أدقّ التفاصيل، ولها تأثير على تفكيرنا الثقافيّ الذي هو أساس وجودنا المعنوي، كما أثَّرت دائماً بشكل واضح في تطور كياننا الروحيّ، فضرورات الحياة البشرية والقدرة على اختيار السلوك والتطور والإيمان بنظام عقائديّ راسخ لا يكون إلا بدين الإسلام وحده لا بغيره، والسبب في أن مجتمعاتنا الإسلامية متخلِّفة عن المجتمعات الغربية هو سوء فهمنا للشريعة المحمدية.

يَنسبُ المسيحيّون ما حدث في العالم الإسلامي من تخلّف إلى الدِّين؛ لأنَّ ما حدث عندهم أثناء سعيهم للتقدّم والتحضّر كون الدّين الذي ينتمي له الرهبان ورجال الدّين هو العائق الوحيد لتلك الغاية؛ فكان من الطبيعي أن يُفكّروا بذات الطريقة ويُطبِّقوها على الدِّين الإسلامي، وعلى العالم الإسلامي، ويقيسوه على ما حدث عندهم، أما الاعتقاد بأن التخلُّف وعدم اللحاق بركب الحضارة أمرٌ راجع إلى الدِّين الإسلامي فلا شكّ بأنه خطأ، وهذا التصوّر الخاطئ ليس نابعاً من الحقائق التاريخية والتجارب المجتمعية

20) تستمد القوانين والمبادئ أبديتها من الأحكام الإلهية، وهذا معاكس للقوانين والمبادئ الوضعية التاريخية القابلة للتغير بين زمن وآخر وبلد وآخر.

في التاريخ الإسلامي وإنما نابع من النظرة السالفة الذِّكر التابعة للتصورات المسيحية، لذلك فإن الاعتقاد بأن الشريعة الإسلامية هي سبب تخلّفنا اعتقادٌ باطل وفارغ ومُبالَغ فيه، ولا يمكن أن يكون دليلاً بحال على النقص في ديننا.

إنّ تحديد الأسباب والعوامل التي تُعيقُ تنمية المجتمعات ليس بالأمر الهيّن، فتخلّف المجتمعات ينتج عن سلسلة من الأحداث الطويلة المترافقة مع التطور العام للبشرية، وعن العديد من الأسباب والعوامل التي تنبع من داخل المجتمع ومن خارجه، فمثلاً العديد من المؤرّخين بحثوا بجدّ لتحديد أسباب انهيار الإمبراطورية الرومانية، إلا أن هذا المجال لا يزال موضوع بحث ومناقشة لا ينضب، فضلاً عن أنه لم يعد في يوم ما أمراً محلولاً.

وعندما يكون هذا هو الحال بالنسبة للإمبراطورية الرومانية وفهم أسباب سقوطها، فالأمر أحرى أن نفهم كم الجهد المطلوب للوصول لفكرة صحيحة عن انهيار العالم الإسلاميّ وإمبراطورياته المتولِّدة المنفصلة كلٌّ على حِدة، بالرغم من أنّ حلَّ هذه المشكلة له أهمية كبيرة، فلم يَقُم أيُّ أحد من دعاة التنوير بالبحث الجادّ في أسباب انهيار العالم الإسلاميّ، ولم تؤخذْ في الاعتبار أي دراسة يمكن اعتبارها بحثاً تاريخيّاً حول هذا الموضوع، لذلك بقيت مشكلة أسباب انهيار العالم الإسلاميّ دون حلٍّ بسبب نقص المعلومات والإمكانات لدينا.

إنَّ الأطروحات التي تُطرح اليوم لهذه المشكلة هي بطبيعة الحال ليست جادّة ولا مكتملة، وهي تعسُّفية إلى حدٍّ بعيد، وبالرغم من أنه لا يمكن تعداد الأسباب المختلفة التي أضعفت قوة الإسلام على مدى فترات تاريخه الطويلة، فإنه يُمكِنُنا فحص وبحث الآثار الحالية للضعف المذكور، وعندما تُوضَع المشكلة على هذا النحو، فإنه يُمكِنُ القول إنَّ تخلّفنا الحالي يرجع إلى أننا لم نَعُدْ متمسّكين بشكل وثيق بأوامر الدِّين وما يتطلّبه منا، وهذا ما أكّده المفكّرون الإسلاميون اليوم في العالم الإسلامي.

وفي حين أنه من الواضح أنَّ تخلُّفنا اليوم يرجع إلى عدم اتّباع القواعد الأساسية لديننا، فإنّه لا يمكن القول إننا متأخرون لأننا اتّبعنا نفس القواعد في الماضي. وعلى أي حال؛ فإن الاتّهامات ضد ديننا باسم العلم والتقنية والأفكار الحديثة ليست أكثر إنصافاً واحتراماً وموثوقيّة من الاتهامات باسم المسيحيّة، هذه هي الطريقة التي يُسكتُوننا بها، يتّهموننا بالتعصّب الأعمى بسبب إخلاصنا لديننا، على أن مثل هذه الخداع والحِيَل الصادرة عن الغرب، لا تُؤدّي إلا إلى استمرار العداء وانعدام الثقة بين العالمين، وفي الحقيقة إننا نرى بأن عداء الغرب عداء لا أساس له من الصحة فهو عداء فارغ، بل على العكس من ذلك فإنَّ الكراهية والعداوة إنما هي ناتجة عن تصوّراتهم وفهمهم الخاطئ للإسلام، أما نحن فإن عدم ثقتنا بالغرب وكراهيتنا فإنها ليست نابعة عن جهل أو خرافات، رغم نسبة ذلك إلى التعصُّب المتطرّف والرجعيّة، لكن عدم الثقة هذه إنما هي نابعة عن النوايا والمشاعر الموجودة لدى الغرب التي تُغذّى ضدنا، وعن ممارساته التي نراها تجاهنا.

فليس لدينا هدف عدواني لحرمان الغرب من دينه ووطنه وحريته وثرواته، ولا يمكن أن تُنسب كراهية وعداء الشرق للغرب إلى أي أسباب أخرى غير الأسباب الموضحة أعلاه، وليس للشرق أي غرض آخر سوى التطوّر والتقدّم بحرية على علم ومعرفة، والعداء الظاهر من الشرق للغرب مَردُّه الدفاع عن نفسه وعن ممتلكاته ومعتقداته.

يستطيع الحمقى دون سواهم تصديق ما يظهر من عداء الغرب المستمرّ ضدّنا بطرق عديدة ومختلفة غير التي ذكرناها، يفعلون ذلك باستخدام بعض المشاعر الإنسانية المشجّعة على التقدّم، وهؤلاء الأغبياء يرتكبون مثل هذا الخطأ الكبير، مُتناسِينَ أن العالم الشرقي أصبح مستعمرة غربية نتيجة لضعفه بشكل خاصّ.

إننا نعتقد أنه إذا كان لدينا حقٌّ تعصّب تجاه الجهلاء الذين يتلقّون هذه الدعوى من طرف جيراننا الغربيين، فنحن أولى منهم بالشكوى من هذا الواقع؛ لأنّ هذا التعصب والجهل في حقيقة الأمر مادة يستغلها الغرب لصالحه، في حين أنه يضرنا ولا ينفعنا، ومن

خلال التجربة الطويلة والمريرة، وجدنا أن الغربيين يشتكون بصوت عالٍ، ويصفون أكثر الأعمال والمظاهر التي تستحقّ الثناء للشخصية الشرقية بالتعصب الأعمى، لقد فهمنا أخيراً أنهم عانوا بشدة من هذا التعصب المزعوم لمقاومته أهدافهم الأنانية.

لقد حان الوقت للاعتقاد بأن الكراهية- التي لا يتردَّد الغرب في إظهارها بصراحة حول تعصّبنا الأعمى- ليس من أسبابها فقر قوانيننا الاجتماعية، أو عدم فهمنا لمعتقداتنا الدينية، **فعداءُ الغرب للعالم الشرقي نابع من غضبه العميق الناجم عن عدم القدرة على تدمير الشخصية الإسلامية**، وقد ضاعت جهود الحملات الصليبية والجيوش المرسَلة لنشر المسيحية هباء منثوراً، فلم تنتشر المسيحية كما يريدون، ولم يكن لهم ما أرادوا من التنصير وانتشار المسيحية في العالم الإسلامي كما كانوا يتوقّعون ويأملون، فالفكر الذي يقود الغربيين إلى العنف والاضطهاد والعدوان علينا يَنبُعُ من الكراهية التي لا تنضب لشخصيتنا الروحية المسلحة بالتضامن والتوكّل.

إن شخصيتنا -التي تختلف اختلافاً كبيراً عما يُنظر إليها في الخارج- من حيث الأفكار والطموحات هي محارب قوي، تستطيع مقاومة غزو الغرب في أي لحظة، فهي عدوّ يستحيل هزيمته سلاحه الصبر، والقوة المستمدّة من الألم والفقر، والثقة الراسخة بالتخلُّص من هيمنة الغربيين، وهذا ما يستهلك صبر الغربيين ويدفعهم للمثابرة على غزونا.

يمكن أن نفهم بسهولة من طرحنا السابق أن مقولة: «تعصب الإسلام» تعني في حقيقتها العداء المستمرّ من الغرب للشرق، وليس عداء المسلمين للمسيحيين. إن هدفنا من كتابة هذه السطور ليس إثارة الضغينة والعداوة، بل التخفيف منها لأقصى درجة مُمكِنة، فنيتُّنا هي إزالة الوهم والجهالات التي تعيق إقامة علاقات جيدة يجب أن تكون بين جزأين مهمَّين من العالم، شاء القَدَرُ أن يعيشا جنباً إلى جنب، وبالتالي يجب أن يتحمّلا نفس المسؤولية، وأن تُزال العوائق والجهالات التي تُحيل تحقيق ذلك. على أن إلقاء اللوم دائماً على الغرب في هذه التصورات الخاطئة أمرٌ غير عادل، فللشَّرق نصيب كبير

في هذا، وتقع على عاتقه مسؤولية كبيرة، فإنْ لم يتعرَّف الغرب علينا بشكل صحيح، فإنَّ واجبنا أن نُقدِّم أنفسنا بشكل صحيح.

لا يمكن لأي شخص أن يُحقِّق سعادة زملائه في البشرية إلا من خلال محاولته التخلّص من الأخطاء والجهالات والتصوّرات الخاطئة الموجودة، فالسعادةُ المؤقّتة المبنية على ضرر الآخرين، لا تكون إلا بلاء آخر، والسعادة الحقيقيّة والدائمة التي يجب أن تكون هدف عملنا؛ هي السعادة التي يمكن للجميع مشاركتها بشكل عادل ومُنصِف، ولا يتمّ هذا إلا من خلال عرض الحقيقة ومناقشتها مناقشة صادقة ومُحايدة.

الرسالة السادسة: لماذا تأخَّر المسلمون؟

لا يوجد اليوم حديث غير أحاديث الإصلاح والتقدُّم والنهوض والاستقلال في جميع أنحاء العالم الإسلاميّ، غير أن ما يدعو إلى الحيرة أنه لا يزال يَسُود جهل عميق بطبيعة وأسباب تخلّف الشعوب الإسلامية، ولا أحد يعمل بِجدّية للقضاء على هذا الجهل، إضافة إلى ذلك، فإننا نرى أن الذين أخذوا على عاتقهم واجب إنقاذ الأمة الإسلامية من هذا المرض الفتّاك قد تخلَّوا عن ماضيهم وأواصرهم، بل إنهم لا يتحمّلون عناء فهم ومعرفة ما هو المرض الذي يُريدون علاجه، وبالرغم من ذلك فما زالوا يحلمون بأن جهودهم ستنجح، وهذا لوحده يُظهِرُ عمقَ نكبتنا وانحطاطنا وهو أكثر ما يدعو للحزن.

لم يظهر تخلّف العالم الإسلامي حقيقة إلا بعد وقوع الدول الإسلامية تحت نِير الأجانب، صحيح أن هذه الدول عاشت في ظروف مُتدنِّية للغاية مقارنة بمَن احتلّ أراضيها، فالأمم المسيحية التي هيمنت عليها رأت في البداية تخلّفها، وكان مثقفو الأمم المسيحية منشغلين بهذه القضية قبلنا بوقت طويل، لذلك أصبحنا بفضل هؤلاء الأجانب مُدركين للمرض الذي نعاني منه لأجيال.

لقد كان الغرب -مع الأسف- مُصِرّاً على الكراهية والعداء المتوارث وغير الواعي ضدّ كل ما يخصّ المسلمين ودين الإسلام، كما كانت عقليّتهم مختلفة تماماً عن العقلية الإسلامية لدرجة أنهم لم يتمكّنوا من فهم الطبيعة الحقيقية للأحداث التي رأوها، والأسباب والأمزجة التي أدّت إليها، لهذا السبب أساء الغربيّون فَهْمَ حالة الشرق، وبحسب فهمهم وأفكارهم أصدروا أحكامهم زاعمين أن تخلُّف المسلمين يرجع إلى الشريعة الإسلامية، والذي قوّى رؤيتهم هذه أن المرض في العالم الإسلامي كان عامّاً في جميع أنحائه.

لقد رأوا أنه من الضرورة إرجاع التخلّف إلى قضية مشتركة بين جميع الأمم الإسلامية، وعندما لم يتمكّنوا من العثور على أي شيء مشترك بين هذه الأمم غير دينهم، بدؤوا

يُعلِنون بصوت عالٍ ويزعمون قائلين: ما دامت الدول الإسلامية تلتزم بالشريعة، فإنها ستكون دائماً أدنى من الأمم المسيحية.

إن النتيجة التي تَوَصّلوا إليها كانت سطحية للغاية، لكنها أرضت مشاعرهم ومعتقداتهم الخاطئة عنّا، كما أنها تُناسِبُ منطقهم، لكن في الحقيقة لم يُؤَدِّ سوءُ التقدير هذا إلا إلى تشويه وتغيير الحقيقة الأم. إن هؤلاء الغربيين قد حوَّلوا المسألة إلى قضية دينية، وقد قوبل هذا الادعاء برفض واعتراض شديد من قبل المسلمين، وعلى الرغم من ذلك فقد واصلوا مزاعمهم واتهاماتهم بنفس الحِدّة.

وقد استشهد المسلمون بتفسيرات الغربيين هذه باعتبارها دليلاً على عداء المسيحيين الوراثي للإسلام، وأما المسيحيّون فقد رأوا أنَّ في ذلك دليلاً على تعصُّب المسلمين؛ ونتيجة لذلك، تحوَّلت هذه المناقشة إلى نقاش ساخن ومدروس، يُذَكِّرُنا بتلك الخلافات الميتافيزيقية التي لا نهاية لها، والتي لا فائدة منها في العصور الوسطى، فبدلاً من إرضاء وتنوير الضمائر والأفكار، تسبَّبت النقاشات في استياء جديد، وأحدثت فوضى كبيرة، وأعادت إحياء الطموحات القديمة التي تمّ إخمادها.

كانت هذه هي الحالة الذهنيّة التي سادت في التفسيرات المختلفة الناشئة عن انحطاط المسلمين منذ اللحظة الأولى، وبذلك حال هذا الموقف دائماً دون التفكير الحياديّ، كما منع التعامل بإنصاف مع حدث تاريخيّ واجتماعيّ ذي أهمية كبيرة.

وبالرغم من ذلك؛ وبفضل هذه المناقشات، تمكّنّا أخيراً من فهم أهمية البحث في أسباب تخلّف المسلمين، وقام بعضنا بفحص الأمر بطريقة أكثر موضوعيّة وحيادية، لكنهم أيضاً لم يتمكّنوا من فهم الأمر برُمَّتِه، وضلوا طريقهم بين التفاصيل، ورأوا أن نتائج تخلّف المسلمين هي نفسها أسباب انحطاطهم، وعزا البعضُ التراجعَ إلى استبدادِ حُكامنا، وعزاه البعضُ الآخرُ إلى جهل علمائنا، كما عزاه آخرُون إلى عدم كفاءة القائمين على شؤوننا.

هل الإسلام هو سبب تخلّف المسلمين؟! ثمّة مَن رأى أنَّ إهمالنا لأوامر الدِّين هو سبب تخلّفنا، وثمّة مَن أعاد السبب لتعصُّبِنا الدّينيّ، أو لاعتمادنا على عقيدة القدَر واعتماد مبدأ التواكل.

لقد علّمتنا التناقضات، أو التنوع الذي لا حصر له في كل هذه التفسيرات؛ أنّ الارتباك السائد في أفكارنا قد دمّر أيضاً قدرتنا على التمييز بين أسباب تراجعنا، كما أنَّ كل الأحاديث الجيدة حول هذا الموضوع لم تُعلِّمنا أي شيء لا نعرفه من قبل، إن الشيء الذي لم نكن نعرفه هو سبب عدم قيام شعبنا بواجباته وهو التفسير لكونهم بَقَوا كُسالى وجاهلين، هذا بالضبط ما أردنا أن نتعلّمه من أولئك الباحثين عن أسباب التخلّف.

وبناء على ما سبق يتبيّن كيف غيّرت قضية «تخلّف المسلمين» شكلها وطبيعتها وأخذت شكلاً دينيّاً، فلو لم يكن المسيحيون قد طرحوا هذا الأمر أمامنا وحاولوا تفسيره بجعله موضوعاً للنقاش؛ فلا شك أن الأمر لم يكن ليصير على هذا النحو.

إن للمعتقدات الدينية تأثيراً كبيراً على الأحداث الاجتماعية، ومع ذلك، فإن العديد من العوامل مثل التأريخ ونمط الشخصية والطبيعة العقلية، وحتى البيئة والمناخ الذي يعيش فيه المجتمع يُؤثِّرُ أيضاً في هذه الأحداث الاجتماعية، ولذلك فمِنَ الطبيعي أن يختلف الحدث الاجتماعي عن حدث يتعلق بالدِّين وحده أو بالطائفة وحدها.

ولهذا السبب فلن يخطر ببال أحد أن يعدَّ حدثاً اجتماعيّاً أيّاً كان نوعه ظهر في فرنسا أو ألمانيا على أنه قضية دينية وأن ينسبه إلى الأديان في هذه البلدان، وأن يحدِّد –بالتالي– قيمةَ وطبيعةَ تلك الأديان بناء على ذلك الحدث.

إنّ حياة أي أمّة، ما هي إلا تدفُّق بعض الأحداث الاجتماعية التي تخلقُ تقاليدها وشخصياتها، وتطور فكرها من خلال إضفاء طابع خاص على معتقداتها الدينية، ففي المسيحية؛ ظهرت الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية، بينما ظهر في الإسلام السنة والشيعة، وقد يتكرّر الاختلاف نفسه بنفس الشكل بين الأديان، فالاختلاف قد نشأ

مثلاً في المسيحية في كنيسة واحدة، فالكاثوليكية الألمانية مختلفة تماماً عن كاثوليكية إسبانيا وإيطاليا، والوضع نفسه في البروتستانتية والأرثوذكسية، أما بالنسبة لنا فيُمكِنُنا القول: إنّ المذهب السني التركي يختلف عن المذهب السني العربي، وبالمنطق نفسه تختلف الشيعة الفارسيّة أيضاً عن الشيعة الهندية.

إن نماذج التديّن تتأثّر بالمحيط والبيئة الاجتماعية، فيتفاوت تأثير الدِّين في البيئة بحسب شخصيات الأفراد الذين يفهمونه ويطبقونه، والدول المسيحيّة في أوروبا هي مثالٌ كافٍ لإلقاء الضوء على هذه القضية، فبالرغم من كون المسيحيّة ديناً لتلك الدول وديناً في الوقت نفسه لمسيحيي الشرق؛ غير أن الفارق يتجلّى بين نموذجَي المسيحية، فالغربيون استفادوا من دينهم في إنشاء حضارتهم بما تطلَّبَته من تأليف وفهم وتنظير، في حين عجز مسيحيو الشرق على منح دينهم ذلك التأثير وبقوا على واقعهم.

ومن المفارقات أنه بالرغم من أن دين الإسلام دين كامل من جميع النواحي، وقد جمع كل العناصر والعوامل التي تضمن سعادة البشرية؛ غير أنه من الواضح أن الأمم التي تدين به اليوم هي في مستوى متدنٍّ مقارنة بالمسيحيين.

وإنني لأتعجّب من عجز الدول الإسلامية من الاستفادة من النِّعم التي لا حصر لها في حياتها، وإذا كان السؤال هو: «لماذا حال الدِّين الإسلامي بين الدول الإسلامية وبين التقدّم المتوفر في الدول الغربية؟» إنَّ عرض هذا السؤال على هذا النحو، يعني تكراراً للخطأ الذي ارتُكِبَ في الماضي، وما زلنا نعاني منه حتى هذه اللحظة؛ لأنَّ مثل هذا السؤال يجعلنا نبحث عن حلٍّ لمشكلة التخلّف في سياق ميتافيزيقي، وبذلك فإننا سنترك الطبيعة التاريخية والاجتماعية للحدث، وسنصل إلى نفس النتائج السلبية التي وصل لها مَن طرح نفس السؤال قبلنا.

وفي الواقع فإننا نرى أن المسيحيين الأوروبيين، والبوذيين اليابانيين متحضّرون بشكل متشابه، وهو ما يعني أن اختلاف ديانتهم لم يُعرقِل تقدُّمَهم، وعليه فمِنَ الواضح أن الدِّين لن يمنع أمة استكملت الظروف اللازمة للتقدُّم، ولن يُعرقِل طريقها في تحقيق مَسعاها،

وعليه فيجب أن نُقِرَّ مبدئيًّا أنَّ دين الإسلام هو رمز السعادة، ولا يمكن بحال أن يمنع الناس من السعادة، وفي ضوء هذا المعنى، نَوَدُّ أن نجيب على سؤالنا الأول، ونوضّح لماذا لا تستطيع الدول الإسلامية الاستفادة من دينها.

من المعلوم أن الدول الشرقية التي دانت بالإسلام لها تاريخ حضاري طويل وقديم، وقد كان لهذه الدول عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها الأخلاقية والفلسفية ومزاجها الخاص ومبادئها الاجتماعية والسياسية المختلفة، وقد أضاف نورُ الإسلام حياةً جديدة لهذه الحضارات التي ضعفت وبدأت تتلاشى مع مرور الوقت.

أحيَت قوة هذا الدِّين -بروحها التجديدية- الأمم وحقَّقت حضارة عالية لم يُسبَق لها مثيل من قبل، فمع هذا الدِّين حظيت الإنسانية بعدالة ومساواة ومعرفة لم تعرفها من قبلُ، غير أنه وبالرغم من ذلك فإنَّ الدول الإسلامية تعيش اليوم في ظروف تُشبِه حياتها قبل الإسلام في كثير من النواحي، وهذا الانحطاط العامّ له طابع خاص يختلف باختلاف كل منطقة في كل جزء من البلدان الإسلامية، وفي رأينا يجب البحث عن سبب انحدار الشعوب الإسلامية من خلال تأثُّرها بحياتها السابقة قبل الإسلام، إذ لم يستطع بعض المسلمين التخلّص من تأثير تلك الحياة، كما فشلوا في الوعي بالأشياء التي كان عليهم نسيانها الأمر الذي يُعينهم على تجاوز ماضيهم من أجل كسب مستقبلهم والعيش في حضارة إسلامية جديدة.

ممّا لا شك فيه أن هذا الخلل في الأمة الإسلامية ناتج عن سوء فهم وتطبيق لأحكام الدّين، لأن هدف الدّين الأسمى الذي ينبغي أن يضعه المسلمون نصب أعينهم هو تطوير قدرتهم التنمية الطبيعية البشرية المنبثقة عن الفطرة، وإنقاذ الناس من تراث الماضي الجاهليّ المعيب والناقص، وبهذه الطريقة، سيتمكّن الناس من الاقتراب من الحقيقة والنضج باستمرار، وسيقودهم هذا التصوّر إلى قمة الفكر والأخلاق، وبالتالي ضمان سعادة البشرية.

لم تأخذ الدّولُ الإسلاميّةُ بِعَين الاعتبار ضروراتِ العصر المتغيّر باستمرار، ولم تستطع أن تفهم أن الاحتياجات الجديدة التي ظهرت مع هذا التغيير لا يمكن تلبيتها إلا من خلال فهم دينهم وتطبيقه بطريقة أعلى وأكثر كفاءة، لذلك تأخّروا وانهاروا.

لقد عاشت الدول الإسلامية في ازدواجيّة اختلط فيها تأثير حياتهم قبل الإسلام مع تأثُّر بالإسلام، وهو ما حال دون تقدُّمهم، وبناء على ذلك، ومن أجل مواصلة الدول الإسلامية تطورها على طريق التقدّم والسعادة، يجب عليها زيادة تفعيل دور الإسلام في حياتها، والتراجع عن تلك الازدواجيّة لصالح الدِّين.

وبالنسبة للأتراك فقد كان الوضع مختلفاً إلى حدٍّ ما عن الدول الإسلامية الأخرى؛ لأنَّ الحضارة التي أقاموها قبل الإسلام لم تكن متجذّرة ومتقدّمة بحيث تُعيق تقدُّمهم بعد الإسلام، وقد خدم الأتراك الشريعة الجديدة التي دانوا بها بنجاح كبير، غير أنهم لاتصالهم الوثيق بالحضارتين العربية والفارسية، لم يتمكّنوا من تجنب الوقوع في المصير نفسه بسبب تأثُّرهم بهاتَين الحضارتَين[21].

وأما السبب الثاني لانحدار المسلمين: فيتمثَّل في عداء الدول المسيحية الغربيّة الشرس والمتواصل للإسلام ودول المسلمين، وعداء المسلمين للغرب. لقد تحدَّثنا عن ذلك في رسالتنا عن «التعصب»، فمن الواضح أن الحروب التي لا نهاية لها، والناجمة عن تلك العداوة أعاقت تقدُّمَ الدول الإسلامية وتطورها، كما لم تسمح هذه الكراهية المتبادَلة للدول الإسلامية بالاعتراف بحضارة الغرب سريعة التطوّر والاستفادة منها، فحضارةُ الغرب التي احتقرها المسلمون؛ تطوَّرت تدريجيّاً، وأدَّت إلى تفوُّق الدول الغربية.

لقد أصيبت الأمم الإسلامية بالداء نفسه الذي أصيبت به الأمم الأخرى، لكن في هذه المرة قيل إنَّ سبب المرض هو الدِّين نفسه. ففي الوقت الذي كان العالم الإسلامي

21) كرر المؤلف هذه الفكرة في كتابه «التعصب» ويفهم أنه يقصد من كلامه أن تأثر العرقين الفارسي والعربي بماضيهم قبل الإسلام ألقى بظلاله على العرق التركي ففعل مثلهم.

يقضي فيه وقتاً في مناقشات فلسفيّة لا نهاية لها في الشرق، وكان يضعف مع صراعات عقيمة لا نهاية لها ولا غاية منها في وادي الميتافيزيقيا؛ كانت الدول الشابّة تُؤسِّس حضارة جديدة قائمة على التجربة، وبهذا المنهج الجديد اخترقت تلك الأمم أسرار الطبيعة، واستطاعت النجاح في الاستفادة من قواها اللامتناهية.

وبذلك وجدت الحضارة الغربية تقنيات غير مسبوقة، وصنعت مركبات ممتازة وقوية؛ من شأنها أن تُوفِّر أكبر قدر من الكفاءة مع القليل من الجهد، وبفضل الاكتشافات والاختراعات في مجالات الفيزياء والكيمياء؛ زادت -وبشكل كبير- الرغبةُ بالربح على حساب الآخرين، وساد الاستغلال والسيطرة من قِبل الدول الغربية، فقد غزت هذه الدول -الطامعة في ثروات الشرق- البلدانَ الإسلامية التي عجزت عن مواجهتها نتيجةً لِمَا تفوَّقت به من مُعدّات وأدوات حربية جهنميّة، وبذلك ساهم هؤلاء الغزاة -الذين أثبتوا أنهم محرومون من الإنصاف وبُعد النظر- في تسريع ردّة الفعل، وستتجلى نتائجها في يوم ما نتيجةً للمعاملة الوحشية التي مارسوها بحقّ المسلمين، سيحدث هذا بالتأكيد؛ لأن الناس لا يتقبّلون الرضوخ للهيمنة والاستبداد إلى ما لا نهاية.

كلُّ شيءٍ يُثبِت أن العالم الإسلامي على وشك أن يفتح صفحة ثورة جديدة في تاريخه في وضعه الراهن، فثمّةَ رغبةٌ قوية بالنهوض والاستقلال في كل زاوية، ولم تَعُدِ الأمّة قادرة على الصبر طويلاً أمام الضغط الأجنبيّ الذي سحق قدرتها على التحمُّل لقرون.

على أننا إذا تفحَّصنا هذا الاتجاه الجديد الذي استيقظ في العالم الإسلامي عن كثب، فسنرى أن أولئك الذين يحملون مهمة التنوير على طريق التقدّم والتنمية -تماماً كما حدث بالأمس- لدَيهم تصورات خاطئة، الأمر الذي يَحُولُ بينهم وبين أداء واجباتهم بشكل أفضل من أسلافهم. إنهم لا يزالون يَعِدوننا بمزيد من السعادة، بالرغم من أنهم لا يعرفون ما هي السعادة؟! وكيف سيتمّ تحقيقها؟ يظنون أن السعادة تتحقّق بتقليد الأمم التي انبهروا بها ونالت إعجابهم، وأننا لو قلَّدنا تلك الأمم في كل جوانب حياتنا فسنكون سعداء مثلهم، ويعتقدون أن التفكير في كل طرق أخرى غير طريقهم هذا هو

نوع من الخطأ، كما أنَّ فهم السعادة يختلف من مجتمع لآخر؛ فالألماني بالطبع يتخيّل السعادة بطريقة مختلفة عن الفرنسي، فإن معنى السعادة عند كلٍّ منهما هو تفوّق أمّته على الأمم الأخرى من خلال النهوض فكريّاً وعلميّاً، فالروح والعقلية الألمانية مختلفة عن الروح والعقلية الفرنسية، فألمانيا ليست فرنسا، ولهذا فإن السعادة التي يبدو مفهومها واحد عند الاثنين للوهلة الأولى، تحمل في الحقيقة معنيين متضادّين، حتى إن سعادةً قد تمحو سعادة أُخرى، وبطبيعة الحال تختلف المفاهيم حول الأسباب والوسائل التي تؤدي إلى هدف التقدّم والتطوّر، كما هو الحال بالنسبة للسعادة.

تؤمنُ كلّ أمّة بأنها لن تحقّق السعادة إلا من خلال مبادئها الوطنية، ولا يحلم أحد بقبول مبادئ وتقاليد جيرانه من الأمم الأخرى والتخلّي عن مبادئه وتقاليده؛ لأنه يعلّم أن هذه المبادئ لن تتوافق أبداً مع شخصيته، ولهذا السبب يُظهر الأوروبيّون احتراماً وحبّاً كبيرين لمبادئهم وأسسهم.

أما نحن فبسبب جهلنا نعزو هذه المشاعر إلى كمال مبادئهم الاجتماعية ومؤسساتهم، والغريب أن الأوربيين عندما يجدون أن مبادئهم ومؤسساتهم غير مناسبة لاحتياجاتهم، فإنهم يقومون بالتعديل وإجراء التغييرات حتى تلبي احتياجاتهم الجديدة، وبالتالي فإنّ تقدّمهم يأتي مع تطوير مبادئهم الوطنية.

هذه هي الطريقة التي تتّبعها المجتمعات المنظمة التي تواصل تطوّرها وتقدّمها دون تردّد، أما الفرد الذي يُؤلّف هذه المجتمعات فهو أيضاً يتّبع هدفاً معيّناً طوال حياته، فعلى سبيل المثال: إن هدف الفرنسيين أو الألمان الذي يجمع كل جهودهم في وقت واحد، بِغَضِّ النظر عن الظروف التي يعيشون فيها، هو أن يكون فرنسيّاً جيّداً أو ألمانيّاً جيداً، حتى إنه لو استطاع أن يكون الفرنسي أو الألماني الأفضل والأحسن والأكبر على الإطلاق لفعل، ويتمنّى أن يكون له نصيب في تحقيق النهوض الوطني والرُّقيّ، وأن يسهم في ذلك بأكبر قدر ممكن، كما أن الجهد الذي يبذلُه للوصول إلى هذا الهدف مستمرّ؛ لأنه مُستوحى من إيمان راسخ وصادق في خدمة حاجة روحيّة مشتركة.

هذه الحاجة الروحية ذات الشخصية الرفيعة؛ تصبح ديناً يرفع الصفات الروحية والفكرية؛ من خلال زيادة الإحساس بالمثابرة والتضحية بالنفس وازدراء الحياة لدى الأفراد، فهي اعتقاد قويّ قوّةَ الفولاذ يُزيل كلَّ العقبات في طريق صاحبه، وينجح في ضمان صعود وازدهار تلك الدول.

يمكننا القول بعد عرض هذه الأفكار؛ بأننا إذا نظرنا إلى الوضع الحالي في العالم الإسلامي؛ فسنرى في نفس المجتمع ونفس الأمة هدفَين مختلفين، بل متعارضَين تماماً، الهدف الأول هو هدف الغالبية العظمي لهذه الأمة، وأما الهدف الآخر فهو هدف أقلية صغيرةٍ جدّاً (التنويريون). فالهدف الأول هو الإسلام؛ على سبيل المثال فإن الأهداف الوطنية للأمة الإيرانية أو التركية أو المصرية أو الفارسية أو العربية قد تكون خاصة بها، لكن المهم هنا أن يكون التصوّر القائم هو أن السعادة تعتمد على فهمهم الخاصّ بهم، والمبادئ والتقاليد النابعة من هذا الدِّين. أما الهدف الثاني؛ فهو وطنيّ أيضاً، لكنه مبنيّ على مبادئ غربية، يبحث عن السعادة في الحضارة الغربية بالفهم الهندي أو التركيّ أو الفارسي أو العربي، فهم يحاولون تدمير أنصار الهدف الأول، كما يحاولون دائماً تكريس مبادئ ومناهج جديدة مبنية على نظريات ومعتقدات الغرب.

يمكن ملاحظة أنه ثمّة فجوة كبيرة لا يمكن القضاء عليها بين عموم المجتمع وبين الطبقة التنويرية في جميع أنحاء العالم الإسلامي، فالناسُ في كلّ مكان من هذه البلاد في تناقض صارخ مع وجهائهم وأعيانهم ومفكّريهم، فلا يُمكِنُهم الوثوق بالطبقة التنويرية، ويَنظرون لهم على أنهم لا يَدرون ماذا يفعلون، فهم بذلك عناصر خطرة جدّاً ومدمرة للغاية.

ومن ناحية أخرى فإنّ الطبقة التنويرية التي لم تجد التقدير والطاعة التي تتوقّعها من الناس، تحاول مواساة نفسها من خلال ازدراء مواطنيها، هذا بالرغم من أنه يجب عليهم أن يخجلوا من عجزهم عن إنقاذ البلاد من الجهل الذي يَسودُ كل مناحي الحياة، إلا أنهم يتذمَّرون من أن مُحيطَهم قاسٍ وعنيد ولا ينفِّذ لهم ما يريدونه.

إن أولئك التنويرين العاجزين عن إقناع الجمهور بكفاءتهم، وبأنهم على مستوى عالٍ في عملهم ومعرفتهم، يَسعون للتأثير عبر وسائل أخرى مختلفة، وهكذا اجتمع على المجتمع ضغط جديد من الطبقة التنويرية مع بقية الضغوط التي يُثيرها الأجانب، وفي هذه الظروف وصلت الأحوال المعيشيّة للدول الإسلامية إلى مستوى لا يُطاق، وينبئ بالمزيد من أخطار الانحدار والتراجع، وهذا الخلاف العميق - غير الطبيعي وغير المنطقي- يستمرُّ بين عقل الدول الإسلامية وجسدها، وفي حال استمرار الوضع على هذا النحو؛ فإن الطبقة التنويرية -برغم ما لديها من معارف ومنطق وأفكار- غير أنها ستدمّر الموجود دون أن تجلب أي جديد للأمة، ولذلك فكلُّ الجهود التي تبذلها الدول الإسلامية في طريق التقدّم؛ محكوم عليها بأنْ تظلَّ عقيمة، وهذا ما حدث بالضبط، وأدّى لاستمرار التخلّف في العالم الإسلامي.

لم يستطع المفكّرون المسلمون السابقون أن يُبيّنوا للأمة الأشياء التي يجب تركها ونسيانها من حياتها قبل الإسلام لأجل المستقبل، والأمر نفسه عند مُرشدينا اليوم؛ إذ لم يكونوا أكثر نجاحاً من أسلافهم في تعليم الأجيال الجديدة أي نوع من الأشياء التي يجب الحفاظ عليها ومعالجتها.

لذلك، فإن الأكثر إلحاحاً هو وضعُ حدٍّ لهذه الحالة غير الطبيعية التي نراها في جميع أنحاء العالم الإسلاميّ تحت تأثير الحضارة الغربية، وبادئ ذي بدء، يجبُ أن يُؤسسَ لـ«وحدة الهدف» التي يجب أن توجد بين الناس والمثقّفين، وإلا فإن تأثير الحضارة الغربية؛ سوف يجلب كارثة أكثر بكثير من تأثير عصور ما قبل الإسلام.

وبناء على ما سبق؛ فإن التخلّف الخطير الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم ينبع من سوء فهم واجبات الطبقة التنويرية تجاه الأمة.

إن واجب الطبقة الفكرية في الدول الأخرى هو خدمة القضية الوطنية وتقويتها والسعي في إعلائها، ومحاولة تنفيذ ذلك قدر المستطاع، وبهذه الطريقة فقط يمكنهم كسب احترام وطاعة دولهم، غير أن المثقفين والمفكّرين الإسلاميين يَرَون أنه من الجائز

لهم السعي وراء هدف مختلف عن الأهداف الوطنية، بل ومخالف لها تماماً، ويتصرّفون بطريقة غير مسؤولة في أبسط واجباتهم وأكثرها قداسة.

إن التطلّعات والأهداف التي لا تقوم على مشاعر مشتركة ثابتة ودائمة، والتي لا تُولَدُ من ماضٍ أو تقليد، إنما تستند إلى معلومات مشكوك فيها، بل ربما تكون متناقضة وقائمة على أرضية ضعيفة وقابلة للتغيير، وذاك شأن العقل والفكر البشري.

والسؤال هنا؛ هل يمكن بناءً على ما مرّ إيجادُ نموذج مثاليّ حقيقيّ تماماً[22] ؟ والجواب؛ لا يمكن بأي شكل من الأشكال.

فالمثُل التي ليس لها قيمة أخلاقية ومعنوية هل بإمكانها منح الأفراد معتقدات وقناعات عميقة وصادقة وجادّة وصحيحة؟ أم أنها تفتح المجال للانتهازية والأنانية التي من شأنها أن تسبّب الانحراف والكارثة؟ لا يحتاج هذا السؤال إلى إجابتنا؛ لأننا لا نعترف بحقِ أيّ شخص في أن تكون له تطلّعات وأغراض غير تلك الخاصة بالدولة التي ينتمي إليها.

إنَّ أصدق المقاصد هو الهدف النبيل الذي تأسّس على دين الإسلام، وتبنَّته الدول الإسلامية، ولأن هذا الهدف هو الشيء الوحيد الذي سينقذنا، فإننا سنُولِيه أهمية هنا ونتحدث عنه قدر الإمكان.

والواقع أن دِين الإسلام بمعتقَدِه الفريد، ونظامه الأخلاقي، ومبادئه السياسية والاجتماعية؛ هو منهج للإنسانية بالمعنى الأصدق والأوسع والأكثر شمولية، إنه الدِّين الأكثر كمالاً الذي يحتوي على كل ما هو ضروري ليكون الناس سعداء في إطار الضمير من خلال إشباع ميولهم الاجتماعية ورغبتهم في التقدم.

يستمدُّ الإسلام نظامه الأخلاقي من بنيته الإيمانية، ويستمد نظامه الاجتماعي من نظامه الأخلاقي، ويستمدّ سياسته من نظامه الاجتماعي. فالإسلام ونتيجةً لكونه الدِّين

22) يقصد نموذج جديد غير مستمد من دين الأمة وتاريخها.

الحقّ، ولكون الحكمة التي فيه، والعدل الذي يتمتّع به، مِن المستحيل أن يتفكّك، فهو كل لا يتجزّأ، وإذا أراد الإنسان أن يُحصِّلَ السعادة فعليه أن يتمثّل بهذا الكلّ، وبالنسبة للمسلم؛ فإن التمسُّك بدينه ليس واجباً أخلاقيّاً فحسب، بل هو أيضاً واجب اجتماعي وسياسي بذات القوة والأهمية.

يَعتبِرُ المسلمُ المبادئَ الأخلاقية والاجتماعية وتقاليد دينه مبادئ حيوية تُقيم وجوده الروحيّ، وتنظّم المجتمع المنضبط والملتزم بهذه المبادئ، ومن خلال الالتزام بمبادئ دينِه يُدرك المسلمُ مدى أهمية الوظيفة الملقاة على عاتقه، والتي هي بمثابة فرض الوقت، فهي مهمة تاريخيّة، وسيؤدي إهمالُها إلى تدمير حاضره ومستقبله، ولذلك فمن الطبيعي أن يشعر المسلم بالكراهية تجاه أفكار ونظريات دعاة التنوير الذين يُحاولون تغريبه، لأنه إذا قبل أفكارهم ونظرياتهم وضحَّى بأفكاره، فسيَقتلُ بفعلتِه حياتَه الروحية، ووجودَه القوميّ والاجتماعي.

إنَّ مِن خصائص الأخلاق الإسلاميّة الحريةَ والمساواةَ والتضامن، وتتجلّى أخلاق الإسلام في الانفتاح والنضج في فهم الخير والشرّ والصفات الإنسانية، وحياديّته التي هي عادلة وصادقة للغاية، والحقائق الإيجابية التي يمتلكها تمنحُه قوة عالمية.

أما بالنسبة للمبادئ الاجتماعية للإسلام؛ فبِما أنها تنبع عن الفهم الأخلاقي؛ فإنّها تتمتّع أيضاً بالنزاهة الكاملة، فالمجتمع الإسلامي لا ينقسم إلى طبقتَين أرستقراطية وديمقراطية،[23] وبعبارة أخرى، فلا يوجد في الإسلام تلك النخبة التي تتمتّع ببعض الحقوق الخاصة، والأخرى التعيسة المضطهدة المحرومة حتى من حقوقها الطبيعية.

ينقسم المجتمع الإسلامي بطبيعة الحال إلى طبقات عليا ومتوسطة ودنيا؛ لأن الأفراد الذين يتألّف منهم المجتمع يتمايزون، وقدراتهم ليست متساوية، فيمكن للأفراد أن يرتقوا من خلال عقولهم وسعيهم وعملهم، وإذا عبَّرنا عن رأينا بالمصطلحات الغربية، فيمكننا القول: إن المجتمع الإسلامي ديمقراطيّ وأرستقراطي في نفس الوقت؛ هو ديمقراطيٌّ نظراً

23) واضح أن المؤلف يستعمل مصطلحي الديمقراطية والأرستقراطية على خلاف ما هو شائع في عصرنا الحالي، ونترك تقدير المعنى للقارئ بحسب ما يتبيّن له من سياق الاستعمال.

لأفكار ومشاعر التضامن والعدالة والعمل الخيريّ الذي يحمله المجتمع الإسلامي، وهو أيضاً أرستقراطيٌّ نتيجةً لالتزامه بالتقاليد، وطاعته لِمَن هم في السُّلطة، واحترامه بنفس الوقت للتفوّق الشخصيّ والتمايز في الفضائل والمعارف.

كما أن القواعد السياسية للإسلام مستمدّة من مبادئه الاجتماعية، فلا يسمحُ الإسلامُ بالمنافسة والصراع بين مختلف الأحزاب والطبقات في السياسة كما هو الحال في الحياة الاجتماعية، إذ تحدّد تلك القواعد السياسية العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وتميّز بينهما، وبهذه الطريقة يُضمَن تحقيق التوازن السياسي، فهو لا يجبر الناس على شكل مُعيّن من الإدارة؛ لأنه يتركهم أحراراً في تشكيل الحكومة وفقاً لاحتياجاتهم، شريطة احترام الحقوق والواجبات المتبادلة.

يجب أن تكون الأهمية والخصائص الهادفة التي يريد الإسلام تحقيقها واضحة من خلال ما أشرنا إليه أعلاه، لذلك فمِنَ المهمّ لمفكرينا والتنويريين في بلادنا أن يحترموا هذه الوحدة في بنية الإسلام، وأن يأخذوا على عاتقهم السعي في تقويتها قدر الإمكان.

وعلى هذا فيجب أن نَصُبَّ جميعاً جهودَنا لتطوير وتربية الشخصيات الأرستقراطية والديمقراطية الموجودة في المجتمع الإسلامي، ويجب أن نحاول تعديل وإصلاح مبادئنا الوطنية وما يتعلق بالحقوق والواجبات بين الحاكم والمحكوم؛ لنصل إلى أفضل تصوُّرٍ وتطبيقٍ لهذه المبادئ.

ما السبب في أنَّ مسألة الدِّين في العالم الإسلاميّ لها طبيعة خاصة، وتحمل أهمية خاصة، بعكس الحال في المجتمعات المسيحية؟

إن اللادينية في المجتمع الإسلاميّ تعني رفض وإنكار القوانين والمبادئ الأخلاقية الراسخة والنافذة، وسيؤدي هذا إلى سقوط الفرد أخلاقيّاً، وإلى انهيار المجتمع، وبمعنى آخر، إنّ اللادينية سلوك ضدّ المجتمع وضدّ الأخلاق، لذلك فإنّ الإلحاد هو أخطر ما يمكن أن يُصيبَ المسلمين والمجتمع الإسلامي من كوارث.

لقد ثبت بالتاريخ أنَّ الدُّوَلَ الأكثر تقدّماً هي تلك التي تُفهَم رغباتها وأفكارها بشكل أفضل، ويسعى قادتها لتحقيق تلك الأفكار والرغبات، أما إذا كانت الدول على استعداد لخدمة وطاعة ملذّات وأهواء قادتها، فإنها ستقع في حالة انهيار، أو أنها لن تستطيع الهروب من الأزمات التي ستُلاحقها؛ لأن القادة الذين تُركوا لأمزجتهم ونزواتهم يتدهورون تدريجيّاً، ويصبحون في نهاية المطاف مستبدِّين ومتناقضين وقُساة وجهلة.

وعليه فإنَّ طبقة المثقّفين لدينا لن تؤدي واجباتها بشكل جيد إلا إذا كانت تخدم الأهداف الوطنية للمجتمعات الإسلامية التي ينتمون إليها، وحينها سينتهي هذا البؤس المرير، ذلك البؤس الذي يَحرِمُ الشعوبَ الإسلامية من المعرفة والتنوير، ويُعجزُ المفكرين عن حمل شعلة التنوير، وحينها سيُدرِك المفكرون وبشكل صحيح السببَ الحقيقيَّ لوجودهم في المجتمع.

لقد غابت عن طبقة التنويرين حتى الآن كلّ هاتيك الحقائق، لدرجة أنهم اعتبروا العالم الإسلامي مكاناً مناسباً لاختبار جميع أنواع الأفكار الغريبة والمتطرفة المستمدّة من خيالاتهم؛ لقد اعتبروه حقلَ تجاربٍ، تُجرى فيه تجارب لا نهاية لها، ويتحمّل جميع أنواع الأذى، وهذا يُرضي معرفتَهم الناقصة والمبعثرة.

تمرُّ الدول الغربية اليوم بفترة انتقالية بين التنظيمات القديمة وذكريات السيادة الإقطاعية التي كانت مصدر أرستقراطيتها، وبين أفكار الديمقراطية والمساواة، فهي بذلك تسعى للتغيير المستمرّ وتصحيح منظماتها الاجتماعية، وهذه الدول -في رأينا- في طريقها للوصول إلى الأهداف الاجتماعية للإسلام التي شرحناها أعلاه.

لقد تكوَّنت المنظمات السياسية الحالية للدول الغربية نتيجةً لبعض التدابير -جيدة كانت أم سيئة- التي اتخذوها لمواجهة الاحتياجات والتغيرات الاجتماعية، وبدلاً من توفير وتأسيس إدارة معقولة ومحايدة عندهم، فإنهم دائماً يخضعون للتغييرات؛ لذلك فإن الإيمان بأن المنظمات الاجتماعية والسياسية للغربيين مثالية، وأنها يجب أن تكون المثال الذي يتمُّ تقليده وقصده عمداً لتقدُّم الأمم كي تصل لما وصلت له الدول الغربية من

تقدُّم وازدهار، فليس كلّ ذلك سوى سعيٍ وراء السعادة عبر الكلّ والتصورات الخاطئة، فالغربيين أنفسُهم لا يجدون مثل هذا الكمال في أعمالهم، ويحاولون باستمرار تعويض نواقصهم.

إنَّ السبب في أنَّ ثوارنا الذين حاولوا تقليد الغرب سلكوا مثل هذا المسار الخاطئ؛ يرجعُ إلى خطأ منطقيّ بسيط للغاية، ناشئ عن فهم خاطئ حول أسباب ونتائج الحضارة الغربية. هناك فكرة أخرى انبثقت من كل هذه المعتقدات السطحية عديمة الجدوى والفائدة، وانتشرت على نطاق واسع بين دعاة التنوير لدينا، وهي في نفس المستوى من الخطأ، ومَفادها أن الأمة التي تسير على طريق الابتكار والتقدم يجب أن تتحول إلى أمة ديمقراطية.

إن المجتمع الإسلامي يجب أن يكون ديمقراطيّاً وأرستقراطيّاً بالمستوى ذاته، وإذا ضعف أي من هذين العاملين في التوازن السياسي للمجتمع، فذاك يعني تدمير المجتمع وفقدانه لسماته الديمقراطية في حال اهتزت المبادئ الأساسية للتضامن والمساواة والعدالة، كما أنه إذا لم تُحتَرم القوانين والأعراف والتقاليد وقادة الدولة، وإذا لم تُحترَم الفضائل الأخلاقية والفكرية، وإذا فُقِد التفوق في العلم والقوة، فسيُحرَمُ المجتمع هذه المرة من سماته الأرستقراطية، وإذا فَقَدَ المجتمعُ سماته الديمقراطية والأرستقراطية؛ فذاك علامة انهيارٍ كامل، لهذا فإنَّ واجب المصلح يتمثّلُ بالسعي في تعزيز وتطوير السمات الديمقراطية أو الأرستقراطية -إذا تطلّب الأمر- للمجتمع الذي ينتمي إليه، أو يمكن السعي في تعزيز وتطوير كليهما إذا تطلّبت الظروف في آنٍ.

على أن إضفاء الديمقراطيّة على مجتمع إسلاميّ لا يحدث بالطريقة ذاتها التي يحدث بها في الدول الغربية، إذ لا يتحوَّلُ المجتمع الإسلامي إلى ديمقراطية من خلال مهاجمة الأرستقراطية والصراع مع طبقة النخبة، وليس هناك حاجة لهذا النضال أصلاً، حيث يتمتّع الناس العاديون بنفس حقوق النخبة، وبالتالي لن يكون لديهم مطالب يسعَون لأخذها من تلك النخبة في المجتمع الإسلامي.

إنَّ إضفاء الطابع الديمقراطيّ على المجتمع الإسلاميّ ممكنٌ من خلال تطوير الأفكار والمشاعر والتقاليد الشعبية الموجودة بالفعل في الطبقات العليا، ويمكن أن يتمَّ التوسع في الأرستقراطية، لكن ليس عبر انتهاك حقوق الأفراد الضعفاء، ولكن من خلال رعاية الشعور بالاحترام والوصول إلى الطبقة العليا الموجودة بين أفراد الشعب، وتغذية تقاليد الشعب، وهذا يعني أن السمات الديمقراطية في المجتمع الإسلامي تدعمها الطبقة العليا، وأن السّمات الأرستقراطية تدعمها وتُقوّيها الشرائح الشعبية.

أما في المجتمعات الغربية فالوضع على العكس من ذلك، فالقضايا المثارة بين الطبقات الاجتماعيّة المختلفة عن بعضها البعض؛ هي قضايا عدم المساواة القانونية، وتضارب المصالح، والتقاليد الحزبية، ونظراً لأن أسلوب حياتهم وعلاقاتهم يتمُّ تأسيسُها وتحديدُها من خلال الإجبار عن طريق قوة القانون، فإن تلك القوانين تُنتَهَكُ كلَّ يوم من قِبَلِ طبقة ليست راضية عن هذه القوانين، وتتكوَّنُ الأرستقراطية في هذه المجتمعات من طبقة نخبوية، أما الديمقراطية فإنها تتشكَّلُ من العناصر المحرومة من الامتيازات.

تختلف الطبقات في المجتمعات الإسلامية عن بعضها البعض باختلاف المستويات الأخلاقية والفكرية لا غير، وبالرغم من ذلك فإنَّ أفكار المساواة والعدالة والتضامُن تُؤسِّسُ الأخوّة الإسلامية من خلال تحديد وترتيب العلاقات بين هذه الطبقات وتقريبها من بعضها البعض، وعلى الرغم من أن المجتمعات الغربية تسعى إلى الراحة والأمان في لجوئها لقوة القانون، إلا أن المجتمعات الإسلامية تجد نفس الشيء في معتقداتها ومشاعرها الدِّينية، وفي تربيتها الأخلاقية والفكرية.

لهذا السبب، فإن الخصومات والمعارضات التي نَشهَدُها في جميع المجتمعات البشرية تكتسب شكلاً خاصّاً في المجتمع الإسلامي؛ فالمنافسة السائدة في كل مكان بين الطبقات المختلفة لا تَحدُثُ بين الطبقات في المجتمع الإسلامي، ولكن تَحدُثُ داخل كلّ طبقة بنفسها، فتتنافس الطبقات العليا مع بعضها البعض على الاقتراب من الديمقراطية، وتتنافس الطبقات الشعبية على الاقتراب من الطبقة الأرستقراطية.

هناك فارق بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي في السياسة؛ فبما أن المؤسسات السياسيّة للغرب قد وُلِدَت من رحم صراعات اجتماعية ما، وتأسَّست نتيجة لذلك، غيرَ أن هذا لا يعني أن الصراعات انتهت ولن تعود، ولا يعني كذلك أن هذه المؤسسات أبديّة ولن تتغيّر، ولذلك فاحتمال عودة الصراعات والنضالات ذات الطبيعة المتحيزة والقاسية مُمكِنٌ على الدوام، وبما أنَّ أفكار العدالة ومراعاة الآخرين قد أُهمِلَت في هذه المؤسسات بسبب فرض القوانين، فإنَّ قِيَمَها الأخلاقية والإدارية مشكوك فيها.

أما النظام السياسيّ الذي أنشأه المجتمع الإسلامي، حيث لا يوجد تنافس اجتماعي، وخالٍ بشكل طبيعي من الخصومات السياسية، وانسجاماً مع عقلية أعضاء هذا المجتمع، فهو مُنفَتِحٌ على ظهور وإبراز مشاعر الحياد والإنصاف والعدالة.

لهذا السبب، لم تشعرِ الدُّول الإسلاميّة أبداً بالحاجة إلى إطلاق ثورات اجتماعية أو سياسية، كما هو الحال دائماً في الغرب خلال مَسيرة تقدُّمِه، يجب أن نفهم مما سبق فداحةَ خطأ التنويرين الذين أرادوا إنقاذ الدول الإسلامية من حالتها الحاليّة عبر تغريب أمّتهم وفصلها عن الإسلام. إنّ ثباتَ المؤسسات الإسلامية ليس عائداً لعدم قدرتها على التطور، وإنما لأنها في حالة من الكمال.

يا لها من عقلية غريبة يمتلكها تنويريُّونا المستغربون!! فعلى الرغم من أنهم يَجدون المنظمات الغربية المتغيّرة باستمرار مثالية، فإنهم يمتنعون عن اعتبار المثابرة والاستمرارية التي فيها المنظمات الإسلامية دليلاً على تفوقها. وهم يَعزُونَ هذا الوضع إلى نقص القدرة التنموية للمؤسسات الإسلامية، إنهم يعتبرون منظماتنا السياسية والاجتماعية -التي هي أقل شأناً في نظرهم- مؤسساتٍ عفا عليها الزمن، وهي عديمةُ الجدوى لكونها قائمةً على مبادئ عمرها ثلاثة عشر قرناً مضت، فهي غير قادرة في النهاية على تلبية الاحتياجات المتنوعة لإنسان القرن العشرين.

لقد أثبت التاريخ أنَّ هذه المبادئ بَنَتْ عالَماً مليئاً بالاحترام، وأهدت الإنسانية حضارةً مُزدهرة ومُشرِقة، وظاهرٌ للعيان أن الفكر البشري لم يجد نظاماً أكثر صحة من

هذا النظام، ومع ذلك فإن أصحاب العقلية الغربية يتهمون هذه المبادئ السليمة بأنها ناقصة وغير قادرة على التكيُّف، ويرَون أتباعها على أنهم أعداء للتقدّم، مَفتُونون بالدِّين، وفكرُهم الشاذُّ هذا إنما نشأ من اعتقاد سخيف أصبح موضة عصريّة؛ خلاصتُه الادّعاء بأنه وفقاً للاحتياجات المتغيرة للناس بمرور الوقت، فإنَّ الناس أنفسهم يتغيّرون دائماً، وبالتالي فكلُّ شيء يتعلَّقُ بالناس يجبُ أن يتغيّر معهم.

ينشأ هذا الاعتقاد في رأينا من بحث خاطئ لغاية الأحوال الاجتماعية والأحداث، فصحيح أن الاحتياجات الإنسانية تتغيّر؛ لكن الطبيعة البشرية ثابتة هي هي نفسها، فكما يُرى أناس أنانيّون وحاسدون ومتواضعون وفاضلون وكريمون بين الناس حتى اليوم، سيكون هناك أناسٌ أذكياء وأغبياء وأقوياء وضعفاء وطيبون وسيئون في المستقبل؛ ما سيتغيرّ مع مرور الوقت السلوكيّات الإيجابية والسلبية للإنسانية.

ما سيتغيرّ في الإنسان بتأثير الزمن هو شكلُ بُخلِه أو كرمه أو غَدرِه أو لُطفِه ليس إلا، وتظهر دائماً حالاتٌ مُتغيّرة ناشئة عن فهم الإنسانية للفضيلة والشرّ، لذلك فإنَّ المعرفة والذكاء الذي يتطوَّرُ ويتوسّعُ بمرور الوقت قد غيَّرَ طريقةَ التفكير بشأن المواقف والكائنات، لكن تغيير الحالة المزاجية لا يُمكِن أن يُزيل الخير أو الشر من شخصيتنا، الشر والخير متلازمان في الوجود؛ لهذا السبب يجمع الفكر الإنسانيُّ كلّه حول مسألة تقليل الأضرار التي قد تأتي من الشرور قدر الإمكان والاستفادة القصوى من الفضائل الإنسانية.

ولما كانت طبيعة الإنسان بما فيها من فضائل وشرور لا تتغيّر؛ فمِنَ الواضح أن المبادئ التي ستُحدِّدُ مسارَ العمل للناس وتنظم علاقاتهم مع بعضهم البعض ستوجدُ بالضرورة دائماً؛ لأنها يجب أن تكون مستمدَّة من طبيعتهم. لا يمكن أن يكون التأثير والتغيير الذي يُمكِن أن يُحدِثَه الزمن في هذه المبادئ إلا من حيث الفهم والتطبيق.

إن الذين يعتقدون أن المبادئ الإسلامية لا تتوافق مع احتياجات العصر يتمُّ خداعُهم، وقد نشأ هذا الظنّ بالنظر في حال المسلمين اليوم؛ إذ لم ينجحوا في فهم وتطبيق

هذه المبادئ وفقاً لمفاهيم الخير والشرّ في هذا الوقت، إنّنا نرى أنَّ المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والسياسية الواردة في الشريعة الإسلامية متوافقةٌ تماماً مع طبيعة الإنسان، وتستحقُّ تنظيم حياة البشرية ومصيرها حتى يوم القيامة، حتى أننا نعتقدُ أنَّ مراحلَ التطور المختلفة التي مرَّت بها الدول الغربية، والتي تمرُّ بها بصعوبات لا حصر لها ليست سوى انحرافات مُؤقّتة عن تدفُّقٍ سينتهي بقبول المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والسياسية لدِينِنا، وبناء على هذا الاعتقاد، فإنه لا يُمكِننا قبولُ ما يُقال بأن تطوُّرَ المسلمين مُمكِنٌ خارجَ مبادئ الإسلام، وهذا الاعتقاد ثابت كقوانين الفيزياء.

قد يتَّهمنا بعض المدَّعين بالانحرافات العقلية؛ مثلِ الاستبدادِ الفكريّ، أو التعصُّبِ المفرط، في هذا الصدد، إننا لا نقبل التعصب الذي يُظهرونه ضد الإسلام، كما أننا نعلم بأنَّ أوسعَ الحرياتِ؛ لها بعضُ المحظورات، وإلا انتهت إلى فوضى استبداديّة مُفرِطة، ولذلك فإنَّ اعتراضهم علينا يُثبِتُ أنهم هم المتعصّبون ضدّنا لا العكس.

لن يتمكَّنَ الناسُ من التقدُّم؛ إلا إذا أقروا بأنَّ احترام الحقيقة هو أعظم الواجبات مهما كانت الظروف، وهذا الالتزام النابع من الضمير لا يُضعِفُ حرّيّتهم، لذلك فإننا لا نعتقد أننا نتبع طريق التعصب والحزبية؛ لأننا نؤمن بالطبيعة الحقيقية والسامية للمبادئ الإسلامية واحترامها، تماماً كما نُؤمِنُ ونحترمُ قوانين الفيزياء.

لا يمكن أن يكون هناك أيّ شك في أن طريق الخلاص الوحيد موجود في الإسلام، وعليه فيجب على الدول الإسلامية أن تُظهِرَ رغبتها في أن تصبح مسلمة أكثر فأكثر من حيث تجسّد قِيَم الإسلام في الأخلاق والمجتمع والسياسة، يجب أن تَنصَبَّ كلُّ جهودنا بشكل حصري في خدمة هذا الهدف، وكيف لا وهو الهدف المستمَدّ من بنيتنا الفكرية والاجتماعية ومعتقداتنا المشتركة، ولا سيما بأن عظمة المبادئ الإسلامية ذات نضج أبديّ.

وسيضمن هذا الهدف المتميز والسامي التطوُّرَ الأخلاقي والفكري النهائي للمجتمعات الإسلامية، وسيَصونُ أفكار المسلمين من الوقوع في التخلّف العقلي المتجسّد في تياراتٍ

مثلِ الشيوعية والعدمية والفوضوية؛ كما سيضمن هذا الهدف استمرار تقدّم دولنا وتطوّرها، وسيحميها من التخلّف.

لا يجوز لفرد من أفراد المجتمع الإسلاميّ أن يتبنّى شيئاً سوى فكرة كونه مسلماً صالحاً، أو أن يكون أكثر المسلمين نضجاً؛ لأن خيرَ المسلمين خيرٌ للناس، فهدفنا هذا هو أرقى الأهداف التي يمكن أن يعتزَّ بها بشر.

من الطبيعي أن يكون هذا الهدف مصدراً لأقوى إيمان وفكر، ومصدر إلهام لجميع الجهود والمساعي المنسجمة البعيدة عن الازدواجية؛ لأن هذا الهدف هو نموذج فريد يجعل البشرية في كمال وسعادة حقيقية، سعادة دائمة لا حدود لها، ومصدر هذا الهدف الوحيد هو الحقّ سواء أكان تركيّاً أو عربيّاً أو إيرانيّاً أو هنديّاً؛ على كل مسلم ضعيف أو قوي، جاهل أو عالم، أن يلتزم بهذا الهدف ويسير نحوه.

يُمكِن للمسلمين بهذه الطريقة أداء واجباتهم الأخلاقية والاجتماعية والسياسية بالكامل، وبخطوات آمنة وسريعة تُمكِّنُهم من التقدُّم في ميدان التحرير والرقي.

إن العالم الإسلامي عائلة واحدة كبيرة؛ والأمم التي تتكوَّن منه تُشكِّلُ الفروع المختلفة لهذه العائلة النبيلة، هذه الفروع لها وظيفتان: الأولى هي واجبات كل فرع تجاه نفسه، والأخرى هي واجباته تجاه الفروع الأخرى، ونظراً لأن الوفاء بالواجبات الثانية يعتمدُ على تحقيق الأولى، فإن الواجبات الخاصة تأتي قبل الواجبات العامة.

فما هي هذه الواجبات؟

الواجبات الخاصة: رفع المستوى الأخلاقي والفكري للفرد، ومحاولة تطبيق المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والسياسية للإسلام بشكل كامل.

الواجبات العامة: العيش في تضامن كامل مع الشعوب الإسلامية الأخرى، واحترام حريتها وتقاليدها، ومساعدتها على التطور والنهوض.

وهذا يشمل إنقاذ المسلمين الذين سقطوا في يد الأجانب أو تعرَّضوا لمثل هذا الخطر، لأن الأمة بفقدانها حريتها واستقلالها تَفقِدُ طريقها في التطور، وتُعرِّض وجودَها للخطر، ولا يمكن للتضامن الإسلامي أن يسمح بمثل هذا الوضع.

وحدةُ الإسلام شبيهةٌ بوحدة الكون الذي تتناغمُ فيه قوى وعناصر وعوامل لا حصر لها بانسجام تامّ، وكلُّ عظمتها وحقيقتها تأتي من هذه الحالة.

وكلمتنا الأخيرة هنا:

نجحَتِ الدُّولُ الإسلامية التي دانت بالإسلام في إقامة حضارة عظيمة ورائعة، وعليه فإذا فهموا اليوم مبادئ الإسلام بشكل أفضل، وطبّقوها ومارسوها بعلمٍ وفضيلة أعمق، وتعلَّقوا بها برباطٍ أكثر جدّيّة وصدقاً، فإنهم سينهضون من حفرة التخلّف التي وقعوا فيها اليوم، وسيؤَسِّسون حضارة جديدة أكثر تفوّقاً من الحضارات الحالية.

إنَّ أفكار التسامح والعدالة والمساواة التي ستنتشرُ بين الناس، والأخوّة والتضامن الذي سينشأ عن مبادئ الإسلام، والبركات التي لا تُحصى والمتعة الروحية التي سيمنحها للأفراد، ستشكِّلُ عواملَ تضمَنُ تفوُّقَ هذه الحضارة الجديدة المنشودة.

الرسالة السابعة: الأسلمة

منذ زمن بعيد ونحن نعتقد بأن خلاص المجتمعات الإسلامية إنما يعتمد بالأساس على أسلمتها، ولأن مصطلح الأسلمة يُمكِن أن يحمل معانٍ كثيرة ومتنوعة، فإنه من المفيد ابتداءً أن نوضّح معنى هذا المصطلح كما نفهمه.

الإسلام هو دين البشرية، حيث وصل بها إلى أعلى مستوى من النظام الاعتقادي الفريد من نوعه، وقد بُني على هذا النظام الاعتقادي نظام أخلاقي، كما نبع من هذا النظام الأخلاقي نظامٌ اجتماعي، وتولّد من هذا النظام الاجتماعي نظامٌ سياسي، وهذه المجموعة من العوامل الخاصة النابعة من الإسلام؛ قادرةٌ على أن تُوَجِّهَ حياةَ الإنسان وتحكمه، وهي مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، لهذا تُشكّلُ مجتمعاً كليّاً متناغماً وكاملاً يستحيل أن يتفكَّكَ أو ينحلّ من داخله، وكما أنّ هذا يشملُ الدِّينَ كلّه؛ فإنه يجعل المجتمع في حالة من التوفيق بينه وبين نظريات المثالية والوضعية.

فالإسلام دين إنساني بامتياز؛ بمعنى أنه يجمع بين النظريات والعلوم؛ سواء المادية منها أو التجريبية، وبين المعتقدات الميتافيزيقية والحقائق التي تتلاءم مع الفهم البشري، أو حتى تلك التي تتعالى عليه، كما يتوافق مع أولئك الذين يَسعَون لتفسير قوانين الطبيعة أو مع مرشدي الناس إلى الخير وأصحاب الضمير وأمثالهم.

فالإسلام ليس مثاليّاً بحتاً، ولا وضعيّاً بحتاً[24]، بل يحوي كِلا المنهجَين على حدٍّ سواء، فالاعتراف بمنهج من هذين المنهجين يعني إنكار وجود المنهج الآخر، ذلك لأن المنهج المثالي لا يمكن تصوّر وجوده أو فهمه بمفرده، والأمر نفسه ينطبق على المنهج الوضعيّ، فكِلا المنهجَين في الحاصل نتيجة للآخر، ولهذا فإن مصطلح «الأسلمة» بالنسبة لنا، تعني التفسير المستمرّ للمعتقدات والأنظمة الأخلاقية والاجتماعية والسياسية للإسلام بالطريقة الأنسب لاحتياجات الوقت والبيئة، والعمل وفق تلك التفسيرات عند الحاجة.

24) يقصد أنه ليس مثاليّاً يتعالى على التطبيق والتمثل في الحياة، وليس متروكاً لفهم الناس وتقريراتهم بشكل كامل، بل فيه المثل العليا وفيه الاجتهادات البشرية التي تتلمس الاقتراب من تلك المثل.

مَن يقول إنه مسلم لا يكسبُ شيئاً بقوله هذا إلا إذا سمع وفكّر وعمل وفقاً لأصول هذا الدِّين الذي يُقِرُّ به، ويتكيّفُ تماماً مع أخلاق الإسلام ومبادئه الاجتماعية والسياسية، وإلا فلن يصير مسلماً ينال السعادة المرجوة إلا إذا التزم بما سبق، فعلى سبيل المثال: إنَّ المسلم الذي يُؤمِنُ بالنظام الأخلاقي لكانط أو سبنسر، ويَقبل المنهج الفرنسي في النظام الاجتماعي، والتصوّر الإنجليزي في النظام الدِّيني السياسي، هو شخص لا يُدرِكُ ما يصنع مهما بلغ علمه.

إنّ تخيُّلَ رجلٍ يحملُ الكثير من المتناقضات التي لا علاقة لبعضها ببعض، ويُقِرُّ بمجموعة من الأفكار المتصارعة بشكل دائم في عقله، يعني وبشكل مُؤكَّدٍ أنه لا عقل له ولا ضمير.

هل رأيتم فرنسيّاً أو ألمانيّاً يقبل أخلاق الصينين، أو مجتمع الهنود، أو النظام السياسي لدى المكسيكيين؟ هل يكون الفرنسيُّ أو الألمانيُّ فرنسيّاً أو ألمانيّاً إلا إنْ فكَّرَ مثلَ قومه وسعى سعيهم؟ فإن لم يكن كذلك، فلن تُفيدَه لكنتُه الفرنسيّة أو الألمانية، فالعبرة هي بانسجامه مع روح وهوية مجتمع.

ولما كنا بيّنّا ما نَقصدُه بمصطلح «الأسلمة»، فلنحاول شرح ما هو فهم الإسلام للدِّين وللأخلاق وللمجتمع وللسياسة.

أساس المعتقدات الإسلامية

الله الذي يُؤمن به المسلم، هو المعبود الوحيد الذي كلما زاد فهمُنا للتناغم والانسجام التامّ للمادة وقواها، والتي تتطوّر وتتوسع باستمرار في زمان ومكان لا نهائيَّين؛ كلما اتّضحت وحدانيته بما يتناسب مع وعينا المستجدّ وشملت أنحاء هذا الكون الذي نسعى لاستيعابه.

المعنى القدسيّ لاسم الله هو مفهوم الحقّ الذي يترافق مع مفاهيم الحكمة المطلقة والعدالة، وسنحاول هنا شرح مفهوم «الألوهية» الذي نعده مصدر التناغم الشامل

ومصدر نظام الكون، هذا النظام الذي لا تستطيع أيّ قوة إفساده، سنشرح هذا المفهوم بالنظر في أسماء الله الحسنى التسعة والتسعين. هذه الأسماء هي مجموعة من المفاهيم المجرّدة، وبالرغم من ذلك فإنَّ هذه المفاهيم تكتسب اليقين والدّقة مع توسّع معرفتنا العلميّة والتجريبية وتطوّرها، الأمر الذي يُمكِّنُنا من فحص الكائنات اللامتناهية الموجودة في هذا الكون، والأحداث التي تحدث في كل لحظة، والعوالم التي لا حصر لها، والقوانين التي تحكم الكون.

كما نؤمن نحن المسلمين برسول الله؛ لأنه كشف لنا مبادئ الحرية والعدالة والتضامن، وهي المبادئ الثابتة لسعادة الإنسان، إنه النبي الذي أَوْصَل البشريةَ إلى معرفة أصدق دِين على وجه الأرض، عبر تبليغه أوامر الله. نحن نؤمن لأننا نعلم أن الأوامر والتعاليم التي أتى بها هذا الدِّين هي حقٌّ مطلق، وقد شهد العقل البشري بتعالي هذا الدِين، وكلما ترقّى عقلُ الإنسان أكثر، وكلّما تقدَّمَ بتجاربه الإنسانية الراقية؛ ازداد إدراكه لتلك الحقيقة.

والحاصلُ أنَّ الإسلام هو الإيمان بالحقيقة العليا بظاهرها وباطنها، حرَّرَ الدِّينَ من تقييد وأَسْرِ الآخرين، لا يعرف الرهبانية، ويعطي حقَّ القيادة لأكثر الناس فضيلة ممَّن ينتمون إليه، وأرجحهم عقلاً وأرسخهم علماً.

كل مسلم هو مؤمن قبل أن يكون أي شيء آخر؛ لأنه مطالَبٌ بالإيمان بالمعبود الحق وإفراده بالوحدانية والعبادة، فالمؤمن الحقّ هو المسلم الذي لدَيه إيمان يحتوي أقوى القناعات المؤيَّدة بالدلائل والبراهين، لهذا فإنَّ الميِّزة التي تُفضِّل الإنسان على سائر المخلوقات هي القوة الاعتقادية التي يحملها ذلك الإنسان.

وعليه فإنَّ الإلحاد أو اللادينية الناشئة عن أسباب مختلفة، كقصورٍ في التربية الأخلاقيّة لدى المرء؛ إنما هي في المحصلة انحطاط فكريّ وروحانيّ، وفي هذا الصدد يمكن القول إذا كان عدم الإيمان بشيء يعني الإيمان بشيء آخر، فهذا يعني أن المرء يؤمن حتى وهو يُنكر، فإذا أراد المرء أن يصل إلى مرحلة من الإنكار فعليه أن يصل إلى الإيمان به أولاً،

وهـذه قضية مُسلَّم بها، فإذا سُلِّم بهذا عند المنكِر عُرِفت كل الحقائق واكتسبت صبغة قطعيّة مؤكّدة.

أما نحن فلا نعرف غير الله ذي الجلال المعبود بحقّ، ولا يسعنا إلا أن نؤمن برسوله الأكرم المبعوث مِن قِبَلِه، فنؤمنُ بهما دون تردّد ولا شرط، ونتيجة لذلك فإننا نؤمن بكل ما أتى على لسان رسولنا عن جناب الحق تعالى، ونؤمن بكل قلبنا ووجداننا بأن السعادة الأبدية إنما هي اقتفاء أثر النبي الملهم بالوحي صلى الله عليه وسلم.

الأخلاق في الإسلام

مصدر الأخلاق الإسلامية الوحيد هو الإيمان الحقّ بالله، وهذه الأخلاق تُخبِرنا بأن السعادة البشرية إنما هي حبّ الحقيقة والبحث عنها، لكن البحث عن الحقيقة وتطبيقها لا يُمكِنُ أن يكون ممكناً إلا عندما يتطوّر عقل الإنسان الأخلاقي من خلال الاستخدام الحرّ لجميع سلطاته، ولذلك تقوم الأخلاق الإسلامية على مبدأ الحرية الشخصية بمعناها الواسع، وهي تفرض هذا المبدأ على الناس نتيجة الإيمان بالله الحق، ولذلك تفرض الأخلاق الإسلامية واجب الحرية على الناس لتطوير مهاراتهم وتنميتها بقدر ما يستطيعون.

لهذا فالحرية في نظر الإسلام ليست حقّاً سياسيّاً يُمنَح لشخص كي يفعل ما يشاء أو يترك، وليست حقّاً لواضع القوانين كي يضع ما يشاء منها كما يريد، بل هي واجبٌ يفرضه الدِّين على المكلّف مهتدياً في تطبيقها بهداية الأخلاق النابعة من الدِّين، ولما كانت معرفة الحقيقة وممارستها واجبًا يشمل جميع المسلمين، فإنَّ كلَّ مسلمٍ مسؤولٌ بقدر ما يستطيع.

إن مقولة: «إنّ الحرية تشمل الجميع» مترادفةٌ مع مَقولة «المساواة حقّ بين الجميع»، والمساواة والحرية تُوَلِّدا الحبَّ والتعاضد والتعاون بيننا، وتتولَّدُ القوانين الأساسية للحرية والمساواة والتضامن عن الأخلاق الإسلامية، بحيث تكون هذه القوانين بمثابة المبادئ

الأساسية لسعادة الإنسان، كما أن واجب البحث عن الحقيقة وتطبيقها يلزم منه إقرار الأخلاق الإسلامية بتأكيد الحرية الكاملة بين الناس، ومن ناحية أخرى يجب أيضاً قبول التمايزات التي ستنشأ بين نفس الأشخاص بسبب اختلافاتهم في القدرات الشخصية.

ولذلك فمِنَ المحتَّم أن تقبل الأخلاق الإسلامية عدم المساواة[25] للسبب نفسه، لأن هذا التفاوت ليس سوى نتيجة مفاهيم المساواة والحرية، بشرط أن تؤخذ معانيها الحقيقية والأكثر قابلية للفهم والانضباط، فالمساواة صحيحة ومفهومة كونها تمنح الفرد الحقّ في التطور بحرية؛ وفقاً لقدراتِه الطبيعيّة، والوفاء بالهدف الإسلاميّ المشترك، وخدمته بهذه الطريقة إلى أقصى حدٍّ ممكن، ولهذا السبب أيضاً تحترم الأخلاق الإسلامية المساواة بين الأفراد كما تحترم تفوّق بعضهم على بعض.

بينما يمنحُ النظامُ الأخلاقي الإسلامي الحريةَ الكاملة للناس في طريق الوصول إلى الحقيقة وتطبيقها، وتحقيق المساواة بينهم، غير أن النظام الأخلاقي الإسلامي يقبل في الوقت نفسه «عدم المساواة» الذي سيحدث بين الناس بسبب نفس الحرية والاختلافات في القدرات كونها نتيجة طبيعية، لأن عدم المساواة في المعنى الصحيح والعقلاني هي نتيجة طبيعية لـ «الحرية والمساواة»، لأن «المساواة» الحقيقية تعني الاعتراف بحقّ كل فرد في التطور والتقدّم بحرية وفقاً لعزيمته وقدرته، والشخص الذي يترقّى بهذه الطريقة يخدمُ الهدفَ المشترك للإسلام بقدر جهده، فالحريةُ تَعني أن يستفيد الجميع بِحُرّية من سعيهم، وأن يتمَّ تشجعيهم ومكافأتهم مقابل عملهم الشاقّ.

ولذلك تتطلّب الأخلاق الإسلامية المساواة بين الأفراد، وتجد أنه من الطبيعي أن يتفوَّقَ بعضُهم على الآخرين، وتشجّعُ الدولةُ في الإسلام على «التعاون»، فالتعاونُ أساسٌ إسلاميّ آخر؛ ونتيجة له يتم مساعدة الضعفاء والمتقاعسين، وتشجيعهم على الارتقاء في الحرية المطلقة.

25) بمعنى التمايز.

لقد أرست أخلاق الإسلام مبادئ الحرية والمساواة والتعاون بين الناس باسم الحقّ والحكمة والعدالة، وبعبارة أخرى يُمكِنُ القول إنّ أولئك الذين يُعارضون هذا الأمر الإلهي سيتعرّضون لعقاب الله، الإله الحقيقي الواحد، والذين يتّبعون أوامره سينالون أجرهم، هذه هي أخلاق المجتمع التي وُلِدَت من عقيدة الإسلام.

المجتمع في الإسلام

يجب أن تقوم المبادئ الاجتماعية النابعة من القِيَم الأخلاقية الإسلامية على مبادئ الحرية والمساواة والتضامن بين الناس، ومبدأ احترام التفوق الشخصي. يتألف المجتمع الإسلامي من أفراد ذوي قدرات مختلفة، والواجبات الأخلاقيّة لهؤلاء الأفراد، الذين ينقسمون إلى ثلاث طبقات عليا ومتوسطة وطبقة عوامّ الناس، فواجبات أفراد هذه الطبقات تستحقُّ أكبر قدر ممكن من الحرية لكي يتمّ الاستفادة من قدراتهم.

فلا يمكن لأي شخص أن يحمي حرّيته إلا باحترام حرية الآخرين، وهو ما يضمن ترسيخ المساواة والحفاظ عليها بين الأشخاص الذين يعتبرون شركاء متبادلين، فإن المجتمع الإسلامي هو مثل الفرد من حيث كونه ملزَماً بتأسيس وتطوير الحرية والمساواة، وهذه المصلحة الاجتماعية والضرورة في الوقت نفسه تؤدّي إلى تعاون اجتماعي، وهكذا يتحوّلُ التآخي الإيماني إلى تضامن اجتماعي.

إن الحرية والمساواة للمسلم هي نتيجةُ واجب التطور، وبناءً على ذلك، يتحدَّد مستوى الحرية والمساواة للفرد وفقاً لمستوى التطور الأخلاقي والروحي الذي يُمكِن أن يصل إليه الأفراد الذين يُشكلون المجتمع الإسلامي، ولهذا السبب كلّما ارتفع المستوى الأخلاقي العام والروحاني في المجتمع، زادت الحرية والمساواة والسعادة، وكلّما انخفض هذا المستوى، قلّت المساواة والحرية والرفاهية والسعادة في المجتمع، لذلك لا شيء يُمكِن أن يَحُدَّ من حرية المسلم سوى أخطائه، وعدم كفايته، بالمقابل يمكن أن تتوسّع هذه الحرية

بشكل كبير، بشرط أن تقترن بمقدرة الفرد على التطوّر، ولا تتقدم عليه أبداً[26]، لأن الحرية تفقد قيمتها بدءاً من اللحظة التي تتجاوز فيها قدرات الفرد، ونتيجة لذلك تصبح ديكتاتورية متحوّلة من خلال البقاء في حيّز أكبر من الحجم الحقيقي للفرد نفسه.

وما أوضحناه أعلاه يشرح جيداً سبب عدم رؤية المجتمع الإسلامي في السابق -وكذلك في المستقبل- للثورات الاجتماعية السياسية من أجل توفير المزيد من الحرية والمساواة للأفراد، وفي ظلّ هذا الإطار لا يُمكِن رؤية التقدّم الشخصيّ إلا من خلال فهم وتطبيق أعلى للمبادئ والمفاهيم الإسلامية، لذلك يُمكِنُ أن يكون التقدّم والتطوّر فعّالاً طالما أنه يُكرِّسُ تعزيز وتطوير الحرية والمساواة والتضامن بين الأفراد، فالترقّي المتوافق مع الإسلام، والمستمَدّ من قِيَمِه؛ يَمنحُ الحريةَ والمساواة قِيمَتَهُما الحقيقية، وتلك رسالة المسلم في الحياة.

ولما كانت الكفاءة والتفوّق الشخصي من علامات النجاح القادر على ضمان الرفاهية والسعادة؛ فإن المجتمع يُسلِّمُ إدارته لِمَن اختاره حاكماً ممّن يراه أهلاً لذلك بتفوّقِه وإمكاناته، ونتيجة لذلك فسيظهرُ تقديره واحترامه ومحبّته وثقته لمن اختاره حاكماً، ولهذا فإنَّ الطبقات العليا في المجتمع الإسلامي يكون الأنسب لها الديمقراطية، أما الطبقات السفلى فالأرستقراطية أنسب لها.

الطبقات العليا هي ديمقراطية؛ لأنه بتحسين حياتهم وظروفهم يضمنون تحقيق السعادة المشتركة للمجتمع، وهم الوحيدون الذين يستطيعون الدفاع عن حقوق الضعفاء، أما الطبقات السفلى فهم يعيشون في عواطف وأفعال الأرستقراطية، وسبب ذلك أن السعادة المرجوّة لديهم إنما تتحصَّلُ فقط بتحقيق التفوّق الشخصي والاحترام والتقدير بينهم.

فالذين يَعرِفُون الديمقراطيةَ والأخلاق وقِيَمَ الاحترام إنما هم من الطبقاتُ العليا في المجتمع الإسلامي، من ناحية أخرى فإنَّ أولئك الذين يحترمون المشاعر الأرستقراطية هم

26) يقصد أن تكون الحرية مكتسبة بالإمكانات الذاتية للشخص، لا أن تكون محض عطاء بلا استعدادات ولا قدرات.

من الطبقات الدنيا، فالأوَّلون هم ممثلو التفوّق، والآخرون هم المرشَّحون لذلك، هؤلاء المرشحون الراغبون هم مَورِدٌ لا ينضبُ يُغذِّي ويُجدّد ويحافظ على الرغبة في النهوض في المجتمع بإخلاص وحيوية.

هذا هو ما يتكوَّنُ منه النظام الاجتماعيّ الذي أحدثَتْهُ القِيَمُ الأخلاقية للإسلام، فهذا هو مفهوم المجتمع الذي يُكوِّنُه النظام الأخلاقي في الإسلام، وهذا المفهوم أنشأ انسجاماً وتوازناً في حياة الأفراد الشخصية والاجتماعية، لتكون الحقيقة الواضحة بأنَّ وجود الإنسان وأصله ليس سوى الحفاظ على هذا الانسجام والتوازن في الكون كلّه.

السياسة عند المسلمين

السياسة في الإسلام تنشأ عن المبدأ الاجتماعي، لا تحمل أي نوع من الضغينة والحسد والخصومة بين الأفراد، فالحكم السياسيّ في الإسلام، تكون فيه المؤسسات السياسية نابعة من المجتمع، لهذا يكون السائد بين هذه المؤسسات التعاضد والتعاون فيما بينها في الحكم والإدارة، لذلك قد يكون أحدُ أسباب إنشاء المؤسسات السياسية في المجتمع الإسلاميّ؛ ضمان تطبيق الأخلاق الإسلامية والنظام الاجتماعي دائماً بشكل أفضل، ومن ناحية أخرى، فإنَّ الحكم السياسي ليس سوى الحارس اليَقِظ لهذه الأخلاق، ولهذا النظام الاجتماعي، وهذا يوضّح السبب في منح جميع الحقوق والصلاحيات للإدارة السياسية للقيام بهذه الوظيفة، ودرجة التفاني في الطاعة التي يجب إظهارها لهذه الإدارة إنما تُحدِّدُها أهمية الواجب الذي ستؤدّيه وحجم المسؤولية التي ستتحمَّلها.

وبناءً على ذلك، فإن الشخص المعيَّن في منصب رئيس الدولة يجمع بين يدَيه كلّ الحقوق، ويُظهِر الجميع طاعة كاملة له، ومع ذلك تتم متابعة ومراقبة جميع أعماله وحركاته بعناية شديدة؛ لأنه المسؤول الوحيد عن رفاهية الأمة بأكملها؛ بما في ذلك نفسه كفرد في هذه الأمة.

مَن يتولّى هذا المنصب الرفيع يتمُّ توليته من قِبَلِ الأمة، بشرط أنْ يحكم بأنسب

وأصلح طريقة للأمة، وفي حالة تَشكُّل قناعة بعدم صلاحية القائم على هذا المنصب؛ يتمُّ خلعه على الفور من طرف الأمة مرة أخرى، لذلك فإن السيادة الحقيقية تكون في يد الأمة، والحاكم الذي يُدير الرعية هو ممثِّل لهذه الأمة مادام لائقاً بالمنصب.

إن رئيس الدولة يجب أن يتصرَّفَ وفقاً للشريعة، فالشريعة هي الجزء الذي يهمّ البشرية في حياتها العملية، وهي مستمدَّةٌ من الحقيقة الأسمى التي تشمل كلّ هذا الكون، وقد أنزلها الله لنا من خلال نبيه صلى الله عليه وسلم لضمان سعادتنا الأبديّة، وهذه هي الحقيقة الإلهية التي تُلهِمُ إدارة السيادة الوطنية في تجلّياتها وتوجّهاتها، لذلك فإنَّ منصب الرئاسة في المجتمع الإسلاميّ يعني قبل كل شيء الخادم المخلص للشريعة، وبما أنَّ الإدارة والحكم يجب أن تحترم الحرية والمساواة بين الأفراد، فهي ملزمة أيضاً بالعمل على نشر التعاون بين أفراد المجتمع، وهذا أمر ناتج عن مبادئ الحرية والمساواة.

أي إدارة تُقصِّرُ في هذا الواجب الأساسي إنما تفقدُ سلطتها وشرعيَّتها على الفور؛ لأنها لم تَعُدْ تُمثِّلُ الوحدة الاجتماعية الموجودة بين أفراد المجتمع، ونظراً لغياب التضامن وانفراط الوحدة الاجتماعية؛ فقد خلقت عدداً من المنافسين والمعارضين لها بيدها، وهي بذلك تجرُّ الأمّة بأكملها إلى الهلاك والدمار خلال وقت قصير، وعلى كلِّ حال فإنَّ أيَّ إدارةٍ وصلت لهذا الحال لم تَعُدْ إسلامية بأيّ شكل من الأشكال. إن الاحترام المطلق لحقوق الفرد، والطاعة المطلقة للإدارة السياسية من مبادئ السياسة الناشئة عن مبادئ المجتمع في الإسلام.

حاولنا شرح ماهية مبادئ العقيدة والأخلاق والمجتمع والسياسة الإسلامية، فَلْنَرَ الآن كيف تفهمُ الدول الإسلامية هذه المبادئ، وكيف يتمّ تطبيقها حتى نتمكّن من فهم القيمة الحقيقية للإسلام من خلال المقارنة بالوضع الحالي؟

كان العالم في حالة مُزرية حينما ظهر الإسلام، فالدُّول التي عُرض عليها الإسلام كانت قد غَلَبت عليها بعضُ المفاهيم الخاطئة، وتجذَّرتْ في أرواحها لقرون طويلة، حيث كان الدِّين في نظر الناس آنذاك مجموعة من الطقوس والتقاليد المعتاد إقامتها، كالصلوات

النمطية للتخلُّصِ من غضب وشرور الآلهة المتعطشة للدماء الخاضعة للأهواء، وحتى المفاهيم الأخلاقية كانت في النتيجة نابعة من تلك الاعتقادات الدينية.

وقد كان التصور للنظام الاجتماعي هو أن المجتمع متشكِّل من مجموعة من المضطَهَدين، وأخرى تمارس هذا الاضطهاد، فالمجتمعُ ينقسم إلى طبقات؛ مثل العصابات ومُلّاك الأراضي والعبيد، ولم يوجد تصوّرٌ للمجتمع عرفوه غير هذا، وكانت الأفكار السياسية التي نشأت عن هذا النوع من فهم المجتمع ناقصة للغاية وديكتاتورية، ولذلك وقعت عقول الأمم التي أسلمت في ارتباك شديد بعد دخولها هذا الدِّين الجديد، لأن تلك الخرافات القديمة والتعصُّب والاستبداد والأوهام تضادَّت بشكلٍ تامٍّ مع الفكر الحرّ والتسامح الذي جلبه الإسلام.

كانت نتيجة ذلك أن الأفكار التي ظهرت على السطح كانت مزيجاً من التقاليد والبدع التي سادت قبل الإسلام، بالإضافة لوصايا وتعاليم الإسلام نفسه، وبمرور الزمن وقع هذا المزيج من الأفكار في تعارض كبير بين الأفكار والمشاعر، فكما هو واضح أن بعضَ هذه الأفكار كان جديداً، وبعضها كان من الديانات القديمة، لكن في المحصّلة لم تستطع هذه الأمم التخلّص من الوقوع تحت تأثير ما ورثته من دياناتها القديمة.

هذه حالة العقول للأجيال الأولى من المسلمين، بالرغم من أن إيمانهم كان قويّاً وصادقاً جدّاً، فإنه لا يمكن لشخص أن يقطع صِلاتِه بماضيه ولا يتذكّره، أو يتخلّص من تأثيره في يوم أو يومين، ولهذا كان الحال أن هؤلاء أصحاب الإيمان الفرديّ القويّ من المسلمين خفَّ تديُّنهم في الجانب الاجتماعي التطبيقي العام، ومع ذلك كان إسلامهم كافياً للتقدُّمِ لتشكيل حضارة إسلامية رائعة، وَفَّروا فيها حياة أرقى بكثير من الحياة التي عرفوها قبل إسلامهم.

وهكذا جاء الدِّين الإسلامي بمشاعر الحرية والتسامح التي كانت عالية في ذلك الوقت؛ مقارنة مع الأمم الأخرى، والحاجة إلى تعليم الدِّين وشرحه للناس أدّى إلى فهم مختلِف لم تكن نشأته في الحقيقة الدِّين نفسه، وإنما رجال الدِّين الذين طبقوه، ونتيجة

لكون الفهم الذي أتى به الدِّين كان على عكس ما سعى رجال الدِّين إلى تطبيقه؛ نشأ تناقضٌ كبير، وظلت الطبقة المتديِّنة في انحياز لا إلى الدِّين الجديد (الإسلام)، وإنما لِمَا تعوَّدوا عليه قبل معرفة الإسلام.

لكنَّ الحقيقة أنّ المؤسسات التي لم تستطع روح الإسلام اختراقها؛ بقيت لديها نزعة للتعصّب والهيمنة والاستبداد، وبهذه الطريقة ظهرت على السطح بقوة تلك الروحانية[27] التي لم تتشبَّع بروحِ الإسلام وأُسُسِه بشكلٍ كافٍ، وتدريجيّاً تضرَّرت روح الإسلام وفَقَدَتْ فكر الحرية والتسامح.

تدهورت الطبقة الروحانية التي انبثقت عن المسلمين تدريجيّاً نتيجة تأثُّرِهم بشكل سيِّءٍ عن طريق اتصالاتهم بالطبقات الروحية للأديان الأخرى، وبدأ كلّ منهما يُشبه الآخر، وظهرت طبقة استبداديّة منهم تريد أن تسيطر على الدول الإسلامية وتحكمها، تماماً كما يفعل رجال الدِّين من الديانات الأخرى في أممهم، بمعنى آخر: اعتُبِر الحرصُ على تكوين ضمير للإسلام خاصّ به متميّزاً عن الأديان الأخرى خطأٌ.

ومثل ما حدث لدى الأديان الأخرى؛ فقد تكوّنت فلسفة مدرسية/ سكولاستيك خاصة؛ كي تُثبِت التفوّق الذاتيّ، وتقوّي هذا المنطق، فعلى الرغم من أن الأديان الأخرى كانت مختلفة تماماً عن ديننا؛ فإن هذا الجسم المدرسيّ ذكّر بذلك النظام النابع عن الفلسفة المدرسية/ سكولاستيك التي نشأت في الغرب، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنَّ هذا التحوّل الذي طرأ على الفكر الإسلامي والأوساط الإسلاميّة لعبَ فيه أولو الأمر في الحكومات الإسلامية دوراً هامّاً بهدف خدمة الدِّين وحمايته.

وهكذا أصبحت هذه الروحانية الظاهرة والمسيطِرة تبتعد -بمرور الوقت- عن الحقائق الإسلاميّة والضمير الإسلاميّ، لقد سقطت في انحراف ماضيها من ناحية، ومن ناحية أخرى وقعت تحت تأثير ما دخل في الأديان الأخرى من تحريفات، وفَقَدَ المسلمون ما منحهم إياه هذا الدِّين من ازدهار وسعادة.

27) يقصد بالروحانية أو الطبقة الروحانية تلك الجهود التي بذلها ما يسميهم المؤلف «رجال الدين» لتفسير معنى الإسلام، فهو لا يقصد العلماء والفقهاء وإنما من تصدر لتفسير معنى الدين بلا فهم حقيقي للإسلام.

حينما يعجز الفرد عن تطوير قواه العقليّة والإيمانيّة؛ يفقِدُ حرّيته، ويقع تدريجيّاً في طغيان الاستبداد، وتجده عاجزاً عن اللحاق بعصره الذي يعيش فيه، وغالباً ما يجري عصره بسرعة شديدة، وبذلك يتقدَّم العصر ويتخلّف المسلم، ولذلك بدأ المجتمع الإسلامي يتراجع بمرور الزمن، حيث ظهرت الدعوات العرقية التي تتنافى تماماً مع روح الإسلام وسجاياه، وطُبع المظهر الإسلامي بطابع محلّي، وشوّهت الشخصية الإسلامية؛ فتحوَّلت من كونها شخصية عالمية تضمُّ جميع الأمم في حضنها؛ إلى شخصية ذات طابع محلّي ضيق، وما وصل إليه الحال هو نتيجةٌ لتغيُّر القِيَم الأخلاقية بين المسلمين حسب طبيعة كلّ أمة مسلمة وخصائصها، في حين كان الهدف الأساسي لهذه الأخلاق هو توحيد كل هذه الرغبات العِرقية في قلب واحد تستطيع من خلاله كل الأمم الإسلامية أن تعرف الحقّ، وتفيد فيه، وتستفيد منه.

وبذلك تدهور النظام الاجتماعي الإسلاميّ القائم على الأخلاق والحياة بقدر ما تدهورت الأخلاق، ووقعت كل دولة إسلامية في خلط شديد حول هذا النظام، وتكوّن لديها فهم منقوص عنه، وظهرت آثار العادات المحلية والوطنية والقومية وما شابه في كل دولة، وبدأت كل دولة تتكوَّن لديها وجهةُ نظر مختلفة عن الحياة، وهكذا فإن النظام الأخلاقي والاجتماعي للمسلمين خرج من كونه نظاماً خاصّاً نابعاً من الإسلام إلى نظام عائد إلى قوميات أخرى كالفرس والهنود والأتراك والعرب، وكذلك العقيدة الإسلامية خرجت من وحدانية الله وتلطّخت بالشرك إلى حدٍّ ما.

حتى تكون أيَّ حقيقة علمية أو أخلاقية حقيقةً عالمية فلا بدَّ أن تكون حيادية، وتحتوي على هذه القيمة في ذاتها، فإن فقدت هذه الخصائص تفقد بطبيعة الحال هذه الطبيعة الدولية والأممية، وهذا ما حدث مع القِيَم الأخلاقية للإسلام، فقد وقعت في هذا المصير وفقدت صفتها السامية وسط الخرافات العرقية والوراثية التي ورثتها كل أمة عن أجدادها قبل دخول الإسلام، وتوقّفت حركة النضح (التأثير) الإسلامي للدول الإسلامية نتيجة تأثّر كل أمة بماضيها الجاهلي، وبمرور الوقت بدلاً من أن تصبح الأمة الإسلام أكثر إسلاماً، ابتعد المسلمون عن الإسلام أكثر فأكثر.

أعتقد أنَّ ما قدّمتُه من تفسيرات أعلاه كان كافياً في إيضاح كيف أن الحضارة الإسلامية التي نشأت وصعدت باتباع التعاليم الإسلامية؛ وقعت في الانحدار، وتدهورت بسرعة كبيرة وتحوّلت إلى كسادٍ عامٍّ أبقى جميع هذه الدول الإسلامية في مستوى من البؤس، ولا يسع هذا التأليف الشرح بالتفصيل كيف تركت الدول الإسلامية الإسلام فيما بعد، وكيف فَقَدَ المسلمون هويّتهم الحقيقية ليقعوا في حالة التخلف التي هم عليها اليوم، وهذه المهمة تقع بالأساس على عاتق مؤرخي العالم الإسلامي، فهي مسألة تاريخية يُشرَح فيها كيف أعدَّت كل دولة من الدول الإسلامية نهجها الخاص بيديها، ولهذا السبب سنكتفي في هذا الكتاب فقط بدراسة كيفية ابتعاد الأتراك عن الإسلام.

إن الأتراك العثمانيّين أمة لهم العديد من المزايا المادية والروحية، لكن حضارتهم قبل الإسلام لم تتقدَّم إلا قليلاً، لهذا السبب دخلوا في الإسلام وقبلوا تطبيق مبادئه بسهولة، ونجحوا في ذلك، هذا بعكس الدول التي كانت قد أسَّست حضارات وتقدَّمت في مسألة الأديان، فهذه مع قبولها الدخولَ في الإسلام لم تتخلَّص من أضرار الديانات الأخرى التي كانت موجودة ذاك الوقت.

وأصبح الأتراك أكثرُ أمّة من بين الأمم التي دخلت في الإسلام، طبَّقت مبادئه بأحسن وجه، وقد أعطاهم الإسلام فرصةً لخدمة هذا الدِّين أكثر من أي أمة إسلامية أخرى، وأسَّس الأتراك دولة على أنقاض الدول المنهارة، وجعلوا عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية عاصمتهم، لكنهم كانوا أقليّة داخل البلدان التي حكموها، لهذا كانوا تحت تأثير هذه الأوساط التي كانت مليئة بالأعراق المتنوعة للغاية، من بينها العرق الفارسيّ والعربي، ودون وعي منهم بأنَّهم تحت هذا التأثير ابتعدوا عن الإسلام رُوَيداً رُوَيداً،[28] وأصبحوا في النهاية في حالة من التخلّف كما هو الحال في الأمم الأخرى في ذلك الوقت، لكنهم استطاعوا أن يُحافظوا على استقلالهم على عكس الآخرين.

28) كرر المؤلف هذا الكلام في كتاب «لماذا تأخر المسلمون؟» ويفهم أنه يقصد أن تأثر العرقين الفارسي والعربي بماضيهم قبل الإسلام ألقى بظلاله على العرق التركي ففعل مثلهم.

صحيحٌ أن الأتراك أصابتهم يقظة من ركودهم الذي وقعوا فيه نتيجةَ اتّصالهم بأوروبا، لكنهم في هذه المرحلة نسوا أن الإسلام هو القوة التي خلقت العظمة في ماضيهم، واعتقدوا أن هذا الماضي سوف يعود من الغرب، فبدلاً من البحث عن الخلاص في ماضيهم الذي تشكَّلَت فيه حضارتهم سابقاً، أي في الحياة الأخلاقية والسياسية الإسلامية، انجرفوا بعيداً، واعتقدوا أنهم سيجدون مستقبلهم عند الغرب.

إنه نتيجة لما ظهر من ازدهار الدول الأوربية وقوّتها، وتزايد علاقات الصداقة معها، آمَنَ كلٌّ من رأس الحكومة، وكذلك المفكرون؛ بأنه لا شكَّ أن الخيار الوحيد الذي سيُنقِذُ هذه البلاد من التخلّف بهذه الصورة هو تقليد الغرب، بعبارة أخرى: «ننسى تماماً ما عندنا؛ ونقبل بكلِّ ما لديهم من أسس وتعاليم».

لقد كان كلّ ما لدينا من مؤسّسات مستمَدّ من الأسس والتعاليم الإسلامية، ولكي تنشأ مؤسسات على النمط الغربيّ، استغلوا الأوضاع الضعيفة والمتخلّفة التي وقعت فيها الأمة، وبدلاً من السعي في إصلاح المؤسسات القديمة وتعديلها -وهذا ما كان ينبغي أن يَحدُث بالأساس- دخلوا في طريق إنشائها من جديد.

وهكذا تركت الكراسي (المحاكم الشرعية) والمدارس الشرعية كما هي، وبالرغم من ذلك فإنَّ هاتين المؤسّستَين وهما محاكم العدل، ومؤسسات العلم والمعرفة، قد ضَمِنَتا عظمة وشوكة الإمبراطورية العثمانية التي عاشت لقرون، وبدلاً من البحث في الطرق التي يُسعى من خلالها لإصلاح هذه المؤسسات، تُركت في حالة يُرثى لها، لكن الشعب كان أكثر عقلاً وقدرة وذكاء من حُكّامه، فظلّ وفيّاً لهذه المؤسسات.

أما التنويريّون؛ فلأنهم كانوا خائفين من هذه العلاقة الوطيدة بين هذا الشعب وتلك المؤسّسات؛ فلم يستطيعوا إزالتها بالكلية، لكنهم أبقوها بحالة مزرية قريبة من الموت، وسعوا في إنشاء محاكم ومدارس على طراز جديد، وهذه المؤسسات الجديدة لم تكن لها أيّ علاقة بقِيَمِنا وثقافتنا؛ بل تمَّ نقلها دون مبالاة من المحاكم والمدارس الفرنسيّة، فكانوا بذلك أجانب عن أوطاننا، مثل فرنسا نفسها بالنسبة لنا.

لعله ليس من الضروري هنا تعداد كلّ ما أتى به التنويريون، لكن بإمكاننا القول: «لقد حمل فعلهم وسلوكهم كلّ علامات العداء العميق لمعتقداتنا ومبادئنا التي قامت عليها حياتنا لعدّة قرون». هذا ما سمَّوه «التنوير» قاصدين به التجديد، وفي الحقيقة فإن هؤلاء لم يفعلوا شيئاً سوى تدمير المعتقدات والأفكار والتقاليد والمشاعر والأخلاق؛ التي نشأت واستقرت لقرون.

وباختصار من خلال ما نراه اليوم من النتائج المشؤومة، فهؤلاء لم يفعلوا شيئاً سوى جرّ بلادنا إلى فوضى روحيّة كاملة، وما يسمى اليوم بالنهضة العثمانية والصحوة العثمانية التي ظهرت بتأثير الغرب، لم تبتعد عن كونها دين إسلاميّ ثانٍ.

إننا نعيش في مرحلة ثورية غريبة جدّاً؛ إذ يتصارع الشعب مع حُكّامه، فالشعب يُعارِضُ باستمرار ما وقعت فيه النخبة الحاكمة من مبالغات قائمة على أوهامهم وتصوّراتهم الشخصية، ولذلك دعا الشعب المفكّرين إلى الاعتدال والحكمة والبصيرة، وفي الحقيقة إنَّ هذه الحالة غير المسبوقة وغير الطبيعية؛ أخَّرتْ ردَّ فعل جميع الثورات حتى الآن من أي نوع، لكنها لن تمنعها دائماً.

سيأتي اليوم التي تَهزمُ فيه حقائقُ الإسلام الانحرافاتِ التي تُعارِضُه مرّة أخرى، وهذا البلد الذي يحكمُه خليفةُ المسلمين على الأرض سيقودُ الأمم الإسلامية مرّة أخرى إلى طريق السعادة.

دعونا لا نبحث عن سبب ابتعاد الأتراك عن الإسلام فقط من خلال ما تُقدِّمُه لنا الحضارة الغربية، فهذا خطأ كبير، لأنَّ الضغينة العميقة والمستمرة التي حملتها الحكومات المسيحية ضدّنا أثّرت بشكلٍ كبير في هذه تأثرنا بالحضارة الغربية، وفي هذه الأوقات التي بدأت الهزائم كان رجالُ دولتنا يظنون أننا إذا استوردنا مؤسسات مقلَّدة غربية نابعة من المبادئ الأوربية إلى البلاد؛ فسنكون قادرين على كسب حبّ الحكومات الأوربية، ونخفّف من أنانيتهم المعهودة، ومن العداء القديم الذي يحملونه لنا، واعتقدوا بعد ذلك أنه لكي يتحقّق هذا على أكمل وجه فمن الضروري إبعاد البلاد تماماً عن الإسلام،

وبذلك قد أوضحنا بإيجاز كيف قطعت تركيا معظم الروابط التي كانت تربطها بماضيها الذي كان يضمن سعادتها، وكيف وصلت إلى هذه الحالة المزرية.

وكما هو واضحٌ فقد ابتعدنا عن الإسلام أولاً بسبب التأثيرات الشرقية، ثم ابتعدنا عن الإسلام مرة أخرى الآن بسبب التأثيرات الغربية، لكن هذه المرّة ليست كالأولى؛ فإننا إذا لم ننْهِ هذه الحالة فسوف تكون نتائجها أخطر من الماضي بكثير، ففي هذه المرّة استبدلنا بالحقائق الإسلامية نظريات وآراء أجنبيّة دخيلة، وهذه النظريات والآراء إنما هي وليدة التطورات التي ظهرت في المجتمعات الغربية، وفي نهايتها هي متغيّرة وميتة، ووجودها مثل غيابها تابعٌ لمسار التطوّر المتبّع لديهم.

ابتعدت هذه الأمة عن الإسلام ابتداءً دون إرادتها ولا علمها، حتى ظنَّت أنها كانت تُحاول أن تصبح أكثر إسلاميّة قدر استطاعتها أثناء هذا الاغتراب الذي حدث، أمّا اليوم فإنها تبتعد عن الإسلام بإرادتها وعلمها.

في الماضي كنّا نُظهِر دائماً أن سبب تخلّفنا كأمة هو عدم فهمنا للإسلام وتطبيق مبادئه بشكل أفضل، لكننا اليوم نبحث عن أسباب تخلُّفنا ليس في عيوبنا وإهمالنا، وإنما في قطع الروابط والعلاقة بيننا وبين ديننا.

سيكون هناك مَن يعترض على ما نقوله، وهذا أمر طبيعيّ تماماً اليوم؛ عندما تُبهِرُ النظرياتُ العِرقيّة بأفكارها الجميعَ؛ يُصبح العديد من المسلمين يُهاجمون دينهم -وهذا قد حدث منذ فترة طويلة- معتبرين أنَّ الإسلام هو العدوُّ الأكبر للعرقية، وأن العرقية هي السبب الأكبر لسعادة الإنسان، كما أن الفكر العرقيّ حاله كحال العديد من الأفكار الجديدة الموجودة في العالم الإسلامي اليوم، فهو نتاجُ معلومات منقوصة وفكرٍ خاطئ، وينشأ هذا الخطأ في التصوّر من حقيقة أن أكثر الدول تحضّراً في قرننا يبدو أنها تتبع سياسة عنصرية قاسية للغاية ومتطرّفة، وهذا الرأي يقود هؤلاء أصحاب الفكر السطحيّ إلى الاستنتاج التالي: «لكي تصل الشعوب إلى السعادة والرفاهية؛ فعليها تطوير أنانيتها وتعصّبها وميولها الفطريّة نحو الغصب والهيمنة، لكن يجب أن يتمَّ فعلُ هذا باسم المجتمع،

وإلّا فإن الفرد العادي الذي هو جزء من المجتمع سيسحقُ هذه المشاعر».

ووفقاً لهذه الفكرة؛ فإنَّ الفعل الذي يعتبر جريمة بين الأفراد من نفس العِرق؛ إذا تمَّ بين مجموعة من الأفراد بتوافقٍ على مستوى مجتمعيّ فيصبح فضيلة في هذه الحالة، ومثل هذا الفكر بما يحمله من أخلاق ومنطق لا يمكن أن يرضي أي عقل يحمل الفكر الإسلامي.

من أجل فهم الروح الكاملة والوجه الداخليّ لحضارة اليوم، يكفي أن نتذكّر الأسباب التي أدَّت إلى نشوء الحرب العالمية[29]، والتفكير في وسائل التدمير التي استخدمَتْها الدول المتحضّرة لتدمير بعضها بعضًا، وتذكَّر هذا العنف الذي لم يسبق له مثيل من قبل، إننا في هذا المشهد المريع منذ أربع سنوات، وهذا المشهد يُعلّمنا بوضوح شديد أنَّ حضارة اليوم التي تفتخرُ بأنها قائمة على الأنانية الوطنية؛ في حين هي ليست سوى أحدثِ أشكال الوحشية الأكثر فظاعة والأكثر ضرراً، وهذه التقنية إنما هي عمل فريد وليدُ هذه الحضارة، وقد جعلت هذه التقنية كل الوسائل متاحة للناس بشكل غير مسبوق، قادرة على تهدئة أفضل المبادئ العليا، وإشباع الميول الأكثر ضرراً لدى الإنسان، إضافة إلى هذا فإنهم يأخذون هذه المشاعر والميول المتوحشة إلى درجة أبعد مما يتوقّع.

السعادةُ التي تُوفِّرها هذه الحضارة للدول وما تمتلكه؛ تقومُ في الحقيقة على الكوارث التي تفعلها في الأمم الأخرى ممّن هي متخلِّفة عنهم في العلم والصناعة، وقد أظهرت الحوادث -التي وقعت بين الدول المتحضّرة في هذه السنوات الجهنميّة الأربع- ذلك بكل وضوح.

وبناء على ذلك، فإنَّ السعادة التي تدَّعيها هذه الحضارات قد غيّرت شكلها، ولم تَعُدْ سوى كارثة على الأمم، لقد دمّرت الحضارة الغربية كلّ الأشياء التي منحتها للناس لكي يؤمنوا بالسعادة الزائفة، ففي هذه المرّة أزالت القناع عن وجهها، وظهرت على حقيقتها،

29) الأولى.

لقد ضلّلَتِ الناس من قبل عن طريق دوافع التسلية والاستمتاع بالحياة، أما الآن فهي تقتلُهم بالجوع، وتوقعهم في البؤس.

لكن بالرغم من ذلك فإنَّ مُؤيّدي تيار العنصرية القادم من الغرب أصبحوا مهووسين بها، فهم قصيروا نظر لدرجة أنهم لم يستطيعوا النظر في الوقائع الحادثة والحقائق الواضحة أمامهم، إنهم يحاولون أن يُظهروا دائماً بأن الهدف الأسمى لهذه الحضارة أنما هو الإنسانية، أقنعوا أنفسَهم بأنَّ هذه الحضارة تتمتَّع بروح عالية، وأهداف سامية لن تراها الإنسانيّة مرّة أخرى، وكأنَّ هذه الحضارة لم تأتِ من قبل، ولن تأتي في المستقبل مرّة أخرى، أو أنها سوف تكون متفوّقة دائمة على الحضارات التي يمكن أن يأتي بها المستقبل نتيجة لما تتمتّع به من خصائص وفروق.

أما نحن فلْنَدَعْ هذا التصوّر جانباً ولْنرَ ما يحدث في الحرب العالمية، وما يجري بين تلك الأمم من صراعات اليوم نتيجةَ هذه الحضارة، إننا نعتقدُ أننا في السنوات القادمة سنشهدُ حقائق أخرى بمعناها الواسع عما هي عليه اليوم، وستظهر معانٍ إنسانية أخرى، سوف يُطاح بكل خرافات النظريات العرقية والأنانية القومية، وسيحلُّ محلَّ التعصب الأعمى للدول المزيدُ من التسامح، ومحلّ الأنانية مزيدٌ من الكرم، وتتحوَّلُ الضغائن والتنافس المتبادل إلى مزيد من التفاهم والتضامن.

نعم! إنه في اليوم الذي تنتهي فيه هذه الأزمة الكبيرة التي سبَّبَتْها حضارة اليوم، سيتمّ مراجعة الضرر الناجم عن هذه المفاهيم الخاطئة المتجذّرة في أرواح وأفكار كلٍّ من الأفراد والأمم، ومن أجل القضاء على هذه الكارثة، سيتمّ البحث عن حلول، وسيتم تحقيق المزيد من العدالة والفضيلة، وسيُسعى لضمان توفير مسار صحيح لتطوير المشاعر والأفكار، وهكذا فإنَّ حضارة اليوم سوف ترتفع جنباً إلى جنب مع المستوى الأخلاقي للبشرية جمعاء، وهذا يتحقَّق فقط عندما يكون المستوى الأخلاقيّ متناسباً ومتكاملاً مع العلوم والصناعة والفن، أما اليوم فإنّ الأخلاق في مستوى منخفض جدّاً عن بقية المجالات، وهذا أكبر نقص في الحضارة.

في هذا الوقت؛ ومع صعود الأخلاق والحضارة وانتشار الأفكار المتسامحة بين الناس، لن يختفي الشعور بالقوميّة تماماً، فهو ميّزة خاصة، وحقيقة من حقائق الحياة، فاختفاء الشعور بالقومية وسط صعود المشاعر التي تنشر الروح الأممية إنما هو ادّعاء مثير للسخرية، فلا شكّ بأن هذه الروح عندما تُثار وتَسود سوف تحتفظ كلّ أمة بسِماتها الخاصة؛ لن يتشابه الألمان بالفرنسيين، ولا الإنجليز بالفرنسيين، لن يكون أحدٌ من هذه الأمم مثل الإيطاليين على سبيل المثال، بل تستمرُّ روح كلّ أمّة محتفِظة بكيانها، فما نتّحدثُ عنه هنا هو إرساء القواعد الأخلاقية التي تنظِّم العلاقات والروابط الأممية بين مختلف الدول، وتسهِّل الاتصال بينهم.

سترى الإنسانية أنّ التضامُنَ القوميّ لا يمكن أن يتمَّ دون تطوير التضامن الدولي؛ لهذا ستسعى لتطوير النوع الأول أولاً، تماماً كما أن تَحوُّلَ المجتمع البشري إلى أمّة يُسهِّلُ تنمية الأفراد، كذلك سيُساعد الفكر الأممي في التطور قدر الإمكان، فالفكر الأممي الإسلامي هو الشكل الأكثر كمالاً وتطوّراً من ذلك الذي يريد أن يؤسِّسُه الفكر الاجتماعي في هذا الوقت.

لا يوجد شيء في الإسلام اسمه وطن، هذه حقيقة علميّة كسائر الحقائق الأخرى، فمثلما لا توجد رياضات إنجليزية أو علم فضاء ألمانيّ أو كيمياء فرنسيّة، كذلك لا يوجد شيء يسمى إسلام تركي، وإسلام عربي، وإسلام عجمي، أو إسلام هندي، وكما أنّ الحقائق المستنِدة إلى العلم والخبرة تتسبَّبُ في ولادة ثقافات معينة على الرغم من التمثيل المشترك لجميع الناس، فإن الحقائق الإسلامية من الناحية الأخلاقية والاجتماعية هي إسلامية، لكن الإسلام في الوقت نفسه يعترف بمجموعة من الثقافات الوطنية التي يحيط بها، بمعنى أنه بالرغم من أن هذه الحقائق ليس لها وطن، إلا أنّ تطبيقها وفهمها متعلِّق بالبيئة التي يكون فيها الإسلام.

لقد توصَّل العالم إلى أنَّ أفضل طريقة لتنظيم المجتمعات البشرية اجتماعيّاً من خلال تصنيف الناس إلى دول، وفي هذه الحالة فمن الطبيعي أن يحدثَ هذا بالشكل المناسب لحقائق الإسلام وتطبيقه بأبهى صورة ممكنة.

إن من الحقائق الواضحة أنَّ تقدُّمَ مجتمعٍ ما يقوم على أساس أنَّ الأمة تعتمد على الفرد، ولهذا فإن النظام الإسلاميّ يُولي اهتماماً لتنميةِ الفرد أولاً، سواء أكان هذا الفرد عربيّاً أو تركيّاً أو إيرانيّاً أو هنديّاً؛ عندها فقط سيكون هذا الفرد تركيّاً جيّداً، أو عربيّاً جيداً، أو إيرانيّاً جيداً، أو هنديّاً جيّداً، بشرط أن تُولَى مسألة التضامن بين الدول الإسلامية أهمية بقدر ما تُولَى مسألة التضامن الوطني القومي أهمية، وسيعلم في هذا الوقت أن التضامن الوطني القومي إنما هو مكمّل للتضامن الإسلامي الأممي والعكس.

ولكي نختم هذا البحث لا بدَّ أن نضيف التالي؛ إنّ الإسلام لم يرَ الاختلافات التي بين الناس في مسائل العِرق والأصل، بمعنى أنه لم يُحدّد قيمة الفرد بناء على هذه العناصر، **فالإنسان ليس عنصراً عرقيّاً في الإسلام، إنما هو عنصر اجتماعيّ وسياسي، وهذا قد أثبتناه أعلاه.**

ورؤيةُ الإسلام للفرد كعنصر اجتماعيّ وسياسي؛ يظهر أيضاً أنه يريد القومية ويقبلُها، فمفهوم الأمّة وفقاً لذلك هو مفهوم يعني مجموعةً من العناصر الاجتماعيّة والسياسية التي يُمكِنُ دمجها بعضها مع بعض، وهذه العناصر قد عاشت أصلاً لفترة طويلة بهذا الحال، وتحدّثَت بنفس اللغة، وكانت لها مشاعر وأفكار مشتركة، وخلَّفت فنّاً وأدباً فريداً خاصّاً بها.

وباختصار فإنَّ الأمة بشكل عامٍّ هي مجتمع من الأفراد الذين أنشؤوا ثقافة أخلاقية وروحية من شأنها أن تجعلَهم متميّزين عن المجتمعات البشرية الأخرى، وعلى هذا فالتصوُّر بأنَّ الإسلام يُنكِر مبادئ القومية أو العرقية أو يضعفها؛ ليس صحيحاً، إنما يَنتقِدُ الإسلامُ ضلالَ العنصرية والخرافات والتعصّب والأنانية التي توجد اليوم؛ لأنَّ الهدف الوحيد من الحقائق الإسلامية هو هَتْكُ حُجُبِ الأوهام والظنون التي تمنعُ الناس عن رؤية الحقائق.

وسيأتي يومٌ تعرِفُ فيه الإنسانيةُ أنه بفضل مبادئ الإسلام كيف ستكون القومية أكثر فائدة وصحة، إنه لَخَطأ فادح أن نرى الإسلام معارضاً لكل أنواع القوميّات.

عندما قلنا أعلاه إنَّ العثمانيّين قد ابتعدوا عن الإسلام للمرّة الثانية في القرن الأخير، لم

نقصد بالطبع أن هذا الحدث قد نشأ فجأة من العدم، وإنما أردنا القول إنَّ هذه الأحداث إنما نشأَتْ وتجلَّتْ بوضوح في هذه الفترة؛ لأنه في رأينا لا توجد إمكانية لتحديد الوقت الحقيقي لوقوع أي حدث في حياة الأمم، فبِغَضّ النظر عن أهمية الأحداث التي تقع في تاريخ الأمم، فإنها تكون دائماً نتيجة بداية وتطوّر على مدى زمني طويل؛ لهذا فإنَّ حقيقةَ ابتعادِنا عن الإسلام حاليّاً إنما هي نتيجة طبيعية لانحراف بدأ منذ زمن بعيد بتأثير العادات التي كانت قبل الإسلام، ولهذا أيضاً فلا نستطيع أن نحمِّل أي جيل من الأجيال مسؤولية ما حدث، ولسنا مهتمّين أصلاً باتهام أي شخص أو جيل هنا، فمهمتنا هنا هي دراسة تطوّر هذا الحدث في القرن الأخير، هذا هو الشيء المهم لدينا، لأنه بهذه الطريقة يُمكِننا الحصول على أفكار واضحة حول كلٍّ مِن تخلُّفِنا الحالي والأخطاء التي تساعد على دوام هذا التخلّف.

إنَّ التطوّر المستمرّ لأي أمّة هو الذي يعود عليها بالرخاء أو التخلّف، فكما أن التنمية والتطوّر يمكن أن تجلب السعادة لأمة ما، فيمكن كذلك أن تسبّب لها الكوارث، ومن هنا لا يمكن إنكار أن التطور قد دفع أمّتنا إلى الابتعاد عن الإسلام، وأنه كان شرّاً بالنسبة لنا.

إضافة إلى هذا فإنَّ العقلية الجديدة التي تبنّاها أصحاب دعاوى التجديد هي في مستوى أقلّ بكثير من العقلية القديمة، على الرغم من أن هناك مَن يقول بأنَّ تلك العقلية البسيطة ليست قادرة على إيجاد وقود للتطور، أي أنّنا لم نبتعد عن الإسلام بشكل كافٍ، ولو وصل الأمر إلى غير ما وصفناه لكان هناك محلٌّ لنقاش هذه الدعوى التي تقول بأن المفاهيم الجديدة تتفوَّق على المفاهيم القديمة.

إن الأخلاق الإسلامية وطريقة الحياة التي نتركها في حقيقتها فوق أي انتقاد، ومتفوّقة تفوّقاً لا حدود له على الأخلاق وأسلوب الحياة التي نحاول استيرادها الآن، ولهذا فإنَّ مزاعم مؤيِّدي التغريب بعيدة كلّ البعد عن الجدّيّة، فسعادتنا المستقبلية تَكمُنُ في التخلُّص من هذه الأخطاء التي نرتكبها، وتحتّمُ علينا بالضرورة التمسّك بالقيم الإسلامية

قدر الإمكان، وبِغَضِّ النظر عن التفوّق التي تحمله تلك القيم، فمِن غير المعقول مجرّد التفكير في أي شيء يمكن أن يحلَّ محلّها.

يُعَدُّ المثقفون والعلماء والمفكرون ومَن يُديرون الرأي العام؛ أهمَّ عاملٍ في تقدُّمِ الأمم، ولذلك فمِن واجب هؤلاء دفع المجتمع إلى طريق الخير والحقيقة، وبدلاً من محاولاتهم تشويه سمعة الناس وجعلهم ينسَون القِيَم الإسلامية؛ يجب عليهم فعل العكس من ذلك، يجب عليهم أن تكون وظيفتُهم الأولى هي تعليم الناس هذه القِيَم.

إنَّ واجبهم الأساسيّ هو تكريس كلّ معارفهم وذكائهم لكشف وتأسيس العقيدة والأخلاق والنظام الاجتماعي الإسلامي بشكله الحقيقي بالأدلة والبيان الواضح، ويتحقَّق ذلك من خلال شرح تلك الأنظمة والمقارنة معها بالحياد العلمي وبالعقل والحكمة، واستخراج الأحكام الناتجة عن ذلك الشرح وتلك المقارنة، بالإضافة لتبيان ما يتحمّله الأفراد من واجبات أخلاقية وسياسية، ونوع المسؤولية الملقاة على عواتقهم النابعة من المبادئ الإسلامية.

ما هي حقوقنا وواجباتنا السياسية والاجتماعية؟ من أجل معرفة ذلك؛ يجب أولاً وقبل كل شيء أن نفهم أن المجتمع الإسلامي قد تأسَّس على مبادئ أساسية؛ مثل الحرية والعدالة والتعاون بين الناس، ولهذا السبب يُمكِنُنا تلخيص جميع الأنشطة الاجتماعية والسياسية للفرد بمحاولة الاقتراب قدر الإمكان من هدف ينشأ من هذه الحرية والعدالة والتعاون، ويتضمن النضج الأخلاقي والروحي والاجتماعي والسياسي، كما يجب أن نعلم أيضاً أن الأفراد مُلزَمون بالقبول بالإدارة السياسية وفقاً للحياة الاجتماعية التي أسّسوها.

عندما يتمّ تعليم الحقوق والواجبات الإسلامية للناس؛ سوف يفهمُ الجميع أن واجبَه الاجتماعيّ هو تنميةُ قدراته وتطبيقها بحرية كاملة، ورفع مستواه الأخلاقي والروحيّ من المهد إلى اللحد، لإنضاج نفسه. سيتعلّم كلُّ فرد أن درجة حريته وسعادته إنما تكون بقدر قيمته الأخلاقية والروحية، فالحرية تعني التنمية والسعادة، ولا يمكن لأي شخص أن يكون

حرّاً وسعيداً ما لم يحترم حرية الآخرين وسعادتهم، ومن هنا يفهم بأن التعاون الإسلاميّ شرط مهم للتنمية والسعادة، وكذلك الحرية التي تَنتُج عن ذلك مباشرة.

يجب على أولئك الذين يتولَّون مهمة تجهيز الناشئة وتكوين الأجيال القادمة أن يُقدِّروا بشكل صحيح درجة مسؤوليتهم الكبيرة تجاه وطنهم. في رأينا: ما يجبُ فعله الآن هو النظرُ إلى التعليم العثمانيّ قبل كلّ شيء، فإصلاحُه حاجة مُلحّة، وتزويد أُمَّتِنا بتربية أخلاقية روحيّة عالية، إذ يجب أن يكون هذا التعليم الذي سيُبنى على فهم الإسلام وواقعه، مستمدّاً من مبادئ الإسلام مباشرة، وبطريقة تستجيبُ لاحتياجات العصر على أكمل وجه.

وبناء على ما وصلنا إليه؛ فإنَّ قيمة الأساليب التي يجبُ اتباعها في التعليم والتربية ستكونُ بقدر درجة الخدمة التي ستقدِّمُها تلك الأساليب في تحقيق الغرض من الإسلام، ونعني بالطريقة هنا كلّ الوسائل التي يجب استخدامها لجعل الفرد قادراً على أداء مهمة معينة، وتحقيق غرض معيّن، ولهذا فإنْ لم يكن هناك هدف محدّد، فلا يمكن أن يكون ثمّة نظام حقيقيّ.

إذا كانت أساليب التربية الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية جيدة، فهذا لأنَّ هدفها هو تربية إنجليز جيّدين أو فرنسيين جيّدين أو ألمان جيدين، لذلك فإنه لا يوجد احتمال لصحة أن تكون طريقة التربية في دولة ما مناسبة لدولة أو أمّة أخرى.

عندما ننظر إلى الأساليب التعليمية التي اعتمدتها الدول الغربية، نرى أن كلّاً من هذه الأمم تعتبر أفرادها أفضل المسيحيين وأكثرهم كمالاً، وبمعنى آخر: فالهدفُ التي تريد هذه الدول الوصول إليه من خلال أساليب التعليم الخاصّة بها هو أولاً وقبل كلّ شيء هو هدف وطني.

تربية المسلم الصالح وفقاً للمفهوم الإسلاميّ تعني تربيةَ تركيّ صالح، وعربيّ صالح، وإيرانيٍّ صالح، وهنديّ صالح، ناضجٍ من جميع النواحي، لديه فهمٌ عالٍ، وحكمةٌ عالية،

لا يسعى لتحقيق سعادته الخاصة به على حساب الآخرين، أو عبر التسبُّب بإيذائهم، أو الحطّ من قدرهم، لذلك فإنَّ الهدفَ من التنشئة الإسلامية هو تخليص الناس؛ سواء جغرافيا أو مَن ينتمون إلى عرق معيّن، أو تابعين لمجتمعات معينة؛ من براثِنِ التخلُّف، وتحصيلهم عناصر السعادة الحقيقية، وهذا دليل آخر على شمول ماهية الإسلام العليا لجميع أنحاء العالم والإنسانية جمعاء.

ليس لأخطاء النظرية القومية وأوهامها مكانٌ في الإسلام، ولا يُقوّي الإسلام المشاعر والميول الأنانية النابعة من العرقية على الإطلاق، بل على العكس من ذلك؛ يُعارضها ويسعى إلى إيجاد وسائل إقامة علاقات أخوّة طبيعيّة وإنسانية بين مختلف الأمم والأعراق، وفي الأصل لو لم يمنع هذا التخلّف الرهيب الذي وقع فيه الناس لكانت هذه العلاقات أقيمت الآن بشكل طبيعيّ.

سيُعلِّم الإسلامُ الأفرادَ الحقائقَ التي يقولها العلم والتجربة لإنقاذ الناس من الجهل والبِدَع، ويُوضّح للناس طرق الاستفادة من بركات وجمال الطبيعة اللامحدودة، مع إظهار كلّ حكم وحقائق الحياة والأخلاق الإسلامية.

وسيتعلّم الناس أيضاً توحيد الله سبحانه وتعالى في كل هذا الكون، هذا الكون الكليّ الذي يجمع فيه عدداً من العوالم التي لا حصر لها، ومواد وقوى غير محدودة، وعوالم ومساحات لا يمكن التنبؤ بها، وعوالم كبيرة للغاية، وأخرى صغيرة للغاية، وأخرى بسيطة للغاية، ومركبة للغاية، في تناغم رائع، كلّ هذا خاضع لحكمة مطلقة، وبمقاييس معلومة محكومة بقوانين لا تتغيّر ولا تتبدّل، مُتّحدة تُشكِّلُ الوحدة الكاملة لكلِّ المخلوقات في هذا الكون.

بفضل هذه التربية سيحلُّ الأملُ محلَّ الخوف، والصِّدقُ محلَّ الرياء، بفضلِ الحكمةِ والرأي الذي سيُوفِّره هذا التعليم لمعرفتنا حول الأشياء التي يُمكِنُنا فهمها، سنكونُ قادرين أيضاً على الحصول على رأي حول القضايا التي لا يُمكِنُنا فهمها، لن يُخيفَنا شكٌّ بعد الآن، وسنكونُ في سلامة وثقة كاملة وطمأنينة. سيُؤمن الناس بالله وبالرسول، وسيتّبعون

أوامرهما، ولكن هذا الاتباع؛ ليس نتيجة للخوف من الحدود في يوم من الأيام، وإنما سيكون امتثال إنسان حرّ ومتنوّر يُضيء للناس طريق الضمير.

في المحصّلة سوف يفهم الإنسان أن فِكْرَه في الدِّين مثل الحكمة؛ إنما يقوم على عدد من الحقائق التي لا يستطيع اختراقها كلّيّاً، وأن السعادة المادية والروحية التي سوف تُوفِّرُها معرفتُه وإيمانُه ستُمكِّنُه من الإيمان بهذه الحقائق بكلّ صدق.

إذا أردنا أن نَخلُصَ إلى نتيجة مما قلناه سابقاً هنا، فهي أنَّ جميع الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية للمسلم يجب أن تنشأ من مبادئ الحرية والعدالة والتعاون في الإسلام، وأنَّ هذه المبادئ إنما خرجت من عقيدة الإسلام ومبادئه الأخلاقية بالأساس.

يجب أن يَعملَ الناسُ بأقصى ما في وُسعِهم للوفاء بواجباتهم وحماية حقوقهم، وبهذه الطريقة فقط يَثبُتُ صدق إيمانه بالله وحده وبأنبيائه، وسيُكافأُ نتيجةً لسعيه في تطبيق كلّ هذا بتحقيق السعادة المادية والروحية، ولذلك فإنَّ أفضل المسلمين هو مَن يفهمُ الحقوق والواجبات بأفضل شكل، ويقومُ بتطبيقها على أفضل وجه ويحميها.

الرسالة الثامنة: النظام السياسيّ في الإسلام

نرى في السنوات الأخيرة أنَّ الدولة الإسلاميّة قد أصابتها يقظة، وتسعى جاهدة في التخلّص من نِيْرِ الأجانب، وهذه الحالة قد أثارت في قلوبنا فرحة لا حدود لها، فمعنى ذلك أنَّ المسلمين قد فهموا أخيراً أن أقدسَ واجبات المسلم هي أن يكون حرّاً؛ فالإنسانُ إن لم يكن حرًا فلن ينال السعادة الحقيقيّة، ولا يمكن أن يتقدَّمَ بأي شكل من الأشكال.

تقدُّمُ المسلمين يُبهجُ قلوبنا ويملؤها بالفرح، غير أنه في الوقت نفسه ينبغي التأكيد على أنَّ هذا الفرح مهما كان كبيراً فإنّه يظلُّ ناقصاً؛ لأننا في الواقع نرى أشياء أخرى تدعو للحزن؛ فقسمٌ كبير من التنويريين المسلمين لا يُفكِّر إلا في استيراد المؤسّسات السياسيّة الموجودة في الغرب إلى بلادنا، أو استيراد بعضها؛ حيث يعتقدونَ أنّه –ومن أجل ضمان التنمية الاجتماعية والسياسية والتقدّم في بلادنا- لا حلَّ سوى تطبيق أفكار الغرب ومبادئه كما هي، وهم يُعبِّرون عن هذه القناعات صراحة، وكونُ التنويريين المسلمين على هذا الاعتقاد؛ هو أمرٌ يدعو للحزن الشديد.

إن قناعاتهم هذه توضِّح أنهم لم يفهموا أن ديننا الحنيف ألزمنا بعبادة الله وحده، كما ألزمنا من ناحية أخرى باتّباع منظومة من المبادئ الأخلاقية والاجتماعية، هذه المنظومة لازمة عن الإيمان بتوحيد الله مباشرة، ونحن نلتزمُ بهذه المبادئ والتعاليم وما ينتج عنهما، فبنية الفكر السياسيّ لدى المسلمين وشكله إنما وُلِدَ من هذه المنظومة، وبفضلها بقي إلى يومنا هذا.

ولذلك يبدو أنّ الأشخاص الذين نسمِّيهم الطبقة المستنيرة –وهم في حالة من الثقة الكاملة بقناعاتهم، والإيمان الكامل بها- يبدو أنهم غير مقتنعين بأن دين الإسلام هو أسمى أديان البشرية؛ وأنه يحتوي أرقى الأفكار والتصورات والحقائق، ولا تقتصر إمكاناته على المساعدة في بناء الحضارة، بل إنه الحضارة نفسها، الحضارة الصحيحة والكاملة في نفس الوقت، ولا يُمكِن إيجاد طريق للخلاص والسعادة خارج هذا الطريق.

يبدو لنا أنَّ الأشخاص الذين نُسمّيهم التنويرين لا يُفكّرون في حقيقة أنه إذا كان عند الغرب «كل الطرق تُؤدّي إلى روما» ففي العالم الإسلامي «كلُّ الطرق تُؤدّي إلى مكة»، وهذا يعني أن كلّاً من هذين العالَمَين مُلزَمٌ باتّباع مَسارٍ مختلفٍ، واتجاهٍ مختلف، وتاريخٍ آخر، والوفاء بواجبات خاصة به، نابعة عنه في تنميّة البشرية.

يختلف العالم الغربيّ اختلافاً شاسعاً عن العالم الإسلامي من حيث أهدافُه وميولُه واحتياجاتُه، ومن حيث الوسائلُ التي يستخدمها لتغطية هذه الاحتياجات، ولا أحد يستطيع إنكار ذلك، فهذا الاختلاف بين العالمين كبير بنفس درجة الاختلاف الموجود بين تقاليد ومبادئ المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية بين المسيحيّة وبين الإسلام.

والحقيقةُ أنه لا يوجد تصوّر آخر سوى هذا؛ لأنَّ الطابع الخاصّ الذي يُميّز كل مجتمع إنما يَنشأُ من الدِّين الذي ينتمي إليه، وعليه فإنَّ ما يقوله الواقع على الأرض هو أنَّ المؤسسات الاجتماعية والسياسية الغربية إنما أنشئت وفقاً لاحتياجات عالمهم الخاصّ، وبالتالي فلن تكون مناسِبةً لنا بحال من الأحوال، بِغَضِّ النظر عن إمكانية تعديلها أو إدخال إصلاحات عليها، فمَن يظنُّ عكسَ ذلك أو يدّعي رأياً غير هذا فقد وقع في خطأ واضح بيّن، إذ ثمةَ اختلافات جذريّة بين هذَين العالمين؛ بحيث إنه لا يُمكِنُ إدخال أي تعديل أو تغيير يُمكِن أن ينجح في إزالة أو تقليل هذه الاختلافات، فالتنويريون المسلمون يُفكّرون بشكل خاطئ بلا شكّ، ولا أرى سبباً لسيطرة هذه القناعات عليهم؛ إلا أنها نتيجة لجُملة النتائج والآثار السلبية للهيمنة الأجنبية التي عانت منها الدول الإسلامية لأجيال.

إنَّ القضاء على هذا الخطأ الواضح بات ضرورياً اليوم، وأودُّ أن أقول لهؤلاء التنويريين: إنَّ الدول الإسلامية لا يوجد ما تأخذُه من الدول الغربية، سواء أكان على المستوى الاجتماعيّ أو على المستوى السياسيّ، بل على العكس من ذلك تماماً؛ فإنّ ثمّة العديد من الأشياء التي يُمكِنُ أن يستفيد منها هذا الآخر من الإسلام.

وإننا نرى من الأهمية أن نُنِيرَ العقول حول هذا الموضوع، ولذلك فمِنْ أوجب أولويّاتِنا الكشفُ بوضوح عن البنية الاجتماعية الإسلامية والآراء حولها، وهذا ما سنفعله الآن، حيث إننا سنحاول هنا أن نشرحَ لأبناء ديننا أن واجباتنا السياسية والاجتماعية تتكوَّن من فهم وتطبيق أفضل للمبادئ الأساسية الإسلامية، إننا نأملُ أن نوضّح ذلك بأقصى درجة ممكنة، وأن نُقنِعَ به هؤلاء.

البنية الاجتماعية للإسلام

إن البنية الاجتماعية للإسلام ككُلٍ قد أُسِّسَت على سلطة الشريعة الكاملة، فالأمة المسلمة الحقّة هي عبارة عن مجتمع يتّبع سلطة الشريعة، ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً، والشريعةُ إنما هي كلٌّ مُتكوِّنٌ من مجموعة من الحقائق الأخلاقية والاجتماعية، ولما كانت السعادة البشرية تعتمد على هذه الحقائق التي نُقِلَت بواسطة النبيّ عن خالقِنا سبحانه، فهذا يعني أن سلطة الشريعة تعني سلطةَ القوانين الأخلاقية والاجتماعية الثابتة، والتي تُلائم المخلوقَ البشريّ الصالح، ولا تعتمدُ في الوقت نفسه على رغبات وأهواء الناس وإراداتهم. ولا تختلف قوانين الشريعة عن قوانين الطبيعة التي تُهَيمِنُ على الكون بأسرِه، فكما أنَّ جميع الناس مُتساوون في خضوعهم لقوانين الطبيعة، فهُم كذلك مُتساوون أمام قوانين الشريعة، ويستفيدُ كلُّ الناس من هذه القوانين بشكلٍ متساوٍ. جعل الإسلامُ المساواةَ الإنسانيّة الحقيقيّة والحرية الحقيقيّة، في ترسيخ سلطة الشريعة على الأرض؛ ونتيجة لذلك؛ كشفَ عن الهدفِ الأسمى والأكثر أصالة للإنسانية من خلال خلق الاستقلال الحقيقيّ والتعاون والتضامن الحقيقيّ.

وكما يُمكِنُ أن يُفهَم مما قدّمنا أعلاه أن سلطة الشريعة تعني الإيمانَ بشكل واضح بهذه الحقيقة الإنسانية، وهي أن جميع المخلوقات أيّاً كان نوعها إنما هي تابعة للقوانين الطبيعية الموضوعة لها؛ فكما يخضعُ الوجود الماديّ للناس للقوانين الفيزيائية، فإنَّ وجودهم الاجتماعي وحياتهم إنما يخضعان أيضاً للقوانين الاجتماعية الطبيعية، ولهذا السبب فإنَّ الإسلام فيه المبدأ الأساسي الآتي: لا يحقُّ لأيِّ قوة أن تُجبِرَ شخصاً على أن يخضع لإرادة

وهوى شخص آخر، مهما كانت قوته وسلطته، سواء أكانت هذه القوة من إنسان أو من مجموعة من البشر المسيطرين، ولا يلتزم بأي شيء غير شرائع الله الأبدية، وإرادته العليا، وأوامره التي تسيطر على الكون كلّه، فلا يُمكِن للإنسان أن يخضع لإرادةٍ غير هذه الإرادة، وبفضل هذا المبدأ فقد وضع الإسلام حدّاً للأنظمة الإدارية والفكرية التي حكمت الناس لقرون، ولعبت دوراً رئيساً في تكوين مجتمعات مختلفة؛ لكنّها في الوقت نفسه كانت مليئة بالأحلام الفارغة والأخطاء، لأنها تقوم على العُرف، أو على العقل فقط، فقد وضع الإسلام نهاية للجماعات التي شكّلت سلطة زائفة وفقاً لأهوائها ومصالحها، مُستنِدة لقوى خارقة، لتُرهِبَ الناس وتفرضَ عليهم ضغوطاً سياسيّة واجتماعية وأخلاقية.

وباختصار فقد كشف الإسلام عن أقوى وأوضح تصور لمفهوم السلطة، ومنحَها المعنى الحقيقيّ والطبيعي، فقد علَّم الإسلامُ الإنسانَ أن السُّلطة إنما تعني سيطرةَ القوة الإلهية على الحياة، أي سيطرة المعرفة والعقل والحكمة، التي هي الوصي الطبيعي على الحقائق الأخلاقية والعدالة الاجتماعية، وهذه هي الإرادة الإلهية.

علَّمَ الإسلامُ هذه الحقيقة للناس؛ ووضع حدّاً للمعتقدات الخاطئة المنتشرة قديماً حول طبيعة السلطة، ففي السابق كان يُنظر للسُّلطة على أنها قوة جبّارة وُجِدَت لخدمة سلطة أنانية مغتصبة وزائفة وُلِدَت من الاستبداد والعنف.

يُفهَم مما قلنا أعلاه أنَّ الإسلام دين يتوافقُ مع طبيعة الإنسان وفطرته، ولا يوجد شيء في الشريعة ضدّ الطبيعة البشرية للإنسان، على عكس ادّعاء البعض بأنَّ الإسلام هو دين روحانيّ فقط، فهذه الحقيقة مثلها مثل الحقائق الطبيعية الكونية التي لا يوجد فيها ما يضادّ الفطرة الإنسانية والبشرية.

الحقيقةُ تقول: إن السعادة المادية والمعنوية للبشر لا تتحقَّق إلا بالشريعة، ولو لم تبلغنا الشريعة عن طريق الرسول؛ لَمَا استطاع ذكاء الإنسان أنْ يَصِلَ إليها أو إلى شيء مُشابهٍ لها، ولهذا فإنَّ أكثر الحقائق قيمةً لدى الإنسان هي الشريعة، لأنها تكتسب حرمتَها وقيمتها من مصدريّتِها.

إضافة إلى ما سبق؛ فإنَّ الشريعة قد أنقذت الإنسانية من أوهام وأخطاء نظرية العقلانية المغرورة والمتكبّرة، فتيارُ العقلانية يُصيبُ التطور والنضج الطبيعيّ للفكر الإسلامي بالشلل، ويُخرِجُه عن الطريق الصحيح، وهكذا فإنَّ الشريعة قامت بأعمال ثوريّة تُنقِذُ الإنسان في ميادين الفكر الإنسانيّ، وفي مجال الأخلاق والحياة الاجتماعية، وعليه فإنَّ الروح الجديدة والفكر الجديد الذي بناه الإسلام جعل جميع المَلَكات المعنوية والتجارب والمشاهدات وإمكانات التفكير وما شابهها في تطوّرٍ من خلال خلق جوٍّ من الحرية يُساعد على ذلك، وبفضل هذا النجاح وُجِدَت أصول التجربة في هذا الميدان.

لقد افتخر رجالُ العلم والفكر على مدى عصور المسلمين بهذا الدِّين، حيث أُسِّست العلوم الحديثة مستفيدة ممّا قدّموه، ومن هنا يثبتُ خطأ الادعاء القائل بأن الشريعةَ تُعاكِسُ الطبيعة والفطرة الإنسانية، وأن المنسوبين إليها إنما هم قوم من المتعصّبين، وهذا التصوّر قد نشأ من الاعتقاد بأنّ الطرق والمناهج والوسائل التي نستعملُها لفهم القوانين الطبيعيّة الأخرى لا تُمكِّنُنا من إدراك حقائق الشريعة؛ لأن هذه الحقائق ليست نتيجة للمشاهدات والتجارب والتفكير، وإنّما أتتنا من الله تعالى بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم.

نعم هذه هي الحقيقة، فصحيحٌ أن الشريعة لم تنشأ من تجاربنا ومشاهداتنا وقياساتنا، لكن في الوقت نفسه فإنَّ تجاربنا تُصدِّقُ هذه الحقائق وتقبَلُها، فما يقوم حولَ هذه الحقائق من دراسة وبحث إنما ينتجُ عنه دائماً تصديقُ تلك الحقائق وقبولها. ربما يخطر في بالنا السؤال التالي: لماذا وصلتنا الشريعة على شكل وحي إلهيّ؟ ولماذا فهمُ الإنسان للعلوم الفيزيائية والكيمائية، وما يُؤيِّدُ ذلك من تجارب وأبحاث، وللقوانين الاجتماعية التي قامت عليه حياته؛ ليس كافياً؟

وجواب هذا السؤال أن هناك فارقاً أساسياً بين هذَين النوعَين من العلم؛ فالأولُ يتناول كلَّ الكائنات والموجودات الحيّة وغير الحيّة بما فيها الإنسان بالبحث والدراسة، ولهذا فهو علم موضوعيّ، فالإنسانُ حينما يدرس هذه العلوم يكون محايداً تماماً، لأنَّ

هذه العلوم كما أنها لا تعتمدُ على إرادته ورغبته وحِسِّه وميولِه؛ فهي لا تعتمدُ أيضاً على أخلاقه وقُبحِها وحُسْنِها، فالإنسانُ يستطيع أن يبحث في الموجودات التي هي غيره بشكل محايد تماماً، ويُصدِرُ رؤيةً محايدة، وينتجُ عن ذلك مجموعةٌ من الحقائق والقوانين الطبيعية، وكلٌّ ما سبق هو شيء طبيعيٌّ جدّاً.

أما النوع الثاني فهو مختلِفٌ تماماً؛ كونه خاصّاً وبشكل حصري بالإنسانِ وحدَه، فالإنسانُ مخلوقٌ لدَيه القدرةُ على تأسيس مجتمع، وهو يمتلك الفكر والعقل والمشاعر، ولهذا فإن العلوم المتعلّقةَ به ستكونُ حسّيةً وروحية، وبالتالي فإنها لن تكون محايدة، بل ستكون مُنحازة، وهكذا فإنَّ الإنسان إذا تركَ دراسة الطبيعة وبحثها التي هي بخلافِه، وحاولَ أن يخلقَ مجموعة من القوانين الاجتماعية والأخلاقية التي هي بخلاف تلك المنظومة التي يجب عليه اتّباعها، فسينعكسُ الأمر عليه تماماً.

ذلك لأنه بِغَضِّ النظر عن الظروف التي وُضِعَت فيها هذه المنظومة[30]، فإن الأبحاث والدراسات التي ستُبنى عليها ستكون خاضعةً بطبيعتها لمواقف الإنسان الشخصية، وبالتالي ستعتري هذه المنظومة العديدُ من النواقص، لهذا سوف تبقى في دائرة الشُّبهة، وأكبرُ دليل على أن الإنسان بطبيعتِه الخُلُقية غيرُ قادر على هذا؛ هو الحضارة الغربية اليوم.

نعم! إن ما وصل إليه الغرب من التقدُّم في القوانين الطبيعية لم يسبق له مثيل في التاريخ، لكن أمم الغرب نفسها فيها جهالات تدعو للحيرة في مجالات الأخلاق والاجتماع في أبسط قوانينها الطبيعية، وهذا -كما سيأتي - كلفهم الكثير.

لو لم يأتنا النبي بالدعوة، فلن يستطيع الإنسانُ إيجادَ منظومة أخلاقية واجتماعية تُمكِّنُه من الحصول على السعادة في أي وقت من الأوقات، ومنشأُ ذلك هو النقصُ والعجز البشري كما أوضحنا، ومع تبليغ النبي لنا الشريعةَ فقدْ وجب علينا صرف جهودنا وإمكاناتنا قدر طاقتنا في اكتشاف منظومة الشريعة هذه.

---

30) أي تملكه للعقل والحس والمشاعر واختلافه عن بقية المخلوقات.

كما أنَّ الإسلام يُوصينا أن نطلب العلم من المهد إلى اللحد في طريق تحصيل العلوم الطبيعية، فأوّلُ واجب على الإنسان هو تحصيل العلم قدر استطاعته، كما يُوضِّحُ الإسلام بأنَّ العلم هو ثروة المسلم الخاصّة، وبيَّن لنا أنه حتى لو تطلَّبَ الأمرُ للذهاب إلى الصين لتحصيله فلنفعل.

والنتيجة التي لا شكَّ فيها لكلِّ أوامر ووصايا النبي هنا هي أنَّ الشريعة منحت أهميةً قصوى للعلوم الطبيعية، ونظرت إليها نظرةَ احترام، وأعطتها مكانها اللائق بها، واعتبرت أنها أحدُ العلوم التي تُحصِّلُ الأسباب الأساسية لسعادة الإنسان، والخلاصةُ هنا: أنّ الدرس الاجتماعي الذي يُعلِّمنا إياه الإسلام هو أنَّ المجتمع الإسلاميَّ إنما هو مجتمع طبيعيٌّ متلائم ومنسجم مع القوانين الاجتماعية والأخلاقية الطبيعية، وهذا المجتمع لا يمكن أن يكون سوى تحت سلطة الشريعة الكاملة ومستنداً إليها.

إضافة إلى هذا؛ فإن الإسلام يُعلِّمنا أنَّ أسعد المجتمعات الإسلامية هي التي تفهم القوانين الطبيعية الاجتماعية والأخلاقية بشكل جيّد، مع قوانين العلوم الطبيعية، وتطبّق كلَّ ذلك على أكمل وجه، وبعبارة أخرى؛ فإنَّ أسعد مجتمع هو أكثر مجتمع يُطيع أوامر الله.

ومرة أخرى فإن الدرس الاجتماعي الذي يُعلِّمنا إياه الإسلام هو أن السعادة التي تُوفِّرها الأخلاق والقوانين الاجتماعية فقط، حتى ولو كانت حقيقيّة ودائمة، فإنها ستظلُّ ناقصة، وبنفس المستوى؛ فإنَّ الرفاهية المادية والسعادة التي يُتحصَّل عليها من معرفة قوانين الطبيعة والفيزياء وحدها ستبقى ناقصة من حيث رفاهية وسعادة المجتمع ككلّ، ومن حيث سعادتُه الروحية أيضاً.

مبدأ سلطة الإرادة الوطنية

يتفوّقُ الإسلام على الأنظمة الاجتماعية الأخرى من حيث المبادئ الاجتماعية والأخلاقية؛ لأن مؤسساته تنبع عن مبادئ الشريعة، وبالرغم من ذلك، فالمشاهد أن التنويريّين المسلمين يرفعون مبدأ سلطة إرادة الأمة/الإرادة الوطنية بدلاً من مبدأ سلطة

الشريعة، والمسلمون الذين يحملون مثل هذه العقلية؛ هم في الطريق الخاطئ. إنَّ مبدأ سلطة إرادة الأمة/الإرادة الوطنية مبدأ نشأ بالأمس فقط، لكنه اعتُبِرَ مبدأ غير قابل للخطأ أو المساءلة، بالرغم من أن نتائجه لم تظهر حتى الآن في أيّ مكان، لكن الظاهر أنه سوف ينتهي إلى تشكُّلِ سلطة مطلقة.

تُبهِرُ الرفاهية والقوة المادية للمجتمع الغربيّ التنويريّين المسلمين، وعدد المنبهرين والمفتونين في ازدياد دائماً، ويسعدُ دعاةُ التنوير لدينا بإظهار هذا التفوّق الذي يُشعِرُهم بإعجاب لا ينتهي، باعتباره منتجاً لمعجزة مبدأ الإرادة الوطنية.

يريد التنويريون المعجبون بالغرب أن يتمَّ تبنّي أفكار الغرب في هذا البلد، وفي البلدان الإسلامية أيضاً، فهم يدَّعون أن الشريعة لم تَعُدْ مقياساً ومصدرَ إلهامٍ للحُكّام المسلمين، ومع ذلك، يتَّضح من التجارب السابقة أن تطبيق سبل الغرب في الدول الإسلامية سيكون مُصطنعاً ولن يكون إلا شكلاً، كما أن مبدأ سلطة الإرادة الوطنية الذي ظهر في الغرب وكأنه علاج لكل مرض؛ فهو مبدأ خاطئ مثلُه مثلُ الآراء الأخرى التي ظهرت في الغرب وحملت ذات الثقة بأنها الدواء لكل داء!

في السابق كان لدى الغرب «السُّلطة المعصومة» التي لا تخضع للمساءلة والمحاسبة، مثل الكنيسة والمِلَكية، ثم ظهر مبدأ الإرادة الوطنية بنفس المنطق تقليداً لسلوكياتهم التاريخية السابقة، والحقيقة أنَّ هذا المبدأ يقوم على حقٍّ وهميّ للأمة في تَوَلّي إدارتها بنفسها.

تُمثِّل القوةُ أساسَ -أي سلطة- تأتي في أي زمن، وفي النتيجة يحدثُ صراع على السّلطة يُثير الضغينة، ويُمزِّق وحدة وقوّة الأمة. والواقع فإنَّ هيمنة هكذا سلطات لا تقومُ على المبادئ التي تَفرِضها بسبب قِيَمِها الأخلاقية، بل على الامتيازات التي تحصل عليها بالقوّة، ونتيجة لذلك، أصبحت سلطات تشير إلى الغصب والظلم، فالبُعدُ الحقيقيُّ في السلطة لا يُمكِنُ تحقيقُه إلا من خلال أدائها لواجباتها، وإلا فهي مجرّدُ حالة من الظلم والغصب.

ولد الإنسان في هذه الحياة ومعه مجموعةٌ من حقوقِه الطبيعيّة، لكن البعض يَحرِمُه هذه الحقوق؛ ومن ذلك حقُّه في أنْ يكون حُرّاً، ويحسبون بأفكارهم أنَّ سَلْبَ الإنسانِ حقوقه الطبيعية هو دعم عظيم للحريّة وللفكر الحرّ، والظاهر أنَّ أيّ ادعاءٍ لن يكون أكثر خطأ من ادّعائهم هذا، حتى وإنِ ادَّعَوا أنَّ أفكارهم مستمدّة من الحرية والتفكير الحرّ.

وكأنه ليس للبشر حقوقٌ طبيعية أو فطرية، وكأنَّ الشيءَ الوحيد الذي يمتلكُه الإنسانُ منذ ولادته هو القدرةُ على التكيُّفِ مع بيئته، ويتعلّم الإنسانُ أن يطيعَ قوانين الطبيعة التي تُناسِبُ وجودَه الماديّ والروحي، بل يقوم بالواجبات التي تَفرِضُها عليه هذه القوانين، وهكذا، من خلال الوفاءِ بواجب التعليم الذاتيّ، فإنه يحصل على الحقّ في أن يسمع نفسَه ويطيعها، ويكتسب الحقّ في أن يُحترم من خلال التصرّف وفقاً للفضيلة والأخلاق، فللإنسان -الذي يتكيّف مع الواجبات الاجتماعية والأخلاقية التي يطلبها المجتمع- الحق في الحرية التي تتسع له وفقاً للقيم الاجتماعية والأخلاقية للواجبات التي يُؤدِّيها وطريقة الوفاء بها.

يُعلِّمُ الإسلامُ الإنسان عن طريق الشريعة واجباته الأساسية، ومن ثَمَّ يكتسبُ الحقّ في بلوغ السعادة الكاملة والأبديّة إذا قام بهذه الواجبات، أما مبدأ سلطة الإرادة الوطنية فنشأ من تطوير فكرة خاطئة، ومع استمرار التطوّر؛ فإنَّ هذه الفكرة محكومٌ عليها بالزوال تماماً مثل الأفكار التي سبقتها، إن ما يسمى بالإرادة الوطنية هي في الواقع إرادة مجتمع من المشكوك فيهم للغاية في كونهم يمثّلون غالبية الأمة، ومن المشكوك فيهم كذلك أن يُمثِّلوا هذا المجتمع بل وحتى نصفه، فالإرادة الوطنية هي مبدأ مصطنع ولا تمثّلُ الأغلبيةَ فعلاً.

ولنفترض بأنّ هذا المبدأ ليس مصطنعاً -على الرغم من عدم صحّة هذا الافتراض- فإنَّ هذا المبدأ سيبقى عاجزاً عن تمثيل الأغلبية حقّاً، فوفقاً لهذا المبدأ، يكونُ قرار الأغلبية هو القانون، والأغلبية تحصلُ بمَن في السلطة فقط من مجموع أفراد الشعب، وبذلك فإنَّ الحقيقة والحقّ أقلّ تأثيراً، وينتج عن ذلك أن تُمنح الإرادة المطلقة إلى «أغلبية»

هي أكثر فئة تحطُّ من قدر الحقّ والحكمة، وهذا يعني في حقيقة الأمر الاعتراف للأقلّية في فرض قوتها بالقوة.

لنتذكّر أنّ هذا الحق[31] هو نفسُه الذي مُنِح من قبلُ إلى الطبقة الأرستقراطية والكنيسة ومنتسبيها من الأقلية في العصور السابقة، وأنهم كانوا يستخدمونه كما يريدون؛ فهل انقلبت الصورة هذه المرّة؟ وهل نشهد انتقاماً للأغلبية (الشعب) ضدّ الأقلية (الأرستقراطية)؟ وإذا سار الأمر على هذا المنوال فسيفتح المجال لانتقامات أخرى محتملة.

إنَّ تحديد القوانين الأخلاقية والاجتماعية التي يجب طاعتها ليس أمرًا سهلاً كتحديد قوانين الطبيعة، فهذه القوانين لا يمكن تحديدها من خلال الملاحظة والتفكير البشري، لذلك يجب على الإرادة الوطنية أن تحترم النظام الاجتماعي والأخلاقيّ الذي جاءت به الشريعة، وأن تخضع له، وهكذا تُوضَعُ الإرادة الوطنية في مكان ثانويّ، ويفرض مبدأ سلطة الشريعة نفسه.

ستكون النتائج التي يتمُّ الحصول عليها بمرور الوقت مهمّة للغاية في الأماكن التي يَسود فيها النظام الشرعي، لأنَّ المجتمع الذي شكَّلَتْه هذه النتائج كان قائماً على مبادئ مختلفة تماماً عن المجتمعات الأخرى، فقد ظهر كمجتمع جديد تماماً، ما فعله الإسلام في المجال الاجتماعيّ هو أنه أنشأ حرفيّاً بنية اجتماعية قائمة على المساواة والحرية، فهو هيكل اجتماعي أدّى إلى إزالة الصراعات الطبقيّة والحزبية تماماً من المجتمع، ولم تكن هناك معارضة لمبادئ الحرية والمساواة في أيّ وقت من الأوقات، ونتيجة لذلك، فقد أدرك المجتمعُ الإسلاميّ بصدقٍ التعاونَ والتضامنَ الإنسانيّ، وانتشر هذا التعاونُ من أمّة إلى أخرى، ووحّدها في أسرة إسلامية كبيرة من أربعمئة مليون فرد من مختلف الأعراق، يعيشون في أنحاء مختلفة من العالم، فأوجدَتْ أخوة إسلامية غير مسبوقة.

وضع نظام الشريعة أيضاً للدول الإسلامية هدفاً مشتركاً مختلفاً فريداً يهدف إلى التقدّم والرقي، ولأكثر من ثلاثة عشر قرناً لم تَسْعَ جميع الدول الإسلامية دائماً إلى تحقيق

31) مبدأ التمثيل.

أي هدف آخر غير الامتثال لأوامر وتوصيات الشريعة الإسلامية وخدمتها بإخلاص؛ سواء في فترات الرقيّ والتقدّم، أو في فترات الانحطاط والتخلّف، لقد آمنوا دائماً أنَّ خلاصهم في الشريعة، واعتقدوا أنّ تطبيقها لن يكون مُمكِناً إلا باتّباع حقائقها السامية، ولقد وفّرَ تأثير المنظومة الإسلامية في المجال الاجتماعيّ الإسلاميّ للدولة مكانة ونفوذاً غير مسبوقَين، فبدَت الدولة للناس ككائنٍ مرهوب ومحبوب ومُحترَمٍ في وقتٍ واحدٍ.

كانت الدولة مَدنِيّةً لأنها وُلِدَت من الشريعة لخدمة الشريعة، وذاك ما جعلها مُقدَّرة من الجميع، وبسبب هذا الوضع؛ كانت الدولة تتمتّعُ بسُمعةٍ لا يُمكِنُ إنكارها، وحالة تُطهِّرها من جميع أنواع اتهامات الابتزاز والسيطرة.

كانت شخصية الدولة المحترمة والمهابة في الوقت نفسه ليست موضعاً للشكّ؛ لأنها حصلت على القوّة الكاملة من المصدر المقدّس الذي أنزله، وكان لديها أيضاً وفاءٌ وحمايةٌ للحقائق الأخلاقية والاجتماعية، كما أنَّ احترام الشريعة وحبّها الراسخ في النفوس، جعل الشرور التي يمكن أن تُرتكَبَ باسمها أضعف من أن تهزَّ مكانتها العالية في الأعين، أو الثقةَ التي أعطتها للأرواح.

ما دامت الأمة الإسلامية محافظةً على هذه العقيدة فالشرور والظلم والاستبداد لا يُمكِن أن تنبع من الشريعة، لا الدولة ولا القوانين ولا المؤسسات مسؤولة عن ذلك، وإنما نشأت هذه الشرور من شرِّ الأفراد الذين استولوا على سلطة الإدارة وادّعَوا التصرّف باسم القانون، ولذلك لم يَعترض المسلمون على الدولة التي أسَّستها الشريعة، ولم يُفكِّروا في قلب نظام الحكم بأي طريقة مُمكِنة، ولم يَسعَوا إلى سبل أخرى لوضع حدٍّ للشرور والظلم سوى الحرص على تولية السلطة للأكثر كفاءة لتنفيذ القانون، وبهذه الطريقة ترسَّخَت سيادة الشريعة، واستقرت في شكل حقيقة مطلقة، كما أن البراعة في التعامل مع الأحداث وفقاً للشريعة أبرزَ مكانتها في تشكُّل وصناعة التاريخ.

لقد أدّت سلطة الشريعة على المجتمع إلى إنشاء هيكل اجتماعيّ وفّرَ جميع الشروط اللازمة لضمان السعادة الحقيقيّة للفرد وللمجتمع، في هذا الهيكل الاجتماعيّ، تمّ تدمير

آلاف العوائق التي وقفت أمام عزيمة الإنسان، ومنعَته من التقدُّم بحُريّة كاملة وبسرعة مذهلة، فقد أنشأ النظامُ الاجتماعي للشريعة حضارةً من شأنها أن تكون مدهشة في وقت قصير، أنارت الإنسانيةَ بأنوار العلم والحكمة والعدالة لعِدّة قرون، وأبقَتْها حيّةً في نظام متناغم اجتماعيّ أخلاقيّ وماديّ غير مسبوق.

مرحلة انحطاط المسلمين

ظلَّ المسلمون على الدوام مُخلصين للعقيدة الإسلاميّة، واستمروا في ترسيخ أوامرها بكلّ ما يستطيعون، لكن على الرغم من ذلك؛ كانت الحضارة الإسلامية في حالة اضطراب منذ ما يَقرُب من قرنَين من الزمان. ما زال المسلمون متمسّكين بدينهم كما كانوا زمن رُقيّهم، ولكن بدلاً من أن ينهضوا كما كان في السابق، فإنهم يتراجعون وينحدرون، وهذا يعني أن نفس الأسباب لا تُعطي نفس النتيجة، لماذا؟! لأنَّ المسلمين لم يَعودوا قادرين على فهم واجباتهم الإسلامية والوفاء بها كما في السابق، فالمسلمون اليوم وقعوا في مثل هذا العجز.

طُرِحت العديد من التفسيرات لشرح هذا الاضطراب الذي نتحدَّثُ عنه هنا، لكنها في الحقيقة بعيدة كل البعد عن الصحة، وأقرب إلى كونها مجموعة من التخمينات والأحلام، ولا أريد أن أذكرها هنا، ولن ننشغلَ بالمغرضِين الذين يُحاولون دائماً التقليل من قيمة الإسلام وإسقاطه من أعين الناس، فهؤلاء أعداء الإسلام الأبديّون، ولن ينجحوا أبداً، لكنهم لن يتردَّدوا في الوقت نفسه في سبيل تحقيق هدفهم باستخدام كلّ وسيلة متاحة بين أيديهم.

يُحاول هؤلاء الرجال إثبات دعواهم عقليّاً، وحمل الجميع على الإيمان بها، وهي: أن الإسلام لن يكون سبب تخلّف الشعوب الإسلامية الحاليّ فقط، بل سيتركُهم هذا الدِّين في عذاب أبديّ وبؤس طالما استمرّوا في الإيمان به. من السهل جدّاً إثبات عكس ذلك الادّعاء، لكن لا جدوى من الجدال مع هؤلاء الرجال المصرّين على أخطائهم وتحيُّزاتهم، ولذلك فبدلاً من التعامل مع تنبُّؤات وادّعاءات غير مفهومة، سنستمرُّ في طريقنا، ونحاولُ

تحديد فشلنا الداخلي الذي تسبَّب في الاضطراب الحضاريّ الذي غزا العالم الإسلاميّ، وسنحاول في عملنا هذا بيان السبب الحقيقيّ لهذا التدهور الحاصل، ونسعى في بيان طرق علاجه.

ما السبب الحقيقيّ لهذا التدهور وما وضعه؟! لماذا تخلَّفت الأمم الإسلامية، وفي أي جوانب؟ ما هي الواجبات الإسلامية التي لا تقوم بها الدول الإسلامية كما كانت من قبل؟

هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن تُسأل هنا، ويُسعى إلى الجواب عليها. لا توجد منافسة طبقيّة أو جماعية بين المسلمين اليوم، كما لا توجد ادّعاءات بالتفوّق العرقي أو الانفصال، بل على العكس من ذلك، الأخوّةُ الإسلامية أقوى من أيّ وقت مضى.

والواجبُ هو الحفاظ على هيمنة الشريعة وتأثيرها، والحفاظ على مشاعر الاحترام والثقة التي تُلهِمُها في القلوب –والتي بدونها لا يكون للسُّلطة أي معنى آخر غير القهر والعنف– وأن نَصونَها من الشبهات.

مع وجود كلّ هذه القِيَم، هل من العدل الادّعاء بأنَّ مبادئ الحرية والمساواة والتضامن الإسلاميّ قد اختفت من المجتمع الإسلامي؟ لا شكَّ أن الدول الإسلامية أكثر حظّاً من الأمم الغربية في الأمور المذكورة أعلاه –هذا على الرغم من التخلّف الذي يعيشون فيه– لأنَّ الضغائن الطبقية والجماعيّة والعداوات العنصرية في الغرب أصبحت أكثر حِدّة من أيِّ وقت مضى، فلم تَعُدْ حكوماتهم بنفوذها المكسور والفاقد للمصداقيّة؛ قادرةٌ على اكتساب ثقة الشعب، ولا ضمان استجابتهم لها.

ومع ذلك؛ فإنَّ هذَين العالَمَين (الغربي والإسلاميّ) ليسا في نفس الوضع من حيث الظروف الاقتصادية، ولذلك ستكون نتيجة المقارنة بين الاثنين لصالح الدول الغربيّة تماماً، فبينما نحن نقع في العجز والفقر في المجال الاقتصاديّ؛ هم أكثرُ قوّةً وراحة في الاقتصاد، وفي هذا الصدد؛ لا شكَّ أن الدول الإسلامية في وضع يُرثى له، فهناك الكثير

لنتعلَّمه من الغربيّين، فهم في وضع يدعو للغِبطة، لا سيما وأنَّ اضطراب العالم الإسلامي نتيجة لتدهور أوضاعه المادية، الأمر الذي جعله غير قادر على إثبات استقلاله في مواجهة هجمات الدول الغربية، وأضعفه لدرجة أنه عجز عن إنقاذ نفسه من الوقوع تحت سيطرة الغربيين وهيمنتهم.

هكذا عانت أمة الإسلام من كلّ مصائب السَّبي، وعانت من إذلالها، لكن كلّ هذه الظروف لم تجعلها تفقد إيمانها القويّ بدينها، وعلى الرغم من تدمير هذه الظروف لوجودها الاقتصاديّ والسياسي فإنها عجزت عن تفكيك وجودها الاجتماعيّ والقضاء عليه. لقد تمتَّعَ بالقوة المادية والسعادة الدنيوية أولئك الذين عرفوا كيفيّة الاستفادة من خيرات الطبيعة، ومعلوم للجميع أنه للاستفادة من هذه النِّعَم، لا بدَّ من معرفة القوانين التي تحكم الطبيعة، والحصول على العلوم المستمَدّة من هذه القوانين، وعندما تُعرَفُ هذه الحقيقة على هذا الوجه، فيجب الاعتراف بأنَّ سبب تخلُّفِ المسلمين هو جهلهم تجاه هذه العلوم والفنون.

يجب هنا أن نتذكَّرَ أن نبيَّنا أخبرنا أن أسوأ بلوى يُمكِن أن تصيب المسلمين هي الجهل. إنَّ هذا التخلّف بلاء كبير للعالم الإسلاميّ، لكن العزاء أن هذا التخلّف لا يُدمِّر كياننا، وفي الحقيقة فإنَّ هذا التخلّف ليس أخلاقيّاً ولا اجتماعيّاً، إنما هو اقتصاديّ فقط، يعني ماديّاً يُمكِنُ تعويضه.

يؤيد تأريخ الدول الإسلامية بوضوح شديد ما قلناه أعلاه فيما يتعلَّق بالتخلُّف في العالم الإسلاميّ، كما يُبيّنُ لنا التاريخ أنه على الرغم من مخالفة الإسلام لطريقة التفكير الرهبانية والروحانية، فإن التخلّف في العالم الإسلامي بدأ مع ظهور بعض العلوم التي لا فائدة لها في الحياة في الدول الإسلامية، ولسوء الحظّ، أدّى ظهور هذه العلوم غير المجدِية إلى انتشار الاعتقاد بأنَّ أوامر نبيّنا القاضية بشأن بحثنا المستمرّ عن المعرفة والحكمة لا تخصُّ سوى فحص بعض الحقائق الواردة في شريعتِه، ولا تعني شيئاً آخر.

مما لا شكَّ فيه أنّه كانَ خطأً فادحاً في تفسير وصايا الرسول بهذه الطريقة، فقد علَّمنا نبيُّنا جميعَ الحقائق الأخلاقية والاجتماعيّة من خلال الشريعة، وبعد ذلك أوصانا باكتساب المزيد من المعرفة والثقافة بإصرارٍ غير عادي. كما أخبرنا رسولُنا الكريم باستمرارٍ أنّه لا يُمكِنُنا فَهمَ قيمةِ ديننا بشكلٍ أفضل إلّا من خلال المعرفة والحكمة، وأنه لا يُمكنُنا تطبيق الشريعة بشكل أفضل إلا بهذا الوجه، فماذا نستنتج من ذلك؟

إنه من واجب المسلم أن يعمل بحماس وعزم دائمَين، ويكتشف أسرار الطبيعة، ويستفيد من النِّعَم اللامتناهية التي أخفاها المسلم في صدره للناس، وبالتالي؛ فإلى جانب السعادة الاجتماعيّة والأخلاقية التي تُوفِّرُها الشريعة؛ يجبُ على المسلمين أيضاً أن ينالوا السعادة المادية التي تُناسبُهم وتساعدهم.

إنَّ الفكر الخاطئ الذي ذكرناه أعلاه انتشرَ وسيطرَ على العالم الإسلاميّ بأسره في وقت قصير مع الأسف؛ كلُّ ذلك بسبب تأثير العلماء الذين دافعوا عنه، فقد بدأ العالم الإسلامي في إهمال واجباته -بما في ذلك جميع طرق التفكير المدرسية- في بحث الطبيعة ودراستها، وفي النهاية وصل إلى نقطة تخلَّى فيها تماماً عن علوم الطبيعة والفيزياء، ولهذا السبب؛ ابتعدت الدول الإسلامية تدريجيّاً عن إمكانية الحصول على الأصول الماديّة والموارد التي تحتاجها من أجل العيش في رخاء والدفاع عن استقلالها، ونتيجة لذلك فقد حَرَموا أنفسَهم بأيديهم من التقدّمِ الاقتصادي والسياسي.

وبينما كان المسلمون الذين سقطوا في التخلّف يُحاولون التخلّص من هذا الوضع من جهة، كان عملُهم يُؤدِّي دائماً إلى خيبة أمل، ومن جهة فإنَّ اتصال بعضهم بالعالم الغربي مَكّنهم من التعرّفِ على هذا العالم، ونتيجة لهذا الواقع ظهر اعتقادٌ خاطئ بين المسلمين مَفادُه أن الشريعة الإسلامية تُعارِضُ التقدُّمَ الماديّ.

وبعد ظهور هذه القناعة المريعة والسيئة بقدر ما هي خاطئة، بدأ المسلمون يتصرّفون بطريقتَين: بعضُهم فعل ما أشرنا له من قبل، مُعتقدين أنه كان عليهم إهمال الرفاه الماديّ والثروة؛ وأنهم بفعلتهم تلك يتّبعون أوامر الشريعة من أجل تحقيق سعادتهم الاجتماعيّة

والأخلاقية. في حين اعتقد البعضُ الآخرُ أنَّ الطريقة الأنسب والأكثر حكمة من أجل التقدّم الماديّ هي التخلّي تماماً عن مبادئ الشريعة وما تتطلَّبُه، فبينما كان الأوّلون يأملون في إحياء ماضٍ بعيد ولكنه مجيد، فإنَّ الآخرين على العكس من ذلك؛ كانوا يَظنُّون أنهم لن يتمكنوا من إنشاء مجتمع سعيد وقوي وجديد تماماً، ما لم يضعوا حدّاً لسيطرة الشريعة التي اعتبروها العقبة الوحيدة أمام تقدُّم العالم الإسلامي.

وهكذا بدأت الرغبة في التغريب في العالم الإسلامي، وفي الواقع؛ لم يكن دعاة تغريب المجتمع الإسلاميّ سوى أقليّةٍ صغيرة، وبرغم أنّ هذه المجموعة ظلَّت على الدوام أقليّة فإنها ضمَّت تدريجيًا غالبية التنويريين، وبدأت في التأثير بشكل خطير على مستقبل المسلمين بفضل الدَّعم والمساعدة المقدَّمة من الغربيين الذين هيمنوا على العالم الإسلاميّ.

نعم، كان معظم التنويريين وأصحاب الفكر في العالم الإسلامي يُؤيِّدون التغريب؛ لأنّهم درسوا في بعض المؤسسات التي أنشأها الغربيون؛ إما في الغرب أو في بلادهم، وقد تمَّ إنشاء هذه المؤسّسات من أجل ضمان عدم قدرة العالم الإسلاميّ على التخلّص من الضغط السياسي والاقتصادي للغرب إلى الأبد، ومن المعروف للجميع أنَّ هدفهم يتمثَّلُ في تمكين التأثير الغربي الروحي والمعنوي للغرب ليُهيمِنَ على المسلمين.

وفي الوقت الذي يُفكِّرُ فيه مُثقّفونا -الذين يَحيَون في هذه البيئة وظروفها- في دينهم، ويُفكّرون كذلك في الحقائق الاجتماعيّة والأخلاقيّة التي تعلَّموها، فإنّهم يتصرّفون بشكلٍ لا إراديّ بعقل غربيّ، ويتحرّكون وفقاً لذلك، وفي هذه الحالة؛ فإنّهم يَفقِدون بطبيعةِ الحال إيمانَهم بالدِّين، وإيمانَهم بكمال مبادئ ديننا، ونتيجة لذلك؛ يُظهرون اللامبالاة البغيضة، وأحياناً العداء العنيف تجاه هذه المبادئ، والغريبُ أنَّ هذه العقول الغربيّة لم تكن قادرة على فهم طبيعة المرض الذي يُريدون إيجادَ علاجٍ له، وللأسف فَهُم لا يعرفون المجتمع الإسلاميّ الذي يُحاولون عبثاً تحمّل عبء تقدُّمه.

هذا هو السبب في أنَّ المفكّرين الغربيين بسلوكياتهم هذه، لا يُمكِنُهم فعل أيّ شيء سوى الخلط التامّ بين الوضع المتردّي بالفعل في العالم الإسلاميّ، وتعكير ضمائر الناس

كما تعكَّرت ضمائرهم، وكما أوضحتُ أعلاه فيما يتعلّق بالضلال الذي وقع فيه الفكر المدرسيّ التعليميّ، فحينما نأتي إلى أتباع الشريعة؛ نجدُ أنَّ محاولاتهم في إنقاذ العالَمِ الإسلاميّ لم تنجح هي الأخرى؛ فَهُم في هذا الشّأنِ مثلُ الآخرين.

لكن أتباع الشريعة هؤلاء حقّقوا نتيجة جيدة: وهي أن المسلمين لم يبتعدوا عن التعلّم والتفكير وفهم الشريعة، وبهذه الطريقة من العناية بحقائق الشريعة حموا القلوبَ والأرواح ونظامَ الأفكار المستمدّة من الشريعة من النسيان، وهم بذلك أسَّسوا علماً في مجال الدراسات مؤسَّس بشكل مباشر على مبادئ الشريعة.

يَضبطُ المسلمون كلَّ أفكارهم وأفعالهم وفقاً لمعايير هذا العلم، كما أنّهم يُصدِرون الأحكام وفقاً له، وليس لهذا العلم هدف سوى تعليم الناس التصرّف وفقاً للشريعة في جميع مظاهر عالَمِهم الروحيّ، وحثّهم على تنفيذ أوامر الدِّين بالكامل، هذا العلم الخاص بالإسلام هو علم الفقه.

ولا شكَّ أنَّ علم الفقه هو أهمّ وأكملُ مؤسسة يستطيع الفكر الإنسانيّ أن يكتشفها في مجال العلوم الاجتماعية والأخلاقية، فكما أنَّ العلوم الفيزيائيّة في المنهج التجريبيّ؛ فإنَّ علم الفقه هو في المجال الأخلاقيّ والاجتماعي.

إن حل مشكلة العالم الإسلامي والمرض الذي أصابه هو الإسراعُ دون تلكُّؤ في الحصول على مقاليد الفنون والعلوم الطبيعيّة، التي كان إهمالُها سبباً للتخلّف، هذه الفنون والعلوم الطبيعية موجودةٌ في أوربا اليوم؛ لذا فإنَّ الشيء الذي يجب القيامُ به واضحٌ بالنسبة لنا، وهو أن نتعلَّمَ هذه الفنون والعلوم الطبيعية من الأوربيين. نعم، لقد أخبرنا النبيّ الكريم قائلاً: «اطلبوا العلم ولو في الصين». فعلينا أن نتعلَّم طرق التجربة التي نسيناها، ونتعلّم النظريات والمعارف الجديدة التي لم نعرفها من قبل، وبذلك نكون قد أطعنا أمر نبيّنا.

بالإضافة لذلك فنحن بحاجة إلى فهم أن ما سنحصل عليه من الأوروبيين، يجبُ أن يكون من هذه المعارف وحدها، إذ ثمّةَ حقيقةٌ لا جِدال فيها، وهي أنَّ العلاج الوحيد

لتخلّف المسلمين هو العلوم الماديّة، على أنه لا ينبغي أن نستنتج من كلماتنا السابقة أنّنا نُؤيّد قبول المذاهب الاقتصادية للدول الأوروبية، أو أساليب المؤسّسات التجارية ورأس المال، أو أشكال العلاقات التي بينها، بل على العكس من ذلك، فمن خلال نظرة سريعة يتبيَّن لنا أنه من الضروري الامتناع عن أخذ هذه الجوانب من الغرب؛ لأنها تتعارضُ إلى حدٍّ ما مع مبادئ الإسلام الأساسية.

وفي هذا الحال فإذا كان ثمّة علم يُمكِننا العمل به وضبط مؤسّساتنا بأكملها، وفهم جميع مبادئنا الاقتصادية، وفقاً لروح الشريعة الحكيمة والدقيقة، فهذا العلم هو علم الفقه، ويُمكِننا بهذا العلم فقط أن نحمي مؤسّساتنا ومبادئنا من الأخطاء والعيوب التي نراها في الدول الغربية والناشئة عن هياكلها الاجتماعية.

لن تذهب هذه السطور الموجّهة لمثقّفينا الغربيين عبثاً في الغالب، ومهما كانت أحكامهم حول هذا الأمر، فإنّنا نَوَدُّ أن نُذكّرهم بالحقيقة الآتية: إنَّ إعجابهم وتصفيقَهم للغرب ليس نتيجة بحث شامل قاموا به، ولا هو مبنيٌّ على نتيجة توصّلوا إليها من خلال مقارنة ما لدى الغرب مع النظام الإسلاميّ، فهذه ليست حقائق مَبنيّة على الصحة.

يعود السبب الرئيس لإعجابِ مثقّفينا بالغربيين، وخاصّة أسلوب حياتهم؛ إلى الرفاهية الماديّة التي تعرف هذه الدول كيفية تحقيقها، وبالمثل فإنَّ سبب كراهيتهم العلنيّة تجاه المجتمع الإسلاميّ، ومنها بطبيعة الحال المؤسسات الإسلامية الجميلة والرائعة؛ هو بُؤسُ الظروف المادية للأمم الإسلامية.

كما تتحقّق الرفاهية الماليّة للمجتمع نتيجة نشاط أعضائه الدائم؛ وهذا يعتمد على وعي الأفراد ومعرفتهم المتقدّمة، لذلك لا يُمكِن اعتبار الرفاهية الماديّة للمجتمع دليلاً على تفوّق النظام الاجتماعيّ والبنية الاجتماعيّة له، إنَّ ما يدفع تنويريّينا المستغربين إلى رفض نظامِ مجتمعهم ليس نتيجةً لمعرفةٍ وبحثٍ شاملَين، ولكن لهواهم الغربيّ، ولجشعهم اللامحدود، ولحرصهم على الملذّات المادية.

المجتمعات الغربية

إذا استعرضنا مراحلَ تطوّر المجتمعات الغربية منذ بداية تطوّرها وحتى يومنا هذا، فسنرى الآتي: سيطرَ التأثيرُ الروحيّ للكنيسة على الغرب، ثمَّ انتقلت الهيمنة إلى أيدي القوة المادية للمَلَكيّة الحاكمة، تمَّ استبدال هذا الأخير بإدارة الديمقراطية، فالديمقراطيّة نشأت مع ازدهار وثراء الطبقة البرجوازية التي كانت تعمل في الصناعة والتجارة، وكانت سِمةُ هذه الطبقة الأنانية، ولم تكن مُبالِيَةً بالروحانيّة.

ونظراً للطابع الماديّ، ولثراء هذه الطبقة؛ فقد اكتسبت القضايا الاقتصاديّة أهمية كبيرة في الدول الغربية، وتمَّ التركيز على التنمية على حساب القضايا الاجتماعية والروحية، في الوقت الذي تُعَدُّ فيه القضايا الاجتماعيّة والروحيّة أكثر أهمية بالنسبة للناس ليكونوا سُعداء حقّاً، غير أنهم جعلوا السِّمَةَ الماديّة أهم علامة على تطوُّرِهم، ونَتَجَ عن كل ذلك أنْ تأجَّجت طموحات الأفراد لكسب المال، والعيش في أبشع صور المادية، وإلى أقصى درجة، حيث أصبحَ من الطبيعي أن ينحصرَ تفكيرُ كلّ شخص في نفسِه فقط بأنانيّة مطلقة.

كما اجتاحت الحياةَ الاجتماعية للناس السوقُ السوداء، والجشعُ والقمعُ، واستغلالُ الآخرين -لدرجة تَفُوقُ الخيال- وصاحَبَ ذلك رغبةٌ غيرُ محدودة في تحصيل الثروة، لإرضاء الرغبات وجمع الملذات الماديّة التي تُوفِّرها الثروة، وسادَ في نهاية الأمر اعتقادٌ بأنّ كلّ فعل يُوصِلُ لتحقيق تلك الرغبات أمرٌ مباح.

كان التقدُّمُ غيرُ المسبوق للصناعة اليوم نتيجةً للتطوّرِ المذكور أعلاه، وهو الأساس لجميع المؤسسات الاجتماعية في الغرب تقريباً اليوم، على أنّه وكما أنَّ الطبقة البرجوازية الرأسمالية التي تحترِفُ الصناعة اليوم موجودة؛ فإنَّ الطبقة العاملة هي التي تُغذِّيها وتدعمها بجهدِها الخاصّ، ولذلك فقد اكتسبت الطبقةُ العاملة أهميةً كبيرة في المجتمع الغربيّ؛ لدرجة أنه يُمكِن وصفها بأنها مساويةٌ للطبقة البرجوازية، وفي الواقع، إننا نرى أنَّ الطبقة

العاملة لن تكتفيَ بمجرّد قبول مطالبها، لأنها تريدُ قلب المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسّسات جديدة ليكون لها السيطرة على المجتمع بأسره.

ومن الملاحظاتِ أنَّ المجتمع الغربي يَشعرُ بالحاجة إلى تغيير مؤسّساتِه الاجتماعية ونمطِ حياته بشكلٍ دائم، منذ ظهوره وإلى اليوم.

ومما سبق يُمكِنُنا أن نفهم أنَّ التطور الاجتماعي في المجتمع الغربيّ يَحدُثُ نتيجةً للعديد من التوقّعات والبحوث والتجارب غير العلميّة، فالمجتمعُ الغربيّ ليس له هدف ثابتٌ ومحدَّدٌ وغيرُ قابل للتغيير، بل كان دائماً مجروراً وراء المواقف المؤقّتة للاحتياجات المفاجئة ولبعضِ الأفكار الخاطئة، كما تغيَّرت أهدافهم مع التغيّر في المشاعر والمعرفة التقنية وفقاً لاحتياجاتهم المادية، وبذلك فلم يكن للغرب غايةٌ محدّدةٌ تكون مصدرَ إلهامٍ له، ومصدراً لتقدُّمِه نحو هدف مُعيّن، بل على العكس من ذلك، فسعيُهم ليس مُخطّطاً له، ولا مُساقاً بحكمة، بل خاضع لهوى الغربيّين.

ويُمكِننا القول: إنه إذا لم يكن للهدف الاجتماعيّ شكلٌ محدّد، وإذا كان تغيُّرُ المجتمع لا يتمُّ وفقاً لأهداف مُعينة، وإنما وفقاً لأهوائه، فهذا يعني أنْ ليس ثمّةَ هدفاً حقيقيّاً يستندُ على الحقائق والاحتياجات الاجتماعية والطبيعية؛ وليس ذلك بسبب كونِ هذه الحقائق والاحتياجات لا تتناسب مع رغبات الناس وأهوائهم، بل على العكس فإنَّ هذه الاحتياجات والرغبات تَفرِضُ نفسها على الناس مثل الأحداث الطبيعية، ويُوجّهون أفعالهم.

وما سبق يدلُّنا على أن المجتمع الغربيّ لم يَجِدْ بعدُ المبادئَ الأخلاقية والاجتماعية الحقيقيّة وغير القابلة للتغيير؛ التي يمكن أن تُوفِّر له النظام والاستقرار الكاملَين، فمِنَ الواضح أنه بغياب تلك المبادئ والقِيَم الثابتة لا يمكن تحقيق السعادة الاجتماعية الكاملة والدائمة.

والذي يدّلُنا على أنَّ الإدارة الاجتماعية عاجزة في أن تكون دائمة؛ أنها يمكن أن تُرضي بعض أجزاء المجتمع لا كلَّ أجزائه، وصعود بعض المجتمع على حساب البعض الآخر سلوك غير عادل. يُضاف لذلك أنَّ الإدارة إن لم تكن عادلة؛ كانت غائبة، وستكون موضعاً للهجوم عليها واستهدافها بسبب قسوتها، وإدارة كهذه ربما تستمرُّ بعضَ الوقت بالعنف والقمع، لكنّها بالتأكيد ستنهار نتيجة لأخطائها ولقسوتها التي ارتكبتها.

إن وجود الدولة ضروريٌّ للمجتمع، لكن نتيجة للعيوب والأخطاء المذكورة أعلاه، تتعرَّض الدولة الغربية للهجوم عليها باستمرار نتيجة للخلل في جانب البنية الاجتماعية، فلا يمكن للدولة الغربية أن تغرسَ في المجتمع الغربيّ الإحساس بالاحترام والثقة الذي يمنحه نظامُ الدولة الإسلامية للمجتمع الإسلامي، مهما تبدَّلت أشكال الحكم عند الغربيين، سواء حلَّت الملكية محلّ البابوية، أو جاء العلمانيون مكان الرهبان ورجال الدِّين، أو عزَّزت الديمقراطية وهزمت الطبقة القديمة أو الاشتراكية والرأسمالية، فلا قيمة لكل ما سبق.

فكلُّ هذه التغييرات ليست سوى مراحل مختلفة من نفس المرض، فالواقع أنَّ القادمين الجُدد يَحلُّون مكان القدامى، ويجلبون القهر والظلم للأجيال القادمة كما فعل أسلافهم، وبِغَضِّ النظر عن مدى قوّة وتطوّر مثل هذا المجتمع ماديّاً، فلن يجد أبداً ما يكفي من الهدوء الاجتماعي والسعادة، ولا يُمكِنه أن ينال راحة الضمير التي يريدها.

إنّ أحلامَ غالبية مثقّفينا عن الغرب، وكذلك الأفكار التي تُضلّلُهم؛ ذاتُ أهمية خاصة، ولذلك يجب علينا الكشف عن زيفها، إذ يعتقدُ مُفكِّرونا أن المجتمع الغربي قد منح الأفراد الحرية والمساواة بدرجة لم يتمتّع بها أي مجتمع آخر حتى الآن، والواقع أنه ينبغي قياس درجة الحرية والمساواة التي يتمتّع بها الفرد في أيّ مجتمع من خلال استمرارية التكافل الاجتماعي، والتوازن في ذلك المجتمع، أي بدرجة العدالة الاجتماعية الموجودة

هناك، فإذا كانت الخصومات والعداوات بين الطبقات الاجتماعية لا تزال موجودة في الغرب لدرجة أنَّ بعضَ الطبقات تخنقُ بعضها الآخر، وإذا كان ما يسمى بالتضامن الاجتماعي لا يُمكِن رؤيته إلا بين أفراد الطبقة الواحدة، فذاك أمرٌ يضرُّ المجتمع بأسره، وما دام التوازنُ الاجتماعيُّ يتعرَّضُ للتهديد والانتهاك باستمرار، فمِنَ الطبيعيّ القول بأن الحرية والمساواة التي يُقالُ إنها موجودة في أوروبا ليست رائعةً كما تَصوَّرَ مُثقَّفونا.

في الحقيقةِ يقومُ المجتمع الغربي على امتيازات للأفراد وللطبقات، وهو مّا يعني أنه قائمٌ على عدم المساواة، وفي مثل هكذا مجتمع، فمِنَ العسير ترسيخُ الحرية والمساواة في معانيها الحقيقيّة والصحيحة، لقد مرَّت على الأوربيين قرونٌ عديدة مليئة بالمفاهيم الخاطئة، وبالأوهام التي تتعارض تماماً مع الحرية والمساواة، وقد ألقت هذه الآثار بظلالها على أذهان الناس، ولذلك فسَنُّ قوانينَ ليبراليةٍ لن يكون كافياً في تغييرها.

ومن أجل حمل مجتمع كالمجتمع الغربيّ على حبِّ الحرية حقّاً، والدفاع عن المساواة، فإنَّ التعليمَ الأخلاقيّ الذي سيتمُّ اتّباعُه بصبرٍ، وتطبيقُه بحكمة على الأجيال؛ أمرٌ ضروري، وبهذه الطريقة تحديداً يمكن التخلّص من بدعة الطبقة والحزب التي تمَّ تبنِّيها كتقليد، وبهذه الطريقة فقط يمكن اكتساب القدرة على الحياد والتسامح، وحينها يمكن للإنسان أن يرى جميع الناس على أنهم يتمتّعون بنفس الحقوق والواجبات، وسينتجُ عن ذلك أنَّ الفروق بين الناس ستنحصرُ في الفروق الفردية بحسب قدرات الأفراد واجتهاداتهم.

وبعد استيفاء هذه الشروط يمكن للأفراد الاستفادة من الحقوق والواجبات دون أي عائق وفقاً لاحتياجاتهم، ومن خلال فهم صحيح للمساواة والحرية، حينها سيُفهم الآتي: تعتمدُ درجة الحرية والمساواة في أي مجتمع على درجة الأخلاق الاجتماعية للأفراد الذين يُشكّلون ذلك المجتمع، وهذا يعتمد بشكلٍ مباشر على المبادئ الاجتماعية والأخلاقية التي يقوم عليها المجتمع.

إنَّ القوانين التي تُسنُّ وتُفرض على الناس إن كانت قائمةً على الظلم الاجتماعيّ الناشئ عن المعتقدات الخاطئة والتعصب المتحيز في المجتمع؛ فلا فائدة منها. وإلى جانب المبادئ الاجتماعية والأخلاقية التي ذكرناها أعلاه، فإنَّ التربيةَ الأخلاقية الأساسية ضروريةٌ للناس من أجل تحسين الظروف التي تُعكِّر المجتمع الغربي، فإذا أمكن القيام بذلك، ستختفي حينها المنافسات الطبقية، وسيتمُّ ضمان الحرية والمساواة، وستتوقَّفُ الصراعات، وسيكونُ المجتمعُ الغربيّ قادراً على تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقيّة والطبيعية التي كان يسعى إليها منذ فترة طويلة.

وعلى هذا؛ فمِنَ الواضح أنّه لا يوجد أي داعٍ للأخذ بأيٍّ من الآراء والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية للغرب، وتفضيلها على أي مبدأ من مبادئ الإسلام، ذلك أنَّ مبادئ ديننا أرقى بكثير من تلك الموجودة في الغرب؛ بحيث لا يُمكِن المقارنة بينهما أصلاً، وإذا أردنا وضع حدٍّ للحالة الراهنة في العالم الإسلامي، فليتنا لا نبحثُ عن حلٍّ سوى فهم مبادئ الإسلام بشكلٍ أفضل، ومحاولة تطبيق مبادئه الأخلاقية والاجتماعية العظيمة على أكمل وجه.

النماذج السياسيّة الغربية

وكما جميع النماذج السياسية؛ فقد ولدت النماذج السياسية الغربية من مبادئ الغرب الاجتماعيّة الخاصّة من أجل المساعدة في التنمية، وعلى هذا فيجبُ أن يمرَّ الهيكل السياسي للغرب بجميع المراحل التي مرَّ بها هيكله الاجتماعي، وهو في طريقه إلى التطوّر، على أنَّ هذا الالتزام سيجعلُه متقلّباً وغير مستقرّ، ولسنا هنا للتعامل مع المراحل التي مرَّ بها في الماضي؛ لأن الوضع الحاليّ هو الذي يهمنا، فقد رجَّح المجتمع الغربي منذ فترة طريقةً جديدة، ولم يقبل أي طريقة أخرى حتى يتمَّ العثور على فكرة جديدة يَجِدُها أنسب له، ينشأ هذا الأسلوب الجديد في السياسة من رغبة مجتمعاتهم بالتجرّدِ عن أنواع القيود وإطلاق الحرية الكاملة.

يقوم النظام السياسيّ للمجتمع الغربيّ على أساس السيادة الوطنية، وبما أنني عبَّرتُ أعلاه عن رأيي في مبدأ السِّيادة الوطنية، فسأقول هنا: لقد انبثقَت قضية تمثيل الأمة من تطبيق هذا المبدأ على المجال السياسيّ، وهذا الأسلوب في تمثيل الأمّة هو أهم مؤسّسة سياسية في المجتمع الغربيّ اليوم، وأساس بنيتِه السياسيّة بأكملها، ومن ناحية أخرى فقد تشكَّلت الدُّول الأوروبية من طبقات اجتماعية مختلفة، لها رغبات وأهداف مختلفة تماماً، وكلُّ فئة من هذه الطبقات لها تطلُّعات سياسية، وكذلك تطلُّعات اجتماعيّة، وغالباً ما تكون متناقضة.

ونتيجة لهذا الوضع، فمنذُ بدء تطبيق طريقة تمثيل الأمة، لم يكن بوسع المجالس الوطنية/البرلمانية إلا أن تتكوَّن من مُمثِّلين عن هذه الطبقات الاجتماعية المعادية، فاجتمع النواب للدفاع عن أفكار ومصالح الطبقات التي يُمثِّلُونَها، وشكَّلوا عدداً من المؤسّسات السياسية، وهذه هي الأحزاب السياسيّة التي نراها تتقاتل اليوم.

وبهذه الطريقة، تصبح البرلمانات في الدول الغربية ساحة نضال اجتماعيّ للأحزاب السياسية، فكلٌّ منهم يبحث عن فرصة للاستيلاء على سلطة الحكومة، واستخدامها لفترة من الوقت كما يحلو لهم، هذا ما نتجت عنه طريقة تمثيل الأمة في الغرب، وهي في الوقت نفسه تجسيد للفكر الاجتماعيّ الغربيّ اليوم.

وما دامت العداوات بين الطبقات الاجتماعية مستمرة، وما دام أنه لا يوجد أسلوب اجتماعيّ حقيقيّ في الدول الغربية، فستكونُ النتيجة دائماً على هذا النحو. وبناء على ما سبق؛ يجبُ أن نقبل النتيجة الآتية: إنَّ النظام السياسيّ الذي أسَّسه المجتمع الغربيّ وتبنّاه؛ وُلِدَ من بنية الغرب الاجتماعيّة الخاصّة، فهو يُرضي الغربيين تماماً.

أما فيما يتعلّق بحقوق وامتيازات طريقة تمثيل الأمة، فيُمكِنُ القول بالطبع إنها واسعة جدّاً، بل وغير محدودة، فللبرلمان جميعُ الحقوق للوفاء بواجبِه الرقابيّ اللامتناهي على السلطة التنفيذية، علاوة على ذلك؛ فإنَّ حقَّ التشريع من حقِّه وحده؛ فهو السلطة

التشريعية، كما أنه يتمتَّعُ بامتياز الاعتراف بالإرادة الوطنية وقبول القوانين، وعليه فإنَّ الوظيفة الوحيدة لطريقة تمثيل الأمة هي تعميم المجتمع، أي إخضاع الأقلية لإرادة الأغلبيّة، ومع ذلك، فإنَّ حق السيطرة الممنوح للبرلمان بهذه الطريقة لم يُمنح لخلق حالة شعبوية في المجتمع، أو ليؤدي إلى صراع مع السلطة التنفيذية، ولكن لتوفير إدارة عاقلة ونزيهة للبلاد.

ما مكانةُ السّلطة التنفيذية في مثل هذا النظام السياسيّ؟

كما يتَّضح من هذا النظام؛ فإنَّ البرلمان يُمثِّلُ السيادة الوطنية، وفي الحقيقة تكونُ بيده القوة المطلقة؛ فهو لا يُخطِئُ ولا يتعرَّض للمساءلة، لذلك له تأثير كبير، ويميل دائماً إلى القوة والضغط، وعليه فإنَّ السلطة التنفيذية ليست سوى أداة في يد البرلمان.

ويُمكِن القول: إنَّ كلّ قوة تفقد استقلاليتها؛ تفقدُ شخصيّتَها وقدرتَها على القيام بعملها بشكل طبيعيّ، والسلطة التنفيذية التي تقع في هذا الوضع ستنشغِلُ بخدمة مصالح الأحزاب، وذوي النفوذ السياسي الذين يدعمون أحزاب البرلمان، وستُحاول استقطاب الحزبيّين من خلال اختراع وتوزيع مكاتب مدفوعة الأجر، وكسبها باللجوء إلى كل الوسائل الممكنة في الانتخابات[32]، وهي مُستعِدّة لإبرام العقود لمنح جميع أنواع الامتيازات لأعضاء الأحزاب في الحكومة، ومن الطبيعي أن تضرَّ مثل هذه السلوكيات بإدارة الدولة، وتُلحِقُ بها الضرر يوماً بعد يوم، ونتيجة لذلك، ففي مثل هذا النظام السياسي، لا تستطيع السلطة التنفيذية إقامة إدارة عاقلة ونزيهة، وسيكون الحال أنَّ شرَّها أكثر من خيرها.

إن النظام السياسيّ الذي تنتمي فيه السلطة التشريعية إلى مجموعة سياسيّة واحدة هو أحد الأشكال غير المرغوب فيها على الإطلاق؛ لأنَّ مثل هذه الإدارة تنحاز بوضوح إلى جانب دون غيره، ولا تُولِي الكثير من الاهتمام للدولة، وفي مثل هذا النظام سيكون القانونُ أداةً سيئةَ السُّمعةِ للاستبداد المتفاقم بشكل تعسّفيّ.

32) يشير إلى إمكانية شراء الذمم والولاءات لغايات سياسية.

نعم! في هذه الحالة، تهدف القوانين التي تمَّ سنّها في المقام الأول إلى خدمة الأغراض السياسية وتلبية المصالح الشخصية، ولا يمكن هنا التفكير في المصلحة العامة التي هي أهم وأعلى بكثير، ونتيجة لذلك، فإنه يَشوبُ تلك القوانين حتماً انحياز، أو أنها لن تكون عادلة، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المجموعة التي لديها سلطة التشريع ستنغمسُ في مشاعر التنافس السياسيّ والطموح، وهي مشاعر شرسة للغاية، ولهذا؛ فمِنَ الطبيعيّ أن الحكمة والاعتدال اللذينِ يجبُ أن يُمنحا اهتماماً ومكانة خاصّةً، ستُهمَل أثناء سنّ القوانين.

يُمكننا بسهولة تقدير درجة احترام الجمهور وثقتهم بهذه القوانين التي تمَّ إعدادُها وسنّها بهذه الطريقة، وكردّةِ فعل لهذه العمليّة الخاطئة في سنّ القوانين، تُحاول الدول التي تعيش في ظل مثل هذه الإدارة بذل قصارى جهدها لحماية القضاة -الذين سيُفسِّرون ويُطبِّقون نفس القوانين- من جميع أنواع التأثير، حتى يتمكَّنوا من العمل بحياديّة تامّة ودِقّة.

كم هذا غريب! إنّهم يرَونَ الحياد والعقلَ والحكمة والاعتدال أمراً ضرورياً أثناء تطبيق القانون بدلاً من سَنِّه بالطريقة الصحيحة، هذه الدول تعترفُ بأن هياكلها السياسيّة ليست مثاليّة على الإطلاق.

لن نقوم الآن بمساءلة مبدأ السيادة الوطنية، فهذا سيستغرق وقتاً طويلاً، لكن ما قدَّمناه أعلاه يَظهَرُ بوضوح، وحسم النتائج التي ترتَّبت على هذا النظام. ومرة أخرى؛ وبِغَضِّ النظر عن مبدأ السيادة الوطنية من حيث العدالة؛ فإنه يتمتَّع بميزة كبيرة عند الغربيين؛ لأن هذا النموذج السياسيّ متوافِقٌ تماماً مع البنية الاجتماعية للغرب، فهو مَظهَرٌ صادقٌ يعبِّرُ عن طبيعتهم.

إذا حمل هذا النموذج السياسيّ كلَّ العيوبِ سالفةِ الذِّكر؛ فمَرَدُّ ذلك أنّه مطلوب منه تلبية احتياجات هيكل اجتماعيّ به أوجه قصور قديمة أصلاً، والمزيّةُ الوحيدة في رأينا لهذا النموذج أنه من عمل مجتمعِه، وهذه نقطةٌ لا يُمكِنُ الاستخفاف بها على الإطلاق.

وما دمنا نعرض لهذا النموذج؛ فمن الواجب أن نعيدَ القول بأنَّ تطبيق هذا النموذج -الذي ينفردُ به المجتمع الغربيّ- في مجتمع آخر تختلفُ احتياجاته الاجتماعية عن احتياجات الغربيّين؛ سيُؤدّي إلى كارثة، والواقعُ أنه لا حاجة لارتكاب مثل هذا الخطأ، وأمّا أولئك الذين يُؤيّدون النظام السياسي الغربي بيننا فهم لا ينظرون إلى هذا النموذج نفسه، بل يزعمون توافقَه مع الحاجات الاجتماعية التي أدَّت إلى ظهوره، وقد قلنا: إنهم لا يعرفون ذلك.

كلُّ ما ذكرناه يقودُ إلى نتيجتَين:

- أولاً: كانت كارثةُ التخلّف الماديّ التي وقع فيها مجتمعنا سببُها جهلُه بقوانين الطبيعة، وبسبب هذا الجهل ظنَّ أنه فقير وضعيف، وفي النهاية فَقَدَ استقلالَه السياسيّ.

- والأمر الثاني: إنَّ المجتمع الغربيّ لم يكن يعرفُ القوانين الأخلاقية والاجتماعية والطبيعية، ولهذا السبب يتقلَّب إلى الآن في أزمات اجتماعيّة دائمة.

وفي مثل هذا الواقع؛ حُرِمُ الفريق الأول من السعادة، والثاني من الطمأنينة والسّلام الاجتماعيّ، وعلى هذا فيجبُ على المجتمع الإسلاميّ أن يقضي على الجهل الذي تسبَّبَ في مرضه هذا، ومن أجل علاج هذا المرض الذي أصابَه؛ يجبُ أن يتعلَّمَ مجتمعنا من الغرب العلوم التي يفتقرُ إليها، ومن ناحية أخرى، إذا أراد المجتمع الغربيُّ التخلُّص من المرض الاجتماعيّ الذي يعاني منه، فعليه أن يُوجِّه وجهَه نحو المجتمع الإسلاميّ من أجل معرفة القوانين الأخلاقية والاجتماعية التي جاءتنا بها الشريعة.

يبدو واضحاً هنا أنَّ الإسلام يُخبِرُنا بشكل واضح ونهائي بالنتيجة التي يُمكِنُ أن نحصل عليها من المجتمع الغربيّ، وهي أنَّ ما سيأخذه لن يكون ذا طبيعة اجتماعيّة أو سياسية أبداً، وعليه فإنَّ تغريب المجتمع الإسلاميّ هو أفظع خطأ يُمكِن تخيّله.

المنهج السياسي في الإسلام

إنَّ أنسبَ نظام سياسيّ للمجتمع هو الذي يُلبّي احتياجات نظام الاجتماعيّ على أفضل وجه، ويمكن أن يكشفَ عن مبادئه السياسية بأكثر الطرق دِقّة، بمعنى أنه نظام يُعبِّر عن المجتمع ومبادئه بشكل كامل، وسنحاولُ هنا تحديد النظام السياسيّ الذي سيعتمد على هذه المبادئ.

كما قلنا أعلاه، إنَّ المجتمع الإسلاميّ يخضع ويعتمد على حكم الشريعة، وهذا يعني الآتي: يلتزم كل فرد بمفرده بالقوانين الأخلاقية والاجتماعية التي تفرضُها عليه الشريعة، ومُجدّداً جميعُ أفراد الأمة الإسلامية مُلزَمون بمراقبة واحترام واتّباع هذه القوانين، أي إن احترام وتطبيق هذه القوانين يتمّ من قِبَلِ المجتمع بأسره، وعلى هذا فتطبيقُ الشريعة حقٌّ غير قابل للتغيير، وهذا سلوك يُوجِّه ويدير المواقف السياسية للمسلمين، فهو واجبٌ ديني، وعلى كلِّ مسلم أنْ يَطلُبَ من الحكومة طاعةَ الشريعة واحترامها وتطبيقها بالكامل في جميع أحكامها.

بناء على ما سبق: يُمكِنُ القول إنّ النظام السياسيّ في الإسلام لن يتحقَّق إلا من خلال تمثيل الأمة، ومع ذلك، فإنَّ المنافسة بين الطبقات سلوكٌ غير معروف في الإسلام، كما أنَّ الأهداف الاجتماعية والميول الشخصية لا تختلف باختلاف المجموعات، فالجميعُ يسعى في تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية، وبالتالي فإنَّ طريقة تمثيل الأمة في المجتمع الإسلامي يجبُ أن تكون مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في الغرب.

نعم، إنَّ المؤسسات التي ستتشكَّل في المجتمع الإسلامي يجب أن تكون مختلفة عن تلك الموجودة في الغرب بأصولها وأهدافها وحقوقها وامتيازاتها.

سوف يتألَّف المجلس الذي سيُمثِّلُ المجتمع الإسلامي من نُخبة الأمة، ولا بدَّ من تحقيق السلام والانسجام السياسيّ ليَعُمَّ السلام بأجواء من الوحدة؛ التي ستربط بشكل مختلف طبقات الأمة بعضها ببعض بكل صدق؛ أي إن المجلس الذي سيتمُّ إنشاؤه لتمثيل

المسلمين مُلزَمٌ بنقل وتطبيق التضامن الموجود في المجتمع إلى مجال السياسة، وعليه فلن تظهرَ الأحزابُ الشيوعية ولا الاشتراكية في المجلس التابع للمسلمين، ولن يكونَ هناك مؤيِّدُو الجمهورية أو السّلطنة، والنوّابُ في هذا المجلس هم الأشخاص بَنَوا حياتهم لتحقيق هدف مشترك، وكلهم يسير نحو غاية مشتركة.

هذا الهدفُ والغرضُ هو تطبيق أوامر الشريعة الصحيحة والسامية بالطريقة المثلى، وإذا كان هناك خلافٌ بين أعضاء المجلس فسيكونُ من الممكِنِ فقط اختيار الطريقة الأنسب لخدمة أهدافِهم المشتركة، والوصول إلى الهدف الأسمى للجميع، لذلك، لن يُقاتلَ مُمثِّلو الأمة بعضُهم بعضاً من أجل الفوز بالتفوُّق أو الحكم، سوفَ يُسارعون لمساعدة بعضهم البعض لتحقيق الأهداف المشتركة.

في هذا الإطار سيُمارسون سيطرتهم على الحكومة بالابتعاد عن المشاعر؛ مثل العاطفة والحسد والكراهية والمنافسة، وسيعملون وفق الظروف التي تجعل الجهود أكثر فائدة وإنتاجية، كما أنَّ الحقوق والامتيازات التي سيحصل عليها هذا المجلس ستُمكِّنُه من السيطرة على الحكومة بأوسع الطرق وأكثرها كمالاً وتأثيراً، غير أنَّ المجلس لن يكون السلطة الوحيدة المسؤولة عن سَنِّ القوانين، لأنَّ هذا الحق لا يمكن أن يُمنح لمجلس تمثيل الأمة، مهما كان ذكيّاً ومعتدلاً، لأنَّ التزام المجتمع السياسي بسَنِّ القوانين نيابة عن الأمة الإسلامية يتعارضُ مع الحكمة والعدل بروح الشريعة.

وفي الواقع، ثمَّةَ أسباب خاصّة تجعل من الضروري إعطاء حقّ التشريع للبرلمانات في الأنظمة السياسيّة الغربية للبرلمانات، من أجل تسهيل التغييرات الاجتماعية التي يُطالب بها المجتمع باستمرار في تلك البلاد، فالهدف المناسب بالنسبة لهم هو تمرير القوانين لتحقيق هذه الرغبات، لكن هذه الأسباب لا وجود لها بالنسبة لمجلس الأمة الإسلامي، فهدفنا المنشود ليس تغيير أهدافنا، بل الحفاظ عليها، وتحقيقها بإتقان بشكل أفضل، وهو ما يؤدّي إلى ترسيخها، فليست الغاية إذن تشريع أهداف أخرى؛ لأن هدف مجلس الأمة الإسلامية هو تزويد المجتمع بإدارة عاقلة ونزيهة، ومساعدة الأمة في تقدُّمها المستمرّ، من خلال تحقيق أعلى درجات العدالة بين الأفراد.

كما أنَّ واجبَ التشريع أحدُ أهم الواجبات -إنْ لم يكن أهمّها- في المجتمع البشريّ، ويتطلّب سَنُّ القوانين سلطة عالية وخاصة؛ ولكي يتحلّى المشرّع بضبط النفس والحكمة والحصافة والنزاهة عند إعادة صياغة أو تغيير القوانين القائمة؛ فمن الضروري أن يعرف حقائق الشريعة جيّداً، وأن تكون أخلاقه الشخصية عالية بقدر هذه المسؤولية، وعليه فيجبُ أن يكون المشرّع قد وعى حاجات البشر وطبائعهم بدقّة، كما يجب أن يعرف مزاجهم وأفكارهم وميولهم.

فإذا تمَّ الأمر على ما وصفناه؛ فإنَّ القانون الذي سيُقدَّم نيابةً عن المجتمع سيُفيد الناس؛ لأنه لكي يكون القانون صالحاً ومفيداً، يجب أن يُثير كلّ مشاعر الحبّ والاحترام لا الرهبة لدى الناس، وإلّا فلا يمكن للقانون أن يكون أكثر قيمة من أنظمة الشرطة.

والواضح مما أسلفنا أنَّ الفئات والأحزاب المسيطرة على السُّلطة التنفيذية، ليست مؤهلة للقيام بهذا الدور، فالواضح أنها لا تعبِّرُ إلا عن خصائص البيئة الضيّقة والمصالح الشخصية التي لا ينبغي لمجلس النواب أن يخدمها.

وبناء على ما سبق؛ فيجب أن يكون الحق في التشريع ملكاً لفقهاء القانون، أي: فئة الخبراء والعلماء الذين اكتسبوا سمعة احترام الأمة بفضائلهم وخبراتهم ومعرفتهم، لذلك يجب أن يُعطى هذا الحق لهيئة مؤلّفة من فقهاء المسلمين، أي علماء الشريعة، وستكون لجنة العلماء هذه مُستقلّة مثل مجلس الأمة، وستسير نحو هدفها المقدّس المتمثّل في ترسيخ وتكريس الهيمنة المطلقة للشريعة.

لا يمكن للقوانين التي سيتمّ سنّها في مجتمع إسلاميّ أن تستنِدَ إلا إلى إجراء تشريعيّ متناغم، استمر لمدة أربعة عشر قرناً، أما التغيير في النمط التشريعيّ الذي جاءت به الشريعة؛ فلن يُحْتاجَ إليه بفضل الحكمة الكاملة والعدالة في روحها، وفي حالة الامتثال لهذه الشروط، يمكن للقوانين أن توجد مجموعة من التطبيقات والإجراءات المدروسة جيّداً والمعقولة، وسيتمّ تأكيدها من قِبَلِ الضمير العامّ للمجتمع، وبهذه الطريقة يمكن للمجتمع أن يقوم على القانون، وأن يخضع للسلطة، ولن تنقطع تبعيّة السياسة على الإطلاق.

فإنْ لم يحصل الامتثال لهذه الشروط التي ذكرناها، فذاك يعني أن القوانين التي تمّ سَنّها أو التي سيتمّ سَنّها قد تمّ طرحها لإرضاء المشاعر أو المصالح الشخصية، أو الاستجابة لبعض الاحتياجات الطارئة، وبهذه الحالة سيتدنى مستوى القانون وقيمته.

ومثل هذه القوانين لن تمثِّل العدالة، بل ستُمثّل الاستبداد، ومن ناحية أخرى سيتسبّب الاستبداد في حدوث نوعَين من الشرور التي تُدمِّر المجتمع، أول هذه الشرور، يعطي الاستبدادُ للقوى المسيطِرة الحقَّ في استخدام القانون لسَحقِ الضعفاء، أما الثاني فيُجبر الضعفاء -الساعين للتخلّص من الاضطهاد- إما على التهرّب من القانون، أو عدم الاعتراف به على الإطلاق، وهذان الشرّان كافيان لإفساد المجتمع.

إنَّ مصدر الحكم في المجتمع الإسلامي هو الشريعة، فالحكومة ليست سوى المطبّق والتابع للشريعة، وعندما يُقرُّ بذلك؛ فإنَّ واجبات الحكومة الإسلامية تظهر بشكل طبيعي، فمثل هكذا حكومة ستهدفُ إلى ضمان الرفاهية والسعادة الممكنة للناس، وسيكونُ لها التأثير والسلطة إلى أقصى حدٍّ ممكن باعتبارها دولة؛ لأنَّ الحكومة هي الأقوى والأكثر حرصاً، والأفضل في خدمة الشعب، ولذلك، فَلِكَي تكون الحكومة قوية وفعّالة في المجتمع الإسلامي، يجب أن تتمتَّعَ بجميع الحقوق والامتيازات التي تَضمَنُ هذه القوة والنفوذ، ويجب أن تتركّزَ كلُّ هذه السّلطة في يد شخص واحد.

وإذا لم يكن الأمر على هذه الحال، وإذا تمَّ تقسيم هذه الحقوق والامتيازات إلى أجزاء، ومنحت لأفراد أو لأهداف سياسية مختلفة، فلن يتردَّد الأفراد أو الكيانات في معارضة بعضهم لبعض، ومحاولة كلّ منهم إبطال عمل الآخر، وسيؤدّي هذا الموقف بالتأكيد إلى عجز الحكومة عن أداء أعمالها، ولا شكّ بأن هذا سيؤدي دائماً إلى كارثة اجتماعية خطيرة.

إنّ انتخاب رئيس الدولة، الذي ستكون له جميع الحقوق والامتيازات من خلال أصوات الأمة؛ أمرٌ ضروريّ، فمِن المستحيل أن تجد الأمّة وترشّح الشخص الأكثر استحقاقاً لمنصب الرئاسة، ولذلك فإن الانتخاب حقّ طبيعيّ ناشئ عن هذا الواجب.

وبناء على هذا؛ فمن الضروريّ أن يُنتخَب رئيس الدولة في بلد مسلم من قِبَلِ الأمة، وأن يتمتّعَ بجميع الحقوق والامتيازات لممارسة سُلطَتِه دون قيود، ولذلك فإنَّ رأس الدولة الإسلامية هو أعظم رئيس للسلطة التنفيذية، يُوزِّع الحقوق والصلاحيات اللازمة بين نُوّابه ومؤسّساته لتأدية مهامِّها على أكمل وجه، ويُؤدّي واجبه من خلالهم، وبحكم منصبه فسيكون من واجب رئيس الدولة الذي يُنظِّم الحياة السياسية للبلاد؛ الإشرافُ على حُسنِ سَيْرِ النظام السياسيّ، وحماية الانسجام والاتفاق بين القوى المختلفة، ووضع حدّ للنزاعات التي قد تظهر.

ولذلك فإنَّ الموظفين الذين عيَّنهم الرئيس، مسؤولون أمام مُمثّلي الشريعة وممثّلي الأمة[33]، وبالتالي فإن النظام السياسي الإسلامي يُحدّد مسؤولية السلطة التنفيذية لمجلس الأمة ودورها كما هو واضح، وفي حالة فشل رئيس الحكومة والسلطة التنفيذية؛ فلن يكون المجلس مكاناً للشكوى فقط، ففي هذا النظام، ستشكو الأمّة من الرئيس الأكبر للسلطة التنفيذية؛ العاجزِ عن أداء واجبه العالي الذي أَوْكَلَتْهُ الأمة إليه كما ينبغي، وبناءً على هذه الشكوى، ستحكمُ الشريعةُ بعزل رئيس الحكومة، وبهذه الطريقة، فإنَّ ذلك الرجل الذي كان يتمتّع بسلطة مطلقة بالأمس فقط؛ سيُصبِحُ أحدَ أفراد المجتمع البسطاء غداً.

كل صلاحيّة تأتي بحقّ، وكلّ حقٍّ إنما يستنِدُ على صلاحية، والاستقلالُ إنما ينشأ بالجمع بين الحقّ والصلاحية.

للبرلمان الذي يُمثِّل الأمة الحقُّ في مراقبة الحكومة، ينشأُ هذا الحقّ من حقيقة أنَّ سلطة الحكم تتوقّفُ على ما إذا كانت الحكومة تتصرَّف بشكل جيد أو سيِّئ؛ فذاك أمر يعود تقريرُه إلى الأمة وحدها، وبالمثل ينشأ حقُّ السلطة التشريعية، ولذلك فإنَّ لجنةَ التشريع ينبغي أن تتكوَّنَ من أكثر الأشخاص كفاءةً لسَنِّ القوانين.

33) أي أمام الفقهاء والعلماء من جهة، والنواب من جهة أخرى.

وكما هو معلومٌ فإنَّ الإدارة والحكومة تحصل على صلاحيات، وهذه الصلاحيات اكتسبتْها السلطة التنفيذية نتيجةَ خبرة طويلة، الأمر الذي يُخوِّلُها في الحكم والإدارة، كما أنَّ الحقوق والصلاحيات التي يَمتلِكُونَها تستلزمُ الاستقلال الكامل للمجلس الوطنيّ وللسلطة التشريعية، يجبُ أن يكونَ هذا الحقّ والسُّلطة قادرين أيضاً على توفير الاستقلال.

فكما يتمتَّعُ البرلمان والسلطة التشريعية بالحرية في مجالات السُّلطة والأنشطة الخاصة بهما، فمِنَ الضروريّ أن تتمتَّعَ السلطة التنفيذية بنفسِ الحرية في مجالها الخاصّ، على أنَّ حقيقةَ أنَّ المجلس وهو يُحاولُ الوفاء بحقِّه وواجبه في السيطرة على السلطة التنفيذيّة، لا يعني أنه يَنتَهِكُ حرّيتَها واستقلالها، فمِن واجب السلطة التنفيذية أن تتحرّكَ وفقاً لقناعاتها وخططها.

وفي حال نشوء أي تضارب أو نزاع بين المجلس والسلطة التنفيذية، يتدخَّل رئيس الحكومة ويُسوّي الأمر بطريقة تُرضي الأمة، لكن ضرورة إرضاء الأمة لا تعتبر سبباً مُقيِّداً لحرية السلطة التنفيذية؛ لأن إرضاء الأمة هو سببُ وجود السلطة التنفيذية وهدفها الوحيد.

وكما أن هدف المجلس التشريعيّ هو تزويد الأمة بالقوانين التي تحتاج إليها بكلّ دقّة وحكمة؛ فالبرلمان فرض سيطرته على الحكومة بما يُرضي الأمة، لذا فإن الغرضَ من إنشاء مؤسسة ما؛ لا يُعَدُّ تَعَدِّياً على حرية مؤسسات أخرى واستقلالها، أو تَعدّياً على حقوق السلطة التنفيذية.

وأما سِمات هذه المؤسسة وخصائصها؛ فهي مثل نظيراتها في الدول الأخرى؛ لأن واجباتها متماثلة تقريباً في كل مكان.

أدت كثرة الأفكار والاختلافات في المعتقدات إلى فصل وتفريق الناس بعضهم عن بعض في مجال السياسة، كما هو الحال في كلّ شيء آخر، غير أنَّ هذه الاختلافات

دائماً ما تتَّخِذُ أشكالاً متنوعة وفقاً لأسباب وطبيعة البيئة المحيطة، على أنَّ الثابت أن الاختلافات في مجال السياسة تظهرُ في شكل أحزاب سياسية في كل مكان، غير أنه لا يمكن الاستنتاج من ذلك أن الأسباب التي أوجدت الأحزاب السياسية وطبيعة ما تُظهِره هي نفسها في كل مكان.

تنشأ الانقسامات في الحياة السياسيّة الغربية من التنافسات والعداوات بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فكلٌّ منها يريد الإطاحة بالبنية الاجتماعية القائمة واستبدالها بشكل آخر يريده، في حين يُحاول البعض منهم عدم تدميرها ويسعى لتغيير ما يراه مناسباً، وفي المقابل ثمّة مَن يحاول الحفاظ على الموجود.

وأما في الحياة السياسية للمسلمين، فلا يمكن أن تكون هذه التفاصيل راجعة إلى شيء آخر سوى الاختلافات في الرأي حول اختيار أقصر طريق يجب اتّباعه من أجل الوصول إلى الهدف المشترَك، والمتمثّل بزيادة تطوير وتقوية النظام الاجتماعي القائم.

من خلال الأهمية الممنوحة للأنشطة السياسية في الغرب يُمكِنُ استخلاص الاستنتاج التالي: تحتاجُ المجتمعات الغربية إلى إيجادِ حلولٍ للعيوبِ وأوجُهِ القصور في نظامها الاجتماعيّ، من خلال الأنشطة السياسية، فكلّما كان النظام الاجتماعي مثاليّاً في مكان ما؛ كلَّما قلّت أهمية الأحزاب والأنشطة السياسية، وحقيقةُ أنَّ المستغربين لم ينتصروا في المجتمع الإسلاميّ بنفس الفترة التي حقَّق فيها المجتمع الغربيّ أهدافه؛ هو دليلٌ آخر على أنَّ الهيكل والنظام الاجتماعي هنا أعلى ممّا كان عليه هناك.

وُلد مجلس الأعيان في الغرب لحماية حقوق وامتيازات النُّخبة من الأفراد والطبقات، لذلك فهي في الأساس مؤسّسة أرستقراطية، وكان واجبُ هذا التجمُّع[34] تعديل الحركة الشعبوية التي ظهرت في المجتمع الغربي، ومنعها من التطرف، إذن لا يُمكِن أن يكون

34) مجلس الأعيان

لمثلِ هذه المؤسّسة مكان في المجتمع الإسلاميّ؛ لأن الإسلام لا يقبل عدم مساواة بين الطبقات أو الأفراد بأيّ شكل من الأشكال.

إنَّ الآراء والإجراءات الصحيحة والمعتدلة التي يَحتاجها المجتمع المسلم في طريقه إلى التنمية؛ سيكون طرحها من مهمة المجلس الوطني دائماً، وعلى نطاق واسع، وسيغرسها في وعي الشعب، وسيقدِّم المجلس الوطني مساعدةً ودعماً وثيقَين للغاية لمجلس العلماء الذي يُشكِّلُ القوة التشريعية في هذا الصدد، هاتان المؤسّستان اللتان تتمتّعان بصلاحيات الرقابة وتشريع القوانين؛ ستستمدّان إلهامَهما دائماً من الشريعة.

ويُمكِن أن نُجمِلَ ما ذكرناه بقولنا: إن السُّلطات الرقابيّة والتشريعية والتنفيذية في النظام السياسيّ للإسلام مُستقِلّ بعضها عن بعض بسبب خصائصها وصلاحياتها، على أنْ تُعطى كلٌّ السُّلطةَ والنفوذَ اللازِمَين للحكومة، وإذا ما تمَّ تأسيس نظام الدولة على هذا النحو؛ فسوف تكون الدولة وفقاً لروح الإسلام، وستتَّحِدُ كلّ هذه القوى حول الغرض المشترك والوحيد، هذا الغرض -كما قلنا من قبل- يتكوَّنُ من ضمان الهيمنة الكاملة والدائمة للشريعة، حتى يتحقّق ذلك الاجتماع والسلام والطمأنينة في الحياة الاجتماعية، ونتيجة لذلك، ستكون كلّ مؤسّسة لها عملها التّامّ بشكل كامل، ما يضمنُ عملَهم الجيّد بين المجالات الاجتماعية والسياسيّة.

النتيجة

وكما هو واضح فإنَّ هدفي من هذا العمل ليس سوى تقديم بعض الأفكار حول كيفيّة تلبية النظام السياسي للإسلام لاحتياجاتِ المجال الاجتماعيّ، وأن يكون في وئام تامٍّ معه. لذلك، فمِنَ الطبيعيّ أنَّ ما قلتُه لن يكون بياناً ولا تصريحاً لمنظّمةٍ سياسية، فمِن أجلِ إعدادِ هكذا البيان؛ ثمّة حاجة إلى دراسة خاصّة يُبحث فيها عن الاحتياجات السياسيّة للأمة، وكيف يُمكِنُ إشباعها؟ مع استحضارِ إلهامِ الأخلاق والحكمة والقِيَمِ

الروحية للأمة، كما أنّه وعلى الرغم من وجود العديد من الميّزات بين الدول الإسلامية التي تجعلها متشابهة من حيث البنية الاجتماعية، فإن أيّاً منها لا يُشبِه الآخر.

فغايتي من كتابة هذا العمل هو محاولة إثبات خطأ كبير لقرّائي المسلمين، خطأ تقع فيه الدول الإسلامية التي ترغب بتقليد النظام السياسيّ الغربيّ وتسعى لاستيراده، فمَن يقبل بالنظام السياسي للغرب ويُقلّد مؤسساته؛ **هو مُلزَمٌ بتبنّي مبادئه الاجتماعية كذلك**.

إذا حقَّق المثقّفون المستغربون في الأمة الإسلامية أهدافَهم التي يَحلُمون بها، فكيفَ سيكونُ مجتمعنا؟ ستزولُ الوحدة الاجتماعية الإسلاميّة القائمة بين المسلمين، وسيتمّ استبدالها بالكراهية والتنافس السائد بين الطبقات الاجتماعية في الغرب، لذلك سيتمُّ تدمير حقّ الفرد في المساواة والحريّة في المجتمع الإسلاميّ؛ وبهذه الحالة سيتحوَّلُ المجتمع الإسلاميّ إلى وضع شبيه بحال الطبقات الاجتماعية التي لا يزال الغربيون فيها، وسيكون مصيرها المعارك الطبقية غير المرغوب فيها، والوقوع في حالة صراع لا نهاية لها نتيجةً لسعي كل طبقة للاستيلاء على حقوق الطبقات الأخرى.

فالساعين لتغريب الأمة الإسلامية ليس لديهم أي شيء آخر ليَفعلوه غير هذا!

سيرون أنَّ الأُخوّة الإسلامية الجميلة قد حلَّت محلّها كراهية شرسة، مثل الكراهية المنتشرة بين أمم الغرب، وسيتمّ التضحية بالهدف الإسلاميّ المشترك الذي يربط المسلمين بعضهم ببعض من أجل غرض خادع ومؤقّت، أو أغراض ناشئة عن أنانية الناس وأهوائهم، أو احتياجاتهم المؤقّتة، وستُحفِّزُهم دائماً ضدَّ بعضِهم البعض بسبب العداء المتبادل والكراهية التي تُثيرها بين أفراد الطبقات الاجتماعية.

ويا للأسف! سوفَ يُؤدّي التغريب إلى جرّ المجتمع بأسره إلى دوّامة من الفوضى الاجتماعية، ومن المؤكَّد أن الأمّةَ ستعجز عن توفير الأمل الاقتصاديّ والتأثير السياسيّ، أو التخلّص من الهيمنة السياسية والاقتصادية للأجانب في هذه الفوضى، وحينها وبالرغم

من أن الأوان قد فات، فإنّ أنصار التغريب سيُدرِكُون في النهاية هذه الحقيقة لأول مرّة، سيُدمِّرُ التغريب العالمَ الإسلامي.

ومَن يفكّرونَ بخلاف ما نقولُه، ويحلمون بنتائج جيدة؛ إنما يفعلون ذلك إما لظنونٍ مبنية على أوهام وأحلام، أو لجهلهم بالقضايا الإسلامية جيّداً، ولذلك فهم يتعاملون مع القضايا الحيوية المهمة للعالم الإسلاميّ بهذه الخِفّة والسطحية.

إن ما يفعله التنويريّون من التغريب الذي يَسعونَ لتطبيقِه في العالم الإسلاميّ سيَجُرُّ العالم إلى مزيد من البلايا، وكلّما تغرَّبنا زادت مُصيبتُنا، وكلّما أتى التغيير على حريتنا الإسلامية كلَّما اكتمل الشرّ الذي سيُصيب العالم الإسلاميّ يقيناً.

وباختصار: إنَّ الأحلام القاتلة التي صنعها مُثقّفونا لأنفسِهم تُلهي باستمرارٍ مَن وقعوا في شباكها، ولا تترك لهم فرصة في فهم الحقيقة القائلة: إن خلاص العالم الإسلاميّ هو في بناءِ نسيجِه الاجتماعيّ، وقيام الحياة السياسية على الحقائق الثابتة والدائمة للإسلام بشكل كامل.

قبل أن أختمَ أَوَدُّ أن أضيف هنا أنَّ الاعتقاد بأننا مُلزَمون بتقليد الغرب والاستلهام من روحه ومبادئه ونماذجه؛ تُظهِرُ أن غالبيةَ المثقّفين المسلمين يسلكون طريقاً خاطئاً للغاية، ولا يعرفون الكثير عن أهمية الواجب الذي هم مَدعُوُّون لأدائه.

لا يعلمُ مُثقّفونا أنَّ الهدف الوحيد لوجودهم هو الكشف عن مبادئ الإسلام بكلِّ حقائقها وكمالها، وعدم ادّخار أي جهد لهذا الغرض، فمهمَّتُهم مُستوحاة من أنقى وأسمى روح، ومن أرقى التقاليد، وأنبل مُثُلٍ في الإسلام، فبهذه الطريقة فقط لن يخضعوا لحكم الآخرين، وسيُديرون أنفسهم بأنفسهم، وبدلاً من أخذ الآخرين مثالاً سيكونونَ هم القُدوة للآخرين.

بهذه الطريقة فقط سيشاركُ المثقّفون المسلمون في العمل الإنسانيّ المشترَك على طريق الحضارة، وفي هذا الصدد؛ سيكونون قد أوفوا بواجب الإسلام العظيم بما يليق به، وأيّ

وسيلة غير ذلك ستحكمُ على العالم الإسلاميّ بالعيش تحت هجمات الغرب، ونتيجة لذلك سيُعاني العالم الإسلامي من العبودية والإذلال الدائم في حياةٍ بائسة، وسيبقى تحت السيطرة الدائمة للدول الغربية.

ليس من السهل بطبيعة الحال تربيةُ المسلمين على التمسّك بقِيَم الإسلام، وعدم تقليد أحد كما قلنا سابقاً، لكن يُمكِنُنا القول أيضاً بأنَّ المفكّرين المسلمين لا ينبغي أن يَحزنوا؛ لأن النضال ليس سهلاً بالنسبة لهم، بل على العكس يجبُ أن يكونوا مَسرورين، فهذا الكفاحُ يتطلَّبُ بالفعل مثابرةً كبيرة، وقدرة كبيرة على التحمُّلِ، وشجاعةً كبيرة، وإيماناً راسخاً بقضية الإسلام، بحيثُ يكون صاحب هذا الدِّين قادراً على إيجاد كلّ القوة الروحية، وقوة الإرادة، والدعم اللازم ليُحقِّق واجبه الثقيل.

هذا النضال يجعل من الضروريّ امتلاك مثل هذه الصفات الأخلاقيّة العالية، فالمثقّفون المسلمون الذين لا يتمتَّعون بهذه الصفات؛ ليس لهم الحقّ في الادّعاء بوجودهم كرجالِ تنوير لمجتمعِنا.